# دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد العاشر(10) مارس 2010/ربيع الثاني 1431

الأقليات المسلمة و آليات حمايتها — د.سالم برقوق

مشروعات الضبط العالمي بين الوحدة و التعددية — أ.مراد بن سعيد

وسائل الإعلام و الانتخابات بين جيل الراديو إلى جيل الانترنيت — أ.محمد لعقاب

حضارة المرئي:ثنائية الذات-و المعنى في البيئة العربية — أ.صليحة بودفة

المشاركة السياسية في العالم العربي و الإسلامي — أ.العيفةسلمى

اشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة — د.ساحل مخلوف

سيناريوهات تطور الملف النووي الايراني — د.أ مناس مصباح

الأبعاد الاستراتيجية للصراع العربي-الإسرائيلي — د.عبد الحفيظ ديب

المأزق الأمني المتعدد الابعاد — أ.مرابط رابح

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

# دراسات استراتيجية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

## مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

العدد العاشر
10

رئيس التحرير:

أ.د. محند برقوق

Berkouk1@yahoo.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 05550.54.83.05
البريد الالكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
markazbassira@hotmail.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 2006/ 1378
ردمد : 1112-7996

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

## هيئة التحرير

أ.د . أمحند برقوق ـ رئيس التحرير

أ.سالمي العيفة -نائب رئيس التحرير



**عنوان المراسلات :**

**رقم 46 تعاونية الرشد القبة القديمة ـ الجزائر.**

**ها: 021.28.97.78 فا:021.28.36.48**

**النقال: 0550.54.83.05**

**الموقع الإلكتروني :**

http/ www.albassira.net

**البريد الإلكتروني :**

Markaz_bassira@yahoo.fr

Markazbassira2009@hotmail.fr



## الهيئة العلمية

| | |
|---|---|
| أد . كيبش عبد الكريم | ـ جامعة قسنطينة |
| أ.د. عمار بوحوش | ـ جامعة الجزائر |
| د. سالم برقوق | ـ جامعة الجزائر |
| د. عمر فرحاتي | ـ جامعة بسكرة |
| د. زين عزري | ـ جامعة بسكرة |
| أ.د. قشي الخير | ـ جامعة سطيف |
| د. عبد السلام يخلف | ـ جامعة قسنطينة |
| أ.د. بن حمو عبد الله | ـ جامعة تلمسان |
| أ.د كاشر عبد القادر | ـ جامعة تيزي وزو |
| د. عبد الحق بن جديد | ـ جامعة عنابة |
| د. جواد الحمد | ـ الجامعة الأردنية |
| د. أسامة قاضي | ـ جمعة ميتشغن MICHIGAN |
| د. عبد القادر عبد العالي | ـ جامعة سعيدة |
| د. لويس مارتينز | ـ جامعة باريس |
| د. يوسف بوعندل | ـ جامعة لينكولن (بريطانيا) |
| د. حمود صالحي | -جامعة كاليفونيا (USA) |
| د. مصطفى بخوش | ـ السعودية |
| أ.د. جفال عمار | ـ جامعة الجزائر |
| أ.د. بلعيد مويسي | ـ جامعة سطيف |
| د. بن عبد العزيز | ـ جامعة الجزائر |
| د.عبد الناصر جندلي | - جامعة باتنة |
| أ.محمد جويلي | - جامعة تونس |

دراسات استراتيجية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات إستراتيجية ـ العدد (10) ـ مارس 2009

# محتـويات


| | | |
|---|---|---|
| ▪ افتتاحية العدد: | رئيس التحرير | 5 |
| **دراسات** | | |
| ▪ الأقليات المسلمة وآليات حمايتها | د.سالم برقوق<br>أستاذ محاضر، كلية العلوم السياسية والإعلام<br>(جامعة الجزائر – دالي براهيم) | 11 |
| ▪ مشروعات الضبط العالمي بين الوحدة والتعددية: حالة نزاع البيئة – التجارة | أ. مراد بن سعيد<br>أستاذ قسم العلوم السياسية<br>جامعة باتنة | 23 |
| ▪ وسائل الاعلام والانتخابات من جيل الراديو إلى جيل الانترنيت | محمد لعقاب<br>أستاذ محاضر بقسم علوم والاتصال<br>جامعة الجزائر – دالي إبراهيم | 45 |
| ▪ حضارة المرئي: ثنائية الذات – والمعنى في البيئة العربية | أ. صليحة بودفة<br>أستاذة بقسم علوم الإعلام والاتصال<br>جامعة الجزائر – دالي إبراهيم | 63 |
| المشاركة السياسية في العالم العربي والاسلامي: بين الرسوخ والنفي | العيفة سالمي<br>أستاذ مساعد: كلية العلوم السياسية والإعلام<br>جامعة الجزائر – دالي إبراهيم | 73 |

| مقالات | | |
|---|---|---|
| إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة | د/ ساحل مخلوف<br>أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والإعلام<br>جامعة الجزائر- دلي إبراهيم | 107 |
| سيناريوهات تطور الملف النووي الايراني | د .أ/ مناس مصباح<br>أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية<br>جامعة الجزائر- دالي إبراهيم | 115 |
| الأبعاد الاستراتيجية للصراع العربي – الاسرائيلي | د/عبد الحفيظ ديب<br>أستاذ محاضر، كلية العلوم السياسية و الإعلام<br>(جامعة الجزائر-دالي براهيم) | 123 |
| المازق الأمني المتعدد الأبعاد | أ. مرابط رابح<br>أستاذ بقسم العلوم السياسية<br>جامعة باتنة | 131 |

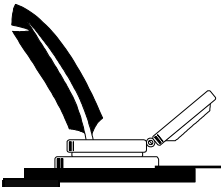

## الافتتاحية

أ.د. أحمد برقوق

# عولمة التهديدات و إشكالية الأمن الإنساني

لقد تنامي و تزايد استخدام مفهوم الأمن الإنساني سواء على مستوى الأمم المتحدة بلجنتها للأمن الإنساني Human Security Commission، أو عالميا عن طريق شبكة الأمن الإنساني Human Security Network التي تحتوي على 13 دولة بقيادة كندا – النرويج و اليابان؛ أو أكاديميا بالنظر لتنامي عدد المراكز المتخصصة في دراسات الأمن الإنساني عبر الجامعات العالمية. كما أدرج المفهوم بكثرة في دائرة الحوارات النظرية النقدية.

لقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني ( أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن الإنسان )، حيث يحتوي هذا المفهوم بالإضافة لحماية الحدود و الوحدة الترابية و سيادة الدولة و مصالحها الوطنية و الحيوية على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة بحماية حقوق الإنسان و حرياتهم و ترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم و كرامتهم و مستقبل الأجيال القادمة.

ولقد أصبح هذا المفهوم موسعا ليشمل على تهديدات أكثر أخلاقية و إنسانية و حياتية. وهذا ما جعل من واجب صانعي السياسات الأمنية الموازنة التكاملية بين أمن الدولة و أمن الإنسان... وذلك على الرغم من صعوبة التحقيق العملي لمثل هذا التصور لميوعة المفهوم و ضبابية الحدود بين ما هو دولتي و ما هو إنساني.

على المستوى الحدي، يمكن تعريف الأمن الإنساني على أنه الأمننة من الخوف ( من القهر و العنف و التهميش ) و الحاجة ( الحرمان ..و عدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي و بيئته.

فعلى الرغم من الإجماع الواسع على هذا التعريف الإجرائي إلا انه مع ذلك توجد تعاريف كثير ة ضعيفة التوافق الوظيفي. فلجنة الأمن الإنساني قد عرفته على انه " حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق و حريات الإنسان "[1]. و ذهب كل من Sadako Ogata و Johan Cels إلى أعمق من ذلك بتعريفهم للظاهرة كأنها مجموعة

عمليات لحماية الحريات الأساسية – الضرورية لبقاء الإنسان و التنمية، أي حماية الإنسان من التهديدات الخطيرة و المستديمة سواء أكانت طبيعية أم مجتمعية مع تمكين الأفراد و المجتمع من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خيراتهم بذاتهم ( المبادرة الذاتية و المستقلة ) بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [2].

أما التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994 فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، و على واجب تمحور الأمن حول الإنسان وحاجاته و كذلك حمايته من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة و المرض و القهر السياسي و " احتمالات الانقطاع المفاجئ و الضار لحاجات الإنسان اليومية ..." [3]. فمن هنا، حدد محرري التقرير ( محبوب الحق و Amartiya Sen) سبعة أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية:

1- **الأمن الاقتصادي** أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد

2- **الأمن الغذائي** أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد

3- **الأمن الصحي** أي ضمان الحد الأدنى من الحماية و الرعاية الصحية من الأمراض و الوقاية منها

4- **الأمن البيئي** و التي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية و الحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان .

5- **الأمن الفردي** و الذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل عبر الدولية...الخ.

6- **الأمن المجتمعي** الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية و القيم من العنف العرقي و الطائفي و المذهبي و الديني و اللغوي .

7- **الأمن السياسي** الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن و يرقي حقوق الإنسان.

ولقد مكن هذا المنظور الأممي من تطوير مجموعة من المبادرات مثل المبادرات اليابانية و الكندية و النرويجية الهادفة لتحقيق الأمن و السلم العالميين بالتنمية و تمكين البشر من حقوقهم (5). و كانت لهذه المبادرة الدور الفاعل في إنشاء " شبكة الأمن الإنساني " و التي على أساس نجاحاتها أسس كوفي عنان " لجنة الأمن الإنساني " و حرر الأوربيون تقرير برشلونة (2004) A Human Security Doctrine for Europe.

فمن هنا يظهر مدى التفاعل الأكاديمي و العملي في تطوير منظور حركي لأمن الإنسان في ظل عولمة للحقوق و المخاطر (مفارقات العولمة ).

تعد العولمة مجموعة من الحركات التأسيسية المتشابكة و المرتبطة بتعريفات و محتويات متوافقة و طبيعية للقيم و المعايير التي يحددها التوزيع الدولي للقوة و تحددها القيم الممثلة للغرب الحضاري الذي تدافع عنه الولايات المتحدة و الغرب الأوربي الذي يعمل

منذ عقود على هيكلة و بناء عالم قائم على تصوراته المنمطة لحقوق الإنسان و الديمقراطية واقتصاد السوق. كما يريد أن يجعل العالم متفاعلا أكثر بفتح الحدود و إلغاء الضوابط الجمركية باسم حرية انتقال السلع و المال و الخدمات (حسب منطق منظمة التجارة العالمية ) و تماشيا مع فكرة الاعتماد المتبادل الذي تحدث عنه Keohane & Nye (منذ أكثر من 30سنة) و الذي أنتج صراعات بنيوية ( بالمعنى الذي قدمه Krasner) .

فالعولمة بهذا المنظور يحاذي (ولا يساوي ) الأمركة بمعنى خلق الأرضية القيمية –المعيارية والمادية المساعدة على تحقيق منطق الهيمنة الأمريكية على العالم ( بالمعنى الذي قدمه Robert Cox) . فالعولمة وان كانت قيميا تقدم على أنها تهدف لتحقيق السلم العالمي و حقوق الإنسان فإنها فعليا غير ذلك كما يظهر في المفارقات الدلالية Illustrative Paradoxes التالية:

1- على الرغم من الإعلان على ميلاد جديد لحقوق الإنسان العالمية بعد مؤتمر فيينا 1993، إلا أن البشاعة الإجرامية ضد حقوق الإنسان و الحياة قد تزايدت عن طريق التصفية العرقية ( فلسطين، البوسنة و الهرسك، رواندا ،بوروندي، الكونغو... و النيجر الذي طرد أكثر من 150 ألف ساكن ذو أصول عربية إلى التشاد سنة 2007)

2-تزايد التعديات السافرة ضد حقوق الإنسان باسم " التدخل الديمقراطي " في هايتي و العراق(...)

3- تزايد المعاناة الإنسانية بسبب الانفرادية الأمريكية في العراق، أفغانستان... الخ

4- تزايد الجرائم ضد الإنسانية بفعل الأزمات الداخلية في البحيرات الكبرى، السودان، باكستان ...الخ

5- أدت العولمة الاقتصادية غير المتكافئة إلى توسيع الهوة التنموية بين الشمال و الجنوب مما زاد من رقعة الفقر (أكثر من 2.8 مليار ساكن يعيشون بأقل من 02 دولار في اليوم )

6- انتشار الأمراض و الأوبئة مثل SARS أنفلونزا الخنازير، AIDS السل، المالاريا... و عودة أمراض الفقراء مثل الطاعون و غيره

7- انتشار الأمراض المتنقلة بالماء حيث أن أكثر من 1.2 مليار ساكن ليس لهم الحق الدائم في استهلاك ماء صحي و نظيف

8- تنامي ظاهرة الإرهاب و ما تسببه من دمار و فقدان للحياة

9- انتشار الكوارث البيئية و الكوارث الطبيعية و الصناعية

10- تصاعد ظاهرة الهجرة السرية آو هجرة الموت و ما تؤديه إليه من فقدان في الأرواح في البحار وعلى الحدود .

فبالنظر لغياب العدالة التوزيعية عالميا و تنامي التهديدات اللاتماثلية فإنه من الصعب الحديث، في عالم لا زالت فيه الغلبة للقوة Might is always Right، عن أمننة بالمنطق الإنساني ... فنحن في عالم تعود المكانة الأولى فيه للقوة و بعدها بمسافة بعيدة يأتي الإنسان ... و لكن بفرص حياتية غير متساوية.

**الهوامش:**

1- S.Ogata and Johan Cels: "Humain security: Protecting and empowering the people », Global Governance, 9(3), 2003, p.274.

2- ibid.

3-UNDP: "Human Development Report", New York: UNDP, 1994, p.22-44.

4- Ibid pp.24-33

5- Department of Foreign Affairs and International trade (Canada): "Human Security: Safety for people in a changing world", Ottawa: Department of Foreign Affairs, 1999, p.5.

ديناميكية فكرية قادرة على ترقية هذا المجال في الجزائر خاصة مع وجود مجال مناسب من حركة في التفكير والتعبير بالمشكلة لأساس الإبداع الضروري في التفكير الاستراتيجي.

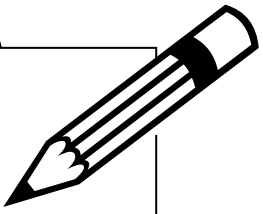

# دراسات

- الأقليات المسلمة وآليات حمايتها بقلم: د/ سالم برقوق.
- مشروعات الضبط العالمي بقلم: أ/مراد بن سعيد.
- وسائل الإعلام والانتخابات بقلم: د/ محمد لعقاب.
- حضارة الرأي بقلم: أ/ صليحة بودفة.
- المشاركة السياسية بقلم: أ/ العيفة سالمي.

# الأقليات المسلمة وآليات حمايتها

د/. سالم برقوق

شهد العالم ما بعد الحرب الباردة تزايدا في الاهتمام بقضايا الأقليات خاصة مع تطبيق صربيا لسياسة التطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة، وكذا القمع الروسي للشيشان وما وقع من نزيف الدم القبلي في رواندا وبورندي.

أدت هذه الأحداث إلى توجيه أنظار الساسة، الباحثين ورجال القانون نحو مسالة صياغة الأطر السياسية والقانونية الكفيلة باحتواء ومنع إعادة ظهور مثل هذه السياسات .كما عمدوا إلى التفكير في إيجاد الطرق المناسبة لاحترام حقوق الأقليات سواء أكانت لغوية، دينية، عرقية أو ثقافية.

كما ساهمت هذه الأحداث أيضا في إعادة تحويل أولويات عدد من مراكز البحوث المختصة بالإسلام في الغرب، من دراسة العالم الإسلامي إلى التخصص في مسألة الوجود الإسلامي في الغرب خاصة، إذ بدأت تركز على دراسة الأقليات الإسلامية من خلال تحليل تاريخ وجودها في البلد المعين، تركيبتها البشرية – الثقافية – العرقية – المذهبية واللغوية وكذا درجة اندماجها في المجتمع المضيف وقدرتها التنظيمية ودرجة تمثيل قياداتها. وهذا خاصة مع تنامي مشاعر الإسلاموفوبيا والتعدي على حرمة الرموز الدينية للمسلمين خاصة ما تعلق بالرسومات الكاريكاتورية للصحيفة الدنماركية أو للفيلم "فتنة" لصاحبه البرلماني الهولندي واللذان مسا مشاعر المسلمين بتعديهما على حرمة الرسول ﷺ.

سوف تتعامل هذه الدراسة مع الوجود الإسلامي خارج العالم الإسلامي، مع التركيز على الحقوق المعترفة للأقليات من خلال دراسة أنساق القانون الدولي وتطبيقاتها على حالة الأقليات الإسلامية.

كما ستحاول هذه الورقة دراسة طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجهها هذه المجموعات البشرية والفرص المتاحة لها، كما سوف تقدم في النهاية مجموعة من الاقتراحات لتحسين ظروف المسلمين وتمكينهم اجتماعيا وحضاريا.

إنه لمن الواجب على أي باحث حول موضوع مثل هذا أن يتفادى الأسلوب

التعميمي لخطورته وقلة دقته. كما أنه من الضروري التأكيد على عدم قدرة أي باحث في تقديم حلول جاهزة قابلة للتطبيق في كل الحالات لأن مشاكل الأقليات، تحدياتها وآمالها محددة مجالا ومعرفة بدرجة وعيها، تنظيمها، تركيبتها الاجتماعية إضافة لمدى تألمها من الوضع الاجتماعي – السياسي – الاقتصادي الذي تعيش فيه . فلا يمكن إذا تقديم تعميمات مطلقة لحالات خاصة ونسبية بالأساس، كما أنه لا يمكن لأي باحث أن يقدم اقتراحات موحدة لأن هذا أمر غير مقبول منهجيا وخطأ فادحا استراتيجيا.

فمن هنا جاء اختيارنا المنهجي وكذا الإطار الفكري الذي سوف نتبعه في هذه الدراسة. سوف تكون منهجيتنا ثلاثية الأبعاد: مصطلحية – قانونية – تحليلية . سوف يكون تركيزنا على الأنساق القانونية الدولية الخاصة بالأقليات وذلك بعد دراسة مصطلح الأقليات مع استخراج الحقوق الأساسية للأقليات وتطبيقاتها على الأقليات الإسلامية.

**1-الأقليات: دراسة اصطلاحية:** على الرغم من أن الأقليات ظاهرة تاريخية قديمة إلا أنها تبقى غامضة على المستوى الاصطلاحي . إذ فشلت كل الاتفاقيات، المواثيق والنصوص القانونية الدولية في بناء إطار اصطلاحي موحد وواحد حول قضية حساسة كهذه. إذ لم تتعد التعاريف المصاغة من الوثائق الدولية مجرد محاولات نسبية ومؤقتة . فلا يوجد أي إجماع حول تعريف واحد أو موحد، مع وجود مجموعة من المحددات المشتركة بين مختلف التعاريف في تحديد ماهية الأقلية : اللغة، الثقافة، العرق والدين كمحددات رئيسة لتحتسب الأقليات كمجموعات بشرية مختلفة تعيش في إطار أغلبية . فمن هنا جاء التصنيف إلى أقليات لغوية أو ثقافية، أو عرقية أو دينية.

عرف السيد اسبيرون ايديى eide Asbjorn المقرر الخاص للجنة الفرعية المكلفة بمكافحة التمييز وحماية الأقليات، بأن الأقليات: " مجموعة من الناس يعرفون بمحددات عرقية أو وطنية، الثقافة أو الدين "[1].

أما كلير بايلي Claire Palley فعرفت الأقلية على أنها " كل مجموعة بشرية عرقية، قبلية، لغوية، دينية داخل الدولة والتي لا تهيمن على النظام السياسي "[2].

التعريف الثالث هو الذي قدمه السيد فرانتشيسكو كابوتوري F.Capotori في دراسة قدمت للأمم المتحدة حول الأقليات إذ يعرف الأقلية على أنها أي " مجموعة في حالة أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان وتعيش في حالة اللاهيمنة (السياسية) مع أن أعضاءها مواطنو الدولة، إلا أن لهم خصائص عرقية، دينية أو لغوية يختلفون بها عن باقي السكان . لهم درجة من التضامن حتى ولو ضمنيا، من أجل الحفاظ على ثقافتهم، عاداتهم، دينهم أو لغتهم [3].

أما السيد علي كتاني فعرف الأقلية على أنها جزء من سكان دولة معينة مع اختلافها على باقي السكان من حيث امتلاكها لخصوصيات معينة. كما أن أغلبية تراها بصورة مختلفة أو تعترف لها بمكانة خاصة مجتمعيا [4].

يمكننا من خلال هذه التعاريف، استخراج تعريف محوري للأقليات. فمن هنا نعرف الأقلية على أنها مجموعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها ومختلفة عن أغلبية السكان سواء أكانت دينية ثقافية لغوية أو عرقية. كما أن الأقلية، ليس فقط في وضع الأقلية عدديا ولكن أيضا سياسيا حيث لا تهيمن على النظام السياسي مع وجود درجة من التضامن بين أعضائها للدفاع عن هويتهم.

سوف يستخدم هذا التعريف بالتالي كإطار اصطلاحي ثابت في هذه الدراسة.

**2- الأقليات : دراسة قانونية :** يرد مؤرخو العلاقات الدولية والقانون الدولي تاريخ النصوص الدولية المتعاملة مع مسالة الأقليات إلى اتفاقية وستفاليا 1648 عمدت هذه الاتفاقية، فيما تعاملت معه، على حماية الأقليات البروتستانتية Minorities، التي تكونت بعد نهاية الحرب الثلاثين في أوروبا . فلهذا يعتبر دارس التاريخ الدبلوماسي على أن قضية الأقليات أساسا قضية الهوية والدين [5]. كتب Hannum Hurst مقالا، في هذا المجال، (1991) يربط فيه تاريخ الأقليات بتاريخ الصراعات الدينية في أوروبا:

" كان الدين الخاصية الأساسية المفرقة بين المجموعات البشرية إلى غاية القرن الثامن عشر على الأقل، فكانت القواعد الخاصة بحماية الأقليات مهتمة بما يمكن أن يسمى اليوم بالحرية الدينية (فقط ) " [6].

تاريخيا، ترجع مسألة الأقليات لدولة الكنيسة Respublica Christiana، وما عرفته إبان عملية الإصلاح الديني والفكري، وكذا الصراعات الحادة بين الكاثوليكية والبروتستانتية خاصة في النصف الأول من القرن السابع عشر . وكانت القواعد القانونية الموثقة خاصة بالعالم المسيحي وأقلياته، وليس بالأقليات خارجه . فلم تستفد الأقليات المسلمة التي كانت تعيش ويلات القمع والإبادة من قبل الأوربيين مدة طويلة بعد سقوط الأندلس (1492). لم تتسع رقعة الاستفادة من هذه القواعد إلا بعد ظهور المؤسسات الدولية التي أرست مجموعة من الأدوات القانونية للحفاظ على الأقليات مهما كانت خصوصيتها لمنع إمكانية إبادتها . اعترفت مثل هذه الأدوات للأقليات حق الممارسة السرية أو العلنية، الخاصة أو العامة لاعتقاداتها أو دينها طالما لم تكن مخلة بالقانون العام أو بالأخلاق العامة [7].

أسست الأمم المتحدة، وعصبة الأمم قبل ذلك، مبدأ حماية الأقليات عن طريق صياغة مواثيق دولية محرمة التمييز السلبي ضدها. إذ تؤكد المادة 18 من البيان العالمي لحقوق الإنسان (1948) أن " لكل إنسان الحق

والحرية في الاعتقاد أوالدين، الحرية، فردا أو جماعة، سرا أو علنا، في ممارسة الدين عن طريق تدريسها، عبادتها، أو ممارستها ".فهذه الحقوق مطلقة ما دامت لا تتعارض مع روح المادة 29 من نفس النص التي ترى أن " تحد حقوق وحريات كل إنسان في ممارسة (اعتقاده) في إطار الحدود القانونية الخاصة الضامنة لاعتراف واحترام حقوق وحريات الآخرين واحترام الأخلاق العامة، الأمن العام والمصلحة العامة في إطار المجتمع الديمقراطي".

إلا أن هذا التحفظ على الحرية والحقوق الدينية، يفتح الأبواب على مصراعيها للاستخدام النسبي لهذا النص تماشيا مع مصالح الحكومات والمؤسسات القانونية للدولة. إذ أنه بإمكان الدولة أن تفسر مصطلحات كالأمن العام، الأخلاق العامة والمصلحة العامة . بما يتماشى ومصلحتها الخاصة وكذا سياستها مهما كان ذلك معارضا لمصلحة الأقليات . هذا ما يساعد دولة كفرنسا أن لا تعترف بأي دين ( الإسلام ) على أساس أنه يتعارض مع النسق القيمي للأغلبية [8] .إذ أن فرنسا ترفض الاعتراف بالدين الثاني في البلد على أساس أن فرنسا كيان سياسي علماني كما أن ذلك يتعارض مع المادة الثانية من دستور الجمهورية الفرنسية التي تدعو للحفاظ على وحدة الكيان الفرنسي الموحد: لا ينحصر مثل هذا الموقف على فرنسا وحدها ولكن دول أخرى كثيرة، التي تجد ذرائع مختلفة للحد من حقوق الأقليات .

أكثر النصوص شمولية، فيما يخص الحفاظ على حقوق الأقليات، هي المادة 27 من المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (1966)التي تنص على أنه:

" يلزم على الدول التي تحتوي على الأقليات العرقية ، الدينية، أو اللغوية أن تحمي حقوق الأشخاص الذين ينتمون لمثل هذه الجماعات، على غرار الآخرين للأقليات، ممارسة ثقافتهم، وممارسة دينهم، واستخدام لغتهم".

إنه من الضروري تقديم الملاحظتين التاليتين حول هذه المادة : أما الأولى : فإن الأقليات تتمتع بحماية قانونية خاصة، إذا اعتبرنا نص المادة يتعدى روح المادتين 18 و26 المعادية للتمييز السلبي للأقليات . إذ أن غياب الاستثناءات في النص يؤكد الطبيعة المطلقة للنص.

أما الملاحظة الثانية فإن المادة لا تشجع الدول على إتباع سياسة التمييز الإيجابي لديانة على حساب الديانات الأخرى الموجودة في البلد.

أكثر الوثائق الدولية وضوحا وشمولية فيما يخص حماية الأقليات الدينية هي التصريح بالقضاء على اللاتسامح الديني والتمييز السلبي المبني على الدين أو المعتقد مع شمولية النص في الاعتراف بالحقوق والحريات لمثل هذه المجموعات البشرية إلا أنها نصت في

المادة 1 على استثناءات في الممارسة الدينية دون الحد في الحقوق الدينية [9].

اعترف النص بمثل هذه الحقوق كمبادئ فردية وعامة في آن واحد . إلا أن الحماية الفعلية لهذه الأقليات تقتضي أكثر من محاربة التميز السلبي للأقليات والمساواة، إلا الاعتراف بالطبيعة الخاصة لها وكذا احتياجاتها الخاصة تبعا . لأن المساواة لن تتعدى مجال الحقوق السياسية مما يعبر عن الخصوصيات والاحتياجات الفعلية لها." ما هو متشابه يتعامل معه بالتساوي وما كان مختلفا يتعامل معه بطرق مختلفة، أي اتباع مبدأ النسبية في التعامل مع التباين الفعلي (من مكونات الدولة )"[10].

هذا ما ينص عليه تقريبا الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية الدائمة (1935) حول قضية مدارس الأقليات في ألبانيا . فاعترفت في نصها على التباين القانوني بين المساواة القانونية Equality of law والمساواة الفعلية Equality of fact. فنصت بالتالي على أنه للحفاظ على العدل والتوازن المجتمعين بين مختلف المكونات البشرية للمجتمع، أن تطبق إجراءات مختلفة عند التعامل مع الأقليات" [11].

فمن هنا كان على الدول، كما نص هذا الحكم وعدد من المواثيق الدولية الأخرى أن تحافظ على الطبيعة الخاصة للأقليات بالاعتراف بخصوصية حقوقها وضرورة التعامل معها تبعا لذلك دون الإدماج القانوني ( مثل ما حدث في بلغاريا 1984- 1985 ).

إلا أن مثل هذه النصوص سوف تبقى مبادئ عامة دون أدوات تطبيقية فعلية تحافظ على هذه الحقوق. يلزم لتحقيق ذلك وجود عدد من الآليات والضمانات المناسبة وطنية كانت أو دولية.

المحدد القانوني الأساسي للدولة هو الدستور الذي يعتبر المصدر الأساسي للقوانين الوطنية، فيلزم عن مثل هذا النص بالتالي الاعتراف بهذه الخصوصيات وتحديد اطر تنفيذها والضمانات الكفيلة بحماية الحقوق المعترف بها تبعا. إلا أن الاعتراف يستلزم توفر شرطين أساسين : الأول يتعلق بوجود نظام سياسي دستوري مسؤول يرغب في تنفيذ هذه المعطيات القانونية ومحاسبة المؤسسات المعرقلة لذلك . الثاني، يتعلق بمدى تنظيم الأقليات وقدرتها على التعبئة للضغط على مؤسسات الدولة، وعدم وجود مشاكل داخلية تفرق بينها [12].

أما على مستوى الضمانات الدولية المعلنة أو الضمنية في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وكذا اللوائح والقرارات الدولية الخاصة لحماية الأقليات وخاصة التي تحث على التدخل الإنساني ( أكراد العراق ) والتي تشكل إعادة تعريف لمفهوم السيادة والتعدي على مبادئ العامة للعرف والقانون الدوليين وإن كان التدخل الإنساني ممكنا لا في

الحالات الاستثنائية جدا تكون فيه الأقليات عرضة للإبادة الجماعية .

يمكن الحفاظ على حقوق الأقليات عن طريق الدخول في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تبعا لميثاق فيينا حول قانون المعاهدات (1965) . فمثل هذه المواثيق أساسية لتطوير قواعد ذات معنى للحفاظ على حقوق الأقليات بصفة عامة ( المعاهدات متعددة الأطراف ) أو خاصة ( المعاهدات الثنائية ) . كلا نوعي المعاهدات ضروري لتكاملهما في خلق الظروف القانونية المواتية لتطوير أطر حماية هذه المجموعات البشرية.

الاتفاقيات متعددة الأطراف تعتبر تكملة للاتفاقيات الثنائية ( الجزائرية – الفرنسية مثلا) حول حماية الأقليات الوطنية في الدولة المعنية . كما أن مثل هذه النصوص تخلق مناخا مساعدا على ضمان حقوقها وتشجيعها على الارتباط بهويتها الخاصة [13]. إلا أن سؤالا هاما يبقى عالقا في أذهان الكثير من فقهاء القانون الدولي حول ما إذا كانت هذه الحقوق ثنائية، جهوية أو عالمية. إلا أنهم وصلوا إلى نتيجة مفادها أنه من الضروري أن يكون هناك إطار معياري عام يحكم مثل هذه القضايا ويحدد حقوق وواجبات الأقليات مهما كان نوعها.

الدين الإسلامي الحنيف، كمنهج للحياة مبني على العدل المنصوص عليه فيما أوحي إلى الرسول ﷺ من قرآن كريم وسنة نبوية شريفة. إذ أن الرسول ﷺ كان أول مسؤول عن كيان سياسي ( الدولة المدنية ) يعترف بحقوق مضمونة للأقليات الدينية . إذ أن الإسلام اعترف لهم بحق الاختلاف ( الديني ) عن الأغلبية ومنح لهم ليس فقط حقوقا دينية وتربوية ولكن أيضا الحق في العيش داخل قانون الأحوال الشخصية الخاص بهم. إضافة إلى التزام الدولة الإسلامية بحماية حياتهم، ممتلكاتهم وشرفهم دون الحد من الحقوق الخاصة والمقننة في القرآن والسنة.

الإسلام اعترف إذن بحقوقهم الخاصة ( النابعة من خصوصيتهم ) والعامة ( كجزء من الدولة الإسلامية ). فهناك مساواة قانونية ( كالثاني ) ومساواة فعلية ( بالنسبة للخصوصية ).

السؤال الذي ينبغي دراسته الآن مرتبط بماهية الطبيعة الخاصة المعترف بها للأقليات في إطار القوانين الوضعية الحالية .

**3- الحقوق الخاصة بالأقليات :** إضافة للمساواة القانونية المعترف بها دستوريا لمواطني البلد الواحد، هناك اعتراف فعلي أو ضمني للحقوق الخاصة للأقليات ( المحتوى في عدد من المواثيق الدولية ) والمعبرة عن الطبيعة الخاصة لها . فهناك تركيز إضافي على المساواة الفعلية إلى جانب المساواة القانونية.

المجموعة الأولى من القوانين الخاصة نابعة من الأطر الدستورية للدول التي لا

تعيش حالات سياسية استثنائية تحد من تمتعها بهذه الحقوق. أما المجموعة الثانية فهي النابعة من القانون الدولي العام أو العرفي كما رأينا سابقا، والمحددة للحدود الخاصة الواجب إعطاؤها للأقليات . تتعدى هذه الحقوق من الحق في استخدام اللغة، الدين، التربية حسب المقتضيات الثقافية والدينية، إلى كل ما يتعلق بالحقوق الخاصة والعامة النابعة عن الطبيعة الخاصة بالأقلية.

فحقوق الأقليات المسلمة، كأقليات دينية، محكومة بنص المادة 5 من البيان حول القضاء على اللاتسامح الديني أو التميز العقدي والديني DRID . إذ تقضي هذه المادة على " أنه يحق لكل طفل أن يتعلم الدين والعقائد تبعا لرغبة عائلته (14). إضافة لهذه الحقوق التربوية، تعترف المادة 06 من نفس النصوص بحقوق إضافية:

"الحق في حرية التفكير، الاعتقاد، الدين إضافة للحقوق والحريات التالية:

1. الحق في الممارسة الدينية والتجمع تبعا للمقتضيات الدينية والعقدية، كما يحق لها إنشاء وصيانة الأماكن الخاصة لهذه الأعراض.

2. الإنشاء والمحافظة على مؤسسات خيرية وإنسانية .

3. التمتع بالنصوص الخاصة بالعبادات والتقاليد النابعة من الدين أو المعتقد.

4. الحق في كتابة ونشر نصوص دينية خاصة بالدين أو المعتقد.

5. تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مهيأة خاصة بهذا الغرض.

6. الحق في تقديم طلبات للمساعدات المادية التطوعية، أو غيرها، من قبل أفراد أو مؤسسات.

7. الحق في تدريب، تعيين، انتخاب، أو ترسيم، القيادات المناسبة بالتوالي تبعا للمقتضيات الخاصة بالدين أو المعتقد.

8. الحق في العطلة الأسبوعية المناسبة بالدين أو المعتقد ( الجمعة بالنسبة للمسلمين، السبت بالنسبة لليهود، الأحد بالنسبة للمسيحيين ) والاحتفاء بالأعياد الدينية والمناسبات الخاصة بكل دين أو معتقد.

9. الحق في الاتصال، البقاء على اتصال مع الأفراد داخليا وعلى المستوى الدولي فيما يخص الأمور المتعلقة بالدين أو المعتقد.

يشجع هذا الإعلان الأقليات على إتقان تنظيمها لتمكينها سياسيا ومجتمعيا عن طريق إنشاء الهياكل التربوية، الاجتماعية والدينية الكفيلة بتعزيز هويتها في إطار تعددي .

الحقوق المعلنة في الإطار القانون الدولي هي حقوق شاملة لذاتها تؤكد على المساواة القانونية (الحقوق السياسية – إضافة لحقوق الإنسان العامة ) إضافة للحقوق الخاصة المشكلة لقاعدة المساواة الفعلية النابعة من الطبيعة الخاصة لهذه الأقليات . فهناك إذا اعتراف قانوني بالحق في الحياة، في الامتلاك، العدل، الممارسة السياسية والتمثيل السياسي إضافة للاعتراف

بالحقوق البنيوية، التنظيمية، والثقافية والتربوية الخاصة بها . تعتبر هذه الحقوق، عندما تفعل، ركيزة فعلية للتمكين المجتمعي للأقلية وكذا الحفاظ على هويتها وصيرورتها ككيان مجتمعي مختلف .

مع أن هذه الحقوق معترف بها دوليا، إلا أن هذه لا تشكل ضمانة كافية تمكن الأقليات من التمتع بها . الشروط الأساسية لذلك داخلية وخاصة بالأقلية ذاتها . درجة التمتع رهينة الاعتراف الدستوري بهذا المكان المختلف ودرجة الاعتراف بالمساواة الفعلية وما ينجر عن ذلك من حقوق خاصة. كما أن المساواة الفعلية نابعة من درجة تنظيم الأقلية، تماسكها وقدرتها على استغلال الأطر القانونية والدستورية وكذا السياسية لخلق الظروف القادرة على تمكينها مجتمعيا.

**4- الأقليات المسلمة : واقع وتحديات:** الأقليات المسلمة منتشرة في أكثر من 150 دولة . تتباين من حيث الحجم، التركيبة الثقافية، العرقية اللغوية .عددها يتزايد بسبب النمو السكاني الطبيعي وكذا عدد من المسلمين الجدد الذين يعتنقون الدين الإسلامي الحنيف. مع عدم وجود إحصاءات وطنية واضحة وذات مصداقية نظرا لعدم استخدام المحدد الديني في المسح السكاني في معظم الدول، إلا أن هناك إجماعا على أن الأقليات المسلمة تشكل ما يعادل الثلث أو أكثر من معظم الحجم السكاني للأمة . عدد الأقليات يتراوح ما بين 100 مسلم من هايتي إلى أكثر من 120 مليون في الهند .

يرد التكوين التاريخي للأقليات المسلمة لأحد السيناريوهات التالية :

**1. اللاجئين والمطرودين السياسيين:** خاصة إبان الحكم الاستعماري. أحسن مثال دال عن هذه الحقيقة التاريخية هو نفي آلاف المجاهدين الجزائيين الذين شردوا في ثورة 1871 في منطقة القبائل (الجزائر) تحت قيادة الشيخ المقراني . ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى كالدونيا الجديدة . كما طرد أعداد أخرى إلى ريو نيون، غيانا الفرنسية ومدغشقر. كما أن العامل السياسي أساسي في تكوين عدد من الأقليات بسبب القمع السياسي الذي شهده عدد من البلدان الإسلامية .

2. كما تكون عدد من الجاليات المسلمة بسبب نقل أعداد من السكان من المستعمرات البريطانية في شبه الجزيرة الهندية الخاصة إلى جنوب إفريقيا، غيانا البريطانية، وجزر متفرقة من الكاريبي .

3. السيناريو الثالث يرد تكوين بعض الجاليات الإسلامية في الغرب خاصة إلى الهجرة الاقتصادية : هذا هو حال الأقليات الإسلامية في أوروبا، أمريكا، أستراليا .

4. السيناريو الرابع يرد تكوين بعض الجاليات للوجود التاريخي للإسلام في بعض المناطق كالبلقان وأوربا الشرقية أو وسط آسيا بسب العلاقات التجارية التاريخية

مع هذه المناطق ( جنوب شرق آسيا ، وشرق وجنوب شرق إفريقيا ).

5. أما السيناريو الخامس فيرد وجود بعض الأقليات لانتشار الإسلام مما أدى لانتشار أقليات إسلامية جديدة مثلما هو حال المسلمين في كوريا. إذ أن الجالية تكونت بإنشاء مسجد من قبل الجيش التركي المساهم في عملية حفظ السلام في الكوريتين ( من الخمسيات ) [15]. يرجع عدد من الكوريين الذين تكلمنا معهم دخول آبائهم في الإسلام إلى السلوك الإنساني المعبر الذي لوحظ على الجيش التركي المسلم .

إنه من الصعب تحليل ظاهرة الأقليات المسلمة بصفة شاملة نظرا للاختلافات التي أوردناها سابقا وكذا لاختلاف المحيط الذي تعيش فيه كل واحدة ودرجة تماسكها وتنظيمها ووعيها إلا أنه تشترك معظم الأقليات المسلمة في نفس التحديات . عدد من الأقليات تعيش في خطر الإبادة مثل البوسنة، الشيشان، كوسوفو، سنجاق، مقدونيا، وتتار الاتحاد السوفييتي السابق، الفلبين، تايلندا، بورما، كمبوديا، واللاووس، معظم الأقليات، إن لم تكن كلها تعيش في واقع اقتصادي متدهور مقارنة مع الوضع الاقتصادي العام . وهم يعانون كثيرا من البطالة، التسرب المدرسي، العنصرية، الضغط النفسي –الإعلامي الذي يركز على نقطة الاختلاف ليقلص من التعبئة النفسية الضرورية لتعبئة الأقلية وتمكينها مجتمعيا وحضاريا.

إلا أن أكبر التحديات، هي ذات الطابع التربوي ، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي وكذا المتعلق بالهوية. أكبر العراقيل هي المتعلقة بالضغوطات القانونية، السياسية، الإعلامية، النفسية، الاقتصادية، أو العاملة على إدماجها وذوبانها في المجتمع .

هذه الضغوطات تضعف هويتها خاصة إن كانت الأقلية غير منظمة، لا تمتلك المؤسسات التربوية والدينية الخاصة والمؤهلة وعدم وجود قيادة رشيدة ممثلة، وذات رؤية وطموح واقعي لتمكين هذه المجموعة البشرية.

لا يمكن لأي أقلية إسلامية أن تحقق أدنى درجة من التمكين والحفاظ على حقوقها إن لم تكن لها المؤسسات التربوية الإسلامية أو الموازية (المكملة للمؤسسات الرسمية الخاصة بتدريس الإسلام ) وكذا المؤسسات الكفيلة باحتواء الضغوطات المركزة ضدها . أكبر شرط لتحقيق ذلك هو وجود إطار تنظيمي شامل تحت قيادة تتمتع بقابلية تمثيلها لمختلف مكونات الأقلية، والتي تعمل على إخراج المسلمين من عقلية " القرية " للعمل على تحسين ظروفهم الخاصة والاقتصادية والاجتماعية في ظل القواعد التي تحكم الدولة التي يعيشون فيها.

كما أنه من الواجب على الأمة الإسلامية أن تساعد في تحقيق هذه الأولويات بتقديم الدعم السياسي القانوني، البشري التربوي والمادي الكافي لذلك .

**5- مقترحات للحفاظ على حقوق الأقليات الإسلامية :** تعيش الأقليات المسلمة أو

الإسلامية تحديات مختلفة ومتفاوتة الخطورة . فهي تتراوح مابين التي تهدد وجودها ككيان مختلف إلى التي تهدد هويتها ، ومكانتها المجتمعية جزئيا أو كليا. إننا مقتنعون ( كوننا عشنا نصف عمرنا تقريبا) كجزء من أقليات إسلامية في أوروبا ، أنه لا يمكننا تحسين ظروف المسلمين خارج العالم الإسلامي وداخله إلا بالرجوع إلى الإسلام الحنيف واتخاذه ليس فقط كإطار معياري ولكن أيضا كمحدد سلوكي تماشيا مع ظروفنا الخاصة وأوضاع زماننا . كما أنه لا يمكن التحدث عن حقوق الأقليات الإسلامية والحفاظ عليها إن لم يكن هناك حد أدنى من التضامن الفعلي من المسلمين عامة وبداخل الأقلية الواحدة بشكل خاص .

هذه مجموعة من الاقتراحات العملية التي يمكن أن تشكل جزءا من استراتيجية شاملة ومتكاملة قادرة على الحفاظ على حقوق الأقليات المسلمة وترقية مكانتها الخاصة مجتمعيا :

1. توعية الأقليات المسلمة بالظروف القانونية التي تعيش فيها ، والحقوق الدستورية المعترف لها بها أو الممكن استنباطها من خلال القياس على الأقليات الأخرى . كما يلزم الأقليات أن تكون واعية بالإطار القانوني الدولي المحدد لحقوق وواجبات الأقليات . هذه التوعية وهذا الإرشاد القانونيان، أمران ضروريان لتحسين وضع هذه الأقليات وتعبئتها لمواجهة التحديات المختلفة .

2. إنه من الضروري إنشاء وكالة عليا للحفاظ على حقوق الأقليات المسلمة تكون تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي . بإمكان مثل هذه المؤسسة أن تجمع المعلومات وتشرف على دراسات ميدانية خاصة بالأقليات تمكنها من إنشاء بنك المعلومات حول الأقليات المواجهة للأخطار المحدقة حسب مقياس علمي يحدد العوامل المشتركة للأقليات . كما أنه بإمكان هذه المؤسسة أن تطور إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لتحسين ظروف الأقليات من خلال سياسات مشتركة مع منظمات دول إسلامية.

3. إجراء دراسات خاصة بالأقليات الإسلامية تبعا لمعايير تختارها الوكالة ( الخطر، التوزيع السكاني أو السياسي أو الجغرافي ) لتطوير فهم أوضح للتحديات التي يواجهها المسلمون خارج العالم الإسلامي والابتعاد عن العموميات العاطفية التي تضفى على مختلف الدراسات الحالية خاصة في العالم العربي

4. تشجيع الجامعات الإسلامية على استقبال أبناء الجاليات الإسلامية سواء على حسابها أو على كفالة مؤسسات أو أفراد. تجربة الجامعة الإسلامية بماليزيا رائدة في هذا المجال إذ هي تحتوي على طلبة مسلمين من 91 دولة.

5. بإمكان المنظمات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كالايسكو ISEXO ومؤسسات تربوية أخرى أن تطور مساقات دراسية خاصة بالمؤسسات التربوية الخاصة بالأقليات المسلمة.

6. إنشاء جماعات عمل مختلفة وذات كفاءة عالية، لتطوير برامج تربوية مستقبلية وخطط لإنشاء المدارس الإسلامية المكملة خارج العالم الإسلامي.

7. إنه من الواجب على المنظمات الإسلامية، الأقليات، والدول الإسلامية ( عن طريق سفاراتها ) أن تنشئ مدارس خاصة لتعليم لغة القرآن وكذا اللغات الوطنية ( التركية، الفارسية ....).

8. ضرورة قيام منظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسسات إسلامية أخرى بتطوير آليات خاصة بالحفاظ على الأسرة المسلمة من خلال تطوير أساليب الإصلاح العائلي، تشجيع الزواج بين المسلمين، التربية الأبوية الإسلامية.

9. تطوير آليات احتواء وحل النزاعات الاجتماعية التي تنشأ بين المسلمين كأفراد، أو جماعات لاحتواء الاختلافات السياسية، المذهبية، العرقية، الثقافية والوطنية داخل الأقلية المسلمة الواحدة.

10.التشجيع على إرصاء جو من التسامح بين المسلمين في داخل الدولة الواحدة للتغلب على المشاكل يمكن أن تنتج عن التنوع في تركيبتها ( مذهبية، عرقية، لغوية، ثقافية، وطنية أو جهوية ).

11. مساعدة قيادات وممثلي الأقليات المسلمة على اكتساب وسائل المناورة والضغط السياسيين لتمكينهم من الحصول على مزيد من الحقوق والضمانات الدستورية القانونية للأقليات المسلمة .

12. المساعدة على تطوير أطر إعلامية وقنوات اتصال قادرة على تعديل صورة الإسلام والمسلمين في دول الأقلية المسلمة وكذا توفير إعلام بديل لتثقيف المسلمين بأمور دينهم وأحوال إخوانهم.

13. مساعدة الأقليات على تطوير هياكل تمثيلية ناجعة وفعالة (على المستوى الأفقي والعمودي ) للدفاع عن مصالح الأقليات.

14. تطوير إستراتيجية للاستثمار في بلاد الأقليات المسلمة بطريقة تحسن وضع المسلمين هناك ويفيهم.

15. مساعدة الأقليات في تطوير برامج استثمارية منتجة ومساعدة على إيجاد فرص عمل إضافية للمسلمين لتمكينهم من تحقيق قاعدة اقتصادية مستقلة لهم.

16. ضرورة مساعدة البنوك الإسلامية في تمويل مثل هذه الاستثمارات.

17. ضرورة مؤسسة الوقف في الدول التي يسمح قانونها بذلك.

18. على الدول التي لها أقليات وطنية أن تطور أطرا قانونية مع الدول المضيفة لتحمي جاليتها.

19. على الدول التي تملك أقليات وطنية مثل (دول المغرب العربي في فرنسا، تركيا والمغرب في هولندا، باكستان، وبنغلاديش في بريطانيا مثلا) أن تتعاون فيما بينها لإيجاد وسائل تطوير سد الخلافات التي تقع بين جالياتها لاحتواء أي خطر يهدد الأقلية الإسلامية ككل.

20. على الأقليات الإسلامية أن تكون واعية بوضعها الخاص وتعقيداته وعليها أن

تتصرف في إطار مبادئ الخلافة أو الاستخلاف وحسب مقتضيات الأخوة الإسلامية.

**خاتمة:**

إن مسالة حماية الأقليات مسألة معقدة قانونيا ومركبة سياسيا ، تقتضي دراسة واعية وهادفة وقادرة على استنباط الأطر العامة وكذا المقتضيات الخاصة للأقليات. فعلى المؤسسات الإسلامية ، كمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تتعامل مع مسالة الأقليات حالة بحالة لكي لا تسقط في مجال العموميات والسلبية . فعلى المسلمين ومؤسساتهم المشتركة أن يتعاونوا لتحسين ظروف الأقليات المسلمة تبعا لإستراتيجية التمكين الحضاري لها . كما أنه على الأقليات ذاتها أن تبتعد عن عقلية التقوقع . وأن تعمل على تحسين وضعها في المجال الوطني المجتمعي الذي تعيش فيه. لتحقيق ذلك تحتاج لهياكل تنظيمية وقيادية ممثلة ، كفأة وقادرة على تحقيق آمال المسلمين في البلد المعين.

**الهوامش:**

1-Protection of Minorities.UN Doc. E /CN.4/SUB.2/1990/46 (1990) .p.41

2-Palley (C).Constitutional law and minorities, in iqbal A. Ansari, ed: Minorities: Perspectives and documents', Institute of Objective studies, New Delhi, 1996, p.37

3-Capotori (F) , Special Rapporteur : Study on the rights of persons belonging to ethnic , religious and linguistic minorities, United Nations, New York, 1978 Un Sale No E 91 XVI 2.

4-Kettani (M.Alli): The problems of Europ, London, 1980, p.92

5- Eide (A): Minority situation: In search of peaceful and constructive solution, Notre Dame Law Review, No 66, 1991, pp.1311-131.

6- Hannum (Hurst): contemporary developments in the international protection of the rights of Minorities, Notre Dame Law Review, No 66, 1991,p.1431.

7- Eide, opcit, p.1316

8- Sullivan (Donna): Advancing the freedom of religion or belief through the UN Declaration on the Elimination of religious Intolerance and Dixrimination, American Journal of International Law, 82, 1988, pp.487.496

9- UNGA Resolution 36/55, UNGA 36 th session, supp. 51, UN Doc A 36/51/1981 P.1971

10- ICJ Reports, 1966, p.305

11-IPCJ, Ser.A/B, 64, 1935, pp.19-23

12- Allen (Andre) : Belgium : Ein zweigliedriger und zentrifugaler fonderalismus, ZaoRV, 50, 1990, pp.501-511.

13- Tomuxhat (T): Human right in a world-wide framework; Some current issues', ZaoRV, 45, 1985, pp.546-550.

14- UNGA reso. 36/55 art 5 para 2

15- Kettani (Ali): Muslims minorities in the word today', Mansell, London, 1986, pp.16-17.

# مشروعات الضبط العالمي بين الوحدة والتعددية:
## حالة نزاع البيئة-التجارة

أ/مراد بن سعيد

**ملخص:**

يهدف هذا المقال إلى محاولة إدراك معالم حوكمة عالمية قائمة على فكرة "الوحدة المتعددة". ولهذا سوف نقوم بكشف التحوُّلات التي طرأت على مشاريع الضبط العالمية بعد موجات العولمة وعودة السوق كنظام ضبطي عالمي، وتحليل الظروف والشروط اللازمة من أجل حوكمة عالمية عادلة ومنصفة.

وبعد استعراض نموذج الضبط العالمي المقترح والقائم على فكرة الانبثاق الوحدوي والضبط التعددي، نقوم بتحليل النزاع القائم بين مشروعي البيئة والتجارة العالميين، والصيغ المطروحة لمعالجة هذا الإشكال، والتي لم ترق إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي وفق ثنائية الوحدة والتعددية من أجل بناء مشاريع عالمية متناقضة.

Abstract:

The aim of this article is to provide a perception of the features of global governance based on the notion of "Unitas Multiplex". In order to do this, I want to demonstrate the transformations of the global regulatory projects after the globalization waves and the return of the market as a global regulatory regime, and analyze the conditions for equal and equitable global governance.

After showing the proposal model of global regulation based on the notion of unitary emergence and pluralistic regulation, I analyze the debate between the global projects of trade and environment, and the different formulas for treating this conflict. I propose finally a pluralistic model to the global environmental regulation in order to reconstruct contradictory global projects.

**مقدّمة**

لقد تميزت بداية الألفية الثالثة بتغييرات نوعية وهيكلية ذات أبعاد زلزالية، وكان سبب هذه التغييرات تسريع علمي وتكنولوجي لعمليات التطوير والتنمية وتشوُّه لسمعة العوامل الكلاسيكية في المشروع الحضاري الإنساني. وقد نجد من النظرة الأولى أن هذه الحقيقة شائعة في كل المجالات، مما قد يوحّد وعيا عاما وينسّق شروطا مختصرة لنظام عالمي معولم بغض النظر عن الهويات الوطنية المحلية.

وقد ظهرت في هذا المجال أطر جديدة في عمليات البحث والنمذجة النظرية لإعداد تصوّرات وترتيبات جديدة لفكرة التكامل الدولي، وفي سياق هذه الأطروحات و"النماذج العالمية" يمكن الحديث عن أعمال Jurgen Habermas (نموذج الاتصال)، O. Toffler (حضارة الموجة الثالثة)، A. Mazruy (اتحاد الثقافات)، I.Wallerstein (النموذج الاقتصادي التاريخي)، A. Giddens (نموذج التحديث الاجتماعي)، S. Mendlowitz وR. Falk (النظام العالمي)، G. Mesarovich Pestel (نموذج العالم المتكامل)، N. F. Reymers (النموذج البيئي العالمي)، N. Luhmann (المجتمع العالمي)..الخ. إن كل هذه الأطروحات - رغم اختلافاتها- تؤكد على الطابع الوحدوي الذي يميّز العالم المعاصر وضعف أطر التحليل التقليدية على فهم ظاهرة العولمة.

لكن ملاحظة حركات مناهضة العولمة والسخط الذي يصحبها لعمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي، تؤكد لنا وجود ذلك العالم المحلّي غير المهيمن على معايير وقيم السياسات العالمية، الذي يسعى لإيصال صوته وإحداث تغيير في هذه السياسات، وهذا ما يعبر عنه A. Negri بسيناريو المواجهة بين التعدد والإمبراطورية.

إن هذا المنطق الثنائي غير القابل للتوليف، بين شروط الوحدة التي تستدعيها عمليات وضع مشروعات الضبط العالمي في مختلف المجالات وضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتعددية الموجودة على المستوى المحلي، والتي لا تستوجب عمليات الاختزال ونفي "الآخر"، يستدعي الحديث عن حوكمة عالمية عادلة ومتكافئة وغير إقصائية.

إن هذه الورقة تحاول تسليط الضوء على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور "الحوكمة العالمية" في مجال البيئة، وتتمحور حول التساؤل التالي: كيف يمكن وضع مشروعات ضبطية عالمية تستجيب لوحدة البنية الكلية ولتعددية الفواعل المحلية التي تساهم في عمليات انبثاقها؟ سوف نحاول دراسة هذه المشكلة من خلال استعراض النزاع القائم بين مشروعي البيئة والتجارة

العالميين، والصيغ المطروحة لمعالجة هذا الإشكال.

إذن وبفعل المنطق المخالف الذي تقوم عليه ظاهرة العولمة على أساس البعد التوحيدي الذي تدعو إليه، فإن المشاريع الضبطية العالمية تكون في حالة تناقضية بين المظهر التعدّدي للفواعل المحلية والمظهر الوحدوي للمشروع العالمي. فكل مشروع عالمي يجب أن يتجاوب مع هذه الثنائية: "الوحدة" و"التعددية" (1)، وبعد تبني البعد الوحدوي لأي مشروع في إطاره العالمي والسعي لبنائه، وجب الأخذ بعين الاعتبار لتناقضات هذا المشروع (2).

## I. مشروعات الضبط العالمي بين "الوحدة" و"التعددية"

لقد اتجهت جهود بناء المشاريع المشتركة نحو فلسفتين متناقضتين، الفلسفة "الهوياتية" التي تعبّر عن انصهار الأجزاء في الكل، وفلسفة "السوق" في المقابل التي تؤكد على تحقيق الكل من خلال استقلالية الأجزاء. وعلى أساس هذا التناقض في استراتيجيات المشاريع المشتركة، كيف يمكن أن يكون مشروع العولمة؟

لقد كان نموذج "البوتقة" (Melting pot) الأمريكي يعد دوما النموذج الأمثل للمشروع المشترك، الذي يقوم بصهر كل الثقافات والأعراف في إطار واحد. يقوم هذا النموذج على تقوية الهوية الجماعية من أجل مواجهة التعدد الخارجي، وبهذا يكون هذا النموذج مثاليا من خلال استخدام البوتقة لتقليل عدم التوازن على المدى القريب، ومنع حدوث ردود أفعال، وتحقيق الهدف الكلي للنسق مع نفي كل الأهداف الفرعية للأجزاء[1].

في هذا الإطار جاءت محاولات اعتبار ظاهرة العولمة والانتقال إلى المجتمع الكوسموبوليتالني كمرحلة ثانية للحداثة فقط (الحداثة المتأخّرة)، أين يمكن تعويض تصوّر "البوتقة" بتصور "طاسة السلطة" كما يسميه Ulrich Beck[2]، الصورة التي يمكن أن تعكس عناصر مجتمع غير إقليمي.

لكن حتى ولو صحّت هذه الإستراتيجية، وقام النسق بتعزيز هويته وتجانسه، إلا أننا سوف نتجه من خلالها إلى تبني سياسة إقصائية ""للآخر"، وربما سوف ندخل في مرحلة انفصامية لا يمكن التعرف فيها بين الأنا والآخر، على أساس عدم وجود حدود واضحة بين المجتمع الكوسموبوليتاني وخارجه[3].

من جهة أخرى وبعد انهيار دولة الرفاه، اتجهت المشاريع المشتركة إلى تعزيز التعددية الثقافية، التي كانت في بوتقة دولة الرفاه[4]، هذه التعددية الثقافية التي تزامنت مع نزعة نيوليبرالية لديكتاتورية السوق عرفتها الحضارة الغربية عموما تسعى إلى تحقيق الاستقلالية الفردية والخصوصية

الثقافية من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

فإذا كانت إستراتيجية البوتقة كما رأيناها في مرحلة دولة الرفاه، أو حتى مفهوم U. Beck "طاسة السلطة" للحداثة الثانية في إطار النظام الكوسموبوليتاني تهدف أساسا لتكوين مجتمع متجانس خارج الاختلافات والاندماج، وإعطاء مفهوم العولمة طابعا محليا، والاتجاه نحو تشكيل المجتمع العالمي الحديث ليس من فوق وإنما من تحت، "عن طريق التفاعل المحلي، والتعاون مع ممثلي الثقافات الأخرى، وتضمين مختلف عناصر الثقافة الوطنية وعليه فمفهوم "العالمي" لا يعني فقط "الدولي"، وإنما كذلك ما تحت الوطني، وحتى "المحلي" وبهذا فإن المحلي يحول التطورات اليومية للمجتمع إلى نوع من التظاهرات العالمية"[5]، إلا أن هذه الإستراتيجية، التي هي أمريكية بالدرجة الأولى، وبعد أن عرف مفهوم الأمة على الطريقة الأمريكية مفهوما جماعيا، انتقل إلى مرحلة التعددية الثقافية والاندماج عن طريق السوق، عكس النماذج الأوروبية التي تعتمد إلى حد كبير على المفاهيم الدولاتية لفكرة الاندماج الاجتماعي[6]، هذه الإستراتيجية تحمل بذور فشلها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا عن طريق تهديد ديكتاتورية السوق الآتي من استبدال البوتقة الأمريكية بمجموعات مصلحية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يهدّد فقط المصالح الأمريكية، لكن الأسس الأيديولوجية للقيادة العالمية كذلك، وبهذا فإن انهيار الحضارة الأمريكية قد يسبق انهيار الحضارة الغربية[7].

إن فكرة ضبط عالمي قائم على هذه الأفكار التناقضية ما بين الوحدة والتمايز، الهدف الجماعي الذي يمثل هوية جماعية، والأهداف الفرعية التي تحدد هويات فردية، هذا النوع من الضبط يجب أن يكون في إطار عملية بناء مشروع هوياتي لا يمكن أن يكون محددا مسبقا في إطار بعد حواري بين الميولات والمصالح، حيث أنه يجب أن لا تردع الميولات، ولكن يجب ربطها بالمصالح في إطار ضبط يسمح دائما بتعظيم مجال الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار للتهديدات البيئية[8].

إن هذا النوع من العولمة القائم على هذه المبادئ غير محتمل الوقوع، ما دام أن الترابط الحواري قائم فعلا في عالم اليوم، لكن العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير مازالت تعبّر عن تغيّر في الوسائل فقط وليس إثباتا جديدا لقواعد الحوار، مادامت الخروقات التي مسّت كرامة الشعوب الأصلية قد استبدلت فقط بشكل أكثر فعّالية للهيمنة. فبعد أن عمل وفق تميّزه العسكري، انتقل الغرب إلى العمل وفق تميّزه الثقافي والسيطرة عن طريق القوة

تركت مكانها لتأثير لا يُقاوم لنمط حياة غربي لا يمتّ للجنوب بصلة.

إن بناء عولمة قد تتعدى هذا المنطق التناقضي بين التقليد (التقرير الكلي) واللامبالاة (التردد الكلي)، حيث لا بدّ أن تحترم المنطق التأملي العاكس لكل الحيويات، أين كل نسق جزئي يمكن له أن يقرر في مكان الأنساق الأخرى، في إطار تفهُّم عام للمواقف والقرارات، ولكن ليس وفق منطق التقليد ولا اللامبالاة[9]. إن الميكانيزم هنا يمثّل الآلية الأساسية للعولمة، حيث إنه بعد وضعه حيّز التطبيق لا يمكن له أن يُلغى، لأنه يمثّل الدعامة الأساسية للنظام العالمي، وأي محاولة تأتي في هذا السياق تؤدي إلى مراجعة كلية لهذا النظام[10].

إن العولمة العادلة لابد أن تتجاوب لمنطقين متناقضين يمثّلان السلوكات المفترضة لعالم ما بعد الدولة، منطق وحدوي يهدف إلى بناء مشروع مشترك للإنسانية، ويمثّل هوية واحدة وفق مبدإ عام هو "الحضارة الإنسانية"، ومنطق آخر منافس، منطق تمايزي تفاضلي، يعبر عن حيويات العالم الحقيقي المتجزئة والمتناحرة، والتي تمثّل هويات وأهداف ومبادئ مختلفة ومتعددة. فلا المنطق الوحدوي الهوياتي بكل صوره الدولاتية والكوسموبوليتانية، ولا المنطق الفسيفسائي التعددي، قادران على تحقيق مشروع شامل للإنسانية، وإنما هو منطق وسطي نلاحظه جيدا في نموذج "العالم الصغير"[11]، أين يمكن إحداث تغييرات على الجزيئات المرتبطة تحت شروط معينة للحرارة الاجتماعية، ولا يمكن إحداث هذه التغييرات إذا كانت هذه الجزيئات والعُقد مرتبطة بشكل مكثف، لأن الشبكة قد دخلت مرحلة التجمد كما يقول Duncan Watts[12].

إن تصوُّر "العالم الصغير" يمكن أن يكون مفيدا في هذه الحالات، ويمكن أن يمثّل إطارا نظريا لتعددية من العُقد (الأنساق) المستقلة، فلنتصور مثلا مجموعة من العُقد قرّرت تسيير شؤونها (توزيع الثروة) حسب عقلانيتين: أنانية (الأفراد يضعون مصالحهم الشخصية أولا في تعاملاتهم)، والثانية إيثارية (الأفراد يضعون مصالح الغير في تعاملاتهم)، السيناريو المحتمل هو عولمة توازن Nash (الحصول على المكاسب الشخصية)، وعليه فالفرد يقوم عفويا بضمان وجوده الذاتي قبل أن يتساءل عن محيطه، حتى يصل إلى مستوى معين من الوعي الاجتماعي أين يمكنه أن يضع مصالح المجموعة ضمن أولوياته، وعليه فالاتفاق في إطار هذه العولمة يكون على أساس أدنى فكرة يمكن الاتفاق عليها وهي الأنانية.

لكن وفق هذا المنطق الأناني، فإن النظام يهدده الانهيار مادامت عملية التواصل في إطار هذه الشبكة لا تكون إلا تحت قاعدة "الأنانية"، مما يدفع العُقد الفردية إلى تجريد الشبكة من توازنها على أساس أنها تقوم فقط بالارتباط وفق نظام علاقات قائم على التوازن الأدنى. حيث إنه في إطار نموذج "العالم الصغير"، فإن مثل هذه التعاملات الأنانية سوف تؤدي إلى تخفيض الحرارة من جراء ضعف الارتباطات، وعليه تفقد الشبكة حرارتها.

إن الوصول إلى هذه المرحلة الوسطية ما بين الأنانية والإيثار يتطلب وضع قاعدة عامة تحدد للنسق شروط قيامه بكلا السلوكين بصورة تحفظ توازنه وحرارته، حيث إنه يمكننا أن نبني نظاما عالميا موحدا ذا هوية جماعية تتصهر في إطار هياكل الفعاليات والحيويات المحلية، ويمكن تطبيق هذا النظام الموحد بصور واسعة. لكن، وعلى أساس التعددية التي يتميز بها هذا النظام المبني، والتي تجعل من المنطق الجماعي غير قادر على تجنب الآثار الجانبية لهذه التعددية على المدى الطويل، وذلك لأنه وضِع أساسا لتجنب هذه الآثار على المدى القريب فقط، فإن هذا النظام العالمي لا يمكن له أن يتطور نحو نظام أكثر تعددا، حتى لو كنّا نرغب في ذلك. إن الحوكمة العالمية يجب أن تكون في مستوى "العالم الصغير" الذي يتوسط حالتي الفوضى والنظام، من خلال إعطاء الاستقلالية للعُقد الفردية وفق خاصيتها الأنانية، وما ينتج عنه من انخفاض لطول الممر المميّز، ولكن في مقابل ذلك وجب التأكيد على كثافة التفاعلات بين هذه العُقد الفردية، من أجل الوصول إلى درجات متوازنة لحرارة الشبكة.

## II. دراسة حالة الحوكمة العالمية لنزاع التجارة – البيئة

على أساس الطبيعة التعددية للضبط العالمي، فإن أية عملية لمحاولة إنجاز وبناء مشروع عالمي ومشترك يجب أن تعتمد على مقاربة تعددية، فالنزاع بين التجارة والبيئة يجب ألا يُنظر إليه بصورة تقابل ثنائي، لكن يجب أن يعكس مأزقا ومعضلة متعددة (1)، لهذا لا يجب معالجة هذه الإشكال عن طريق خطابات مستقلة محضة، مما قد يؤدي إلى العديد من السيناريوهات التي تحاول تجنُّب الكارثة الإيكولوجية، حيث يمكن أن نجد نماذج ضبطية عالمية مختلفة (2)، لا ترقى إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي (3).

### (1) الطبيعة التعددية لنزاع البيئة – التجارة

إلى غاية كتابة هذا البحث، وبعد العديد من المؤتمرات الوزارية بعد "سياتل"(1999)، "الدوحة"(2001)، "كانكون " بالمكسيك(2003)، "كوبنهاغن"(2009) والعديد من المؤتمرات العلمية والأكاديمية،

ومازال النزاع بين التجارة والبيئة (بما في ذلك النزاعات الأخرى بين التجارة و...)، كما بدأ أول مرة، يمتد إلى خطابات وحدوية لكل أطراف النزاع، وهنا تشتد الحاجة لكشف البواعث الحقيقة والوصول إلى فهم أبعد من الخطابات العدائية في هذا الموضوع.

إن الصورة البسيطة لنزاع البيئة/التجارة التي ميّزت كل النقاشات تبدو مضلّلة، وتؤدي إلى تبني حقائق غير مطابقة لطبيعة النزاع. أولا، إن هذه الصورة الشائعة للنظر إلى هذا النزاع على أنه صورة ثنائية فقط تعكس تصادما بين منطقين متعارضين، ويمكن تحليلها فقط في إطار مؤسسة واحدة (منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال)، على أساس تحليل تنافسي لخطابات مستقلة (خطاب البيئة ضد خطاب التجارة).

إن هذه الصورة قد تجاهلت التنوع المؤسساتي الذي يتضمن هذا النزاع، هذا التنوع الذي يميّز حتى طرفي النزاع. وهذا ناتج عن الميل إلى حصر النظام الاقتصادي العالمي، الذي يمثل خطاب التجارة، في مجموعة صغيرة ومحددة من الفواعل ( FMI، BIRD، WTO، والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى). لكن في الحقيقة فإن هذا النظام يشمل مختلف المؤسسات المستقلة، والتي تحمل أجندات مختلفة ومستقلة كذلك. في الجهة المقابلة، فإن النظر إلى الاحتجاجات البيئية التي تمثّل خطاب البيئة كحركات مدبّرة ومنظّمة وموجّهة من جهات معينة، يبدو مناقضا للطبيعة التراكمية للانشغالات البيئة، والتي ليست بالضرورة تمثّل فعلا منسّقا لمجموعة كبيرة من الناشطين في هذا المجال[13]، ثانيا، نلاحظ أن الخطابات المقدّمة لمعالجة هذا النزاع قد فشلت في فهم الطبيعة المعقّدة والمتقلبة للعديد من المفاهيم الأساسية التي تقبع تحت هذا النزاع، مثل مفاهيم "الطبيعة"، "التطوُّر الاقتصادي" و"الديمقراطية"، وهذا من أجل فهم جيّد لعلاقة الطبيعة بالمجتمع[14].

لقد تم تقويض النزاع بين البيئة والتجارة من خلال المنطق الاختزالي، وتم وضعه في حالات كثيرة أمام نقاط مخفية لا يمكن أن يراها وفق هذا المنطق، إحدى أهم هذه النقاط المخفية تتمثل في الاتفاق العام على فرضية أساسية وهي أن منظمة التجارة العالمية هي النقطة الأساسية لهذا النزاع. إن هذا الافتراض قد أهمل التنوع المؤسساتي الذي يحكم النزاع، والذي يعكس البنية المعقدة للنظام الاقتصادي العالمي، المحكوم بشبكة قانونية جد معقدة، تتضمن أنظمة دولاتية مثل WTO، FMI، BIRD، واتفاقات تجارية جهوية مثل NAFTA، OCDE، وأنظمة قانونية خاصة Lex Specialis. ولكل مجال من هذه المجالات أرضيته المؤسساتية الخاصة التي يحكمها

تقليد وتاريخ خاص. إنها تمثّل تنوّعا يرحّب بالأشكال الجديدة للقانون غير الدولاتي، وتعكس ظاهرة اجتماعية أصلية: التحول من مجتمع مدني متجزئ إلى مجتمع مُعولم[15].

إن هذه اللامبالاة للتنوع المؤسساتي للشبكة القانونية العالمية قد أدّت إلى إهمال الدور الذي تلعبه الأنظمة القانونية الخاصة في حوكمة الاقتصاد العالمي خصوصا والحوكمة العالمية عموما[16]، كذلك فإن هذه اللامبالاة قد أدّت إلى عدم حساسية خطاب التجارة – البيئة لهذه الاستقلالية المعيارية للأنظمة العالمية على أساس النظرة الوستفالية للتنظيم الدولي.

إن التحليل الفعال لنزاع البيئة – التجارة يجب أن يكون مدركا لتعددية البُنى المؤسساتية التي تحيط بهذا النزاع، عن طريق الاعتراف بالاختلافات الثقافية والهرمونيطيقية بين مختلف هذه المجالات القانونية والترابطات المعقدة فيما بينها، ومنه استبدال مواضيع النزاع العدائية، التي سيطرت على نقاش التجارة ومختلف القطاعات العالمية (البيئة، حقوق الإنسان، حقوق الملكية ...)، عن طريق التعاون والدعم المتبادل[17]، وهذا ما يستدعي النظر إلى النزاع في إطار إستراتيجية سياقية خطابية تعكس وجهة نظر كل مؤسسة نحو قضايا حماية البيئة[18].

إن الانتقال لقوى الحوكمة من المستوى الدولاتي إلى المستوى فوق الوطني سيخلق شرخا بين القانون العالمي الجديد ومصادره التقليدية للشرعية، الدولة والوحدة الثقافية، والنتيجة ستكون أزمة شرعية عميقة جدا، نلاحظها بصورة واضحة في موجات مناهضة العولمة، التي تعبر عن استياء من طرق اتخاذ القرار على المستوى العالمي. والجزء الأكبر من هذه الاحتجاجات يركّز على الطبيعة غير التشاركية لاتخاذ القرار على مستوى مؤسسات Bretton Woods، ويدعو إلى مواطنة عالمية ترحّب بالجزء الأكبر من الأنظمة العالمية[19].

وعلى أساس هذه الأزمة في الشرعية، فإن الدواء الوحيد لهذا الانتقال في السلطة هو انتقال موازي لمؤسسات الديمقراطية، وإيجاد علاقة إيجابية بين ثلاثية "العولمة"، "الشرعية" و"الديمقراطية". إن هذه العلاقة التي لا تبدو أنها ستكون وحدوية، بل تؤدي إلى تعددية في الأيديولوجيات والممارسات بشكل يعكس التعددية الاجتماعية والأخلاقية والسياسية. فمن جهة، هناك اتجاه ينظر إلى هذه الثلاثية على أساس وظيفي، ومنه لا يمكن النظر إلى إمكانية ترقية المعايير فوق الوطنية لمفاهيم ديمقراطية، ولا يمكن طرح إشكالية شرعية هذه المعايير على أساس ديمقراطي، بل يجب البحث عن إجابة واحدة: ما هي مجموعة المعايير التي تمثل التعبير الأفضل للمصلحة

العامة؟ ومنه تظهر إجاباتها متعددة من الاقتصاد، إلى العلم، إلى الأخلاق، إلى... [20].

ومن جهة أخرى، اتجاه آخر ينظر إلى هذه الثلاثية على أساس الدعوة إلى "الدمقرطة" وحل مشكلة الشرعية، وهذا ما يؤدي إلى سيناريوهات مختلفة لعملية جمع الدمقرطة والشرعية، سواء كانت على المستوى العملي ومدى إمكانية بناء ديمقراطية عالمية، أو على المستوى النظري لتبرير العلاقة بين الديمقراطية والشرعية ومدى إمكانية اعتبار الديمقراطية سبيلا للوصول إلى التوافق[21].

إن هذه المنظورات المختلفة للديمقراطية والشرعية تؤدي إلى التشكيك حتى في قدرة المجتمع العالمي للوصول إلى حل شرعي لأزمة التجارة – البيئة.

النقطة المخفية الثانية التي وجهت نقاش البيئة والتجارة نحو مفاهيم وحدوية بعيدا عن العمق التعددي للنزاع، هي الجدليات القائمة بين "الطبيعة والمجتمع"، والتقابل الموجود بين مفاهيم الطبيعة/البيئة والتطور الاقتصادي/التجارة، والذي لا يعكس تقابلا ثنائيا واضحا، بقدر ما يمثل استمرارية خطابية معقدة، أين يكون جانباها الاثنان مصبوغين بتعددية في التفسير. مما لا يساعد على إنتاج تقابل مفرد من خلال المزج بين المفهومين، لكن يقدم لنا مجالا واسعا من النزاعات المتميزة. فهو غير محكوم بنظام خطابي واحد، بل يشكل ساحة لخطابات وأيديولوجيات مختلفة، والتي لا يمكن أن تُفهم إلا من خلال العلاقة بين المجتمع والطبيعة. هذه العلاقة التي تم بناؤها تقليديا حول فكرة أساسية مفادها أن الطبيعة يمكن أن تكون لها قيمة، لكن هذه القيمة تكون بالنسبة للإنسان فقط، وليس لغير الإنسان[22]. والإنجاز الرئيسي للحركات البيئية الحديثة هو الطعن في صلاحية هذا التصور، ومنه خلق منظورات مختلفة لعلاقة المجتمع بالطبيعة، وما قد تنتجه من صور مختلفة كذلك للنزاع بين البيئة والتجارة، تماشيا مع الاختلافات بين المنظورات الأنثروبولوجية وغير الأنثروبولوجية.

إن النظر إلى نزاع البيئة – التجارة من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، أو على مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، أو على مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، إن هذه النظرة لهذه المستويات ستؤدي إلى سيناريوهات مختلفة للحوكمة البيئية العالمية.

**(2) سيناريوهات الحوكمة البيئة العالمية**

على أساس النقاط المخفية السالفة الذكر، فقد ظهرت العديد من السيناريوهات التي تمثّل رؤى مختلفة لإشكاليات النزاع ما بين البيئة والتجارة، كل رؤية لها منطلقاتها الخاصة التي تحدّد

لها كيفية الوصول إلى ضبط عالمي لمشكلة البيئة[23].

أولا، يمكن الحديث عن "المنظور الايكولوجي الأصيل" Deep Ecology، الذي يؤكد على أن ثنائية الطبيعة والمجتمع يجب أن تُفهم على أسس غير أنثروبولوجية، ويقوم هذا الاتجاه الايكولوجي الراديكالي على أربع فرضيات أساسية[24].

- الطبيعة تحتوي على قيمة جوهرية، سواء على المستوى القانوني أو الاقتصادي، أو على مستوى الطبيعة في حد ذاتها، في شكل متعال لأنها تتعدى قيمة الإنسان.
- يوجد نظام متلازم مع الطبيعة يُطبّق على الإنسان، ومنه يظهر الإنسان مرتبطا بيئته الطبيعية قيمة عن طريق روابط مسببة.
- الطبيعة تقدّم قيمة تفوق قيمة العمل الإنساني، وعليه تعمل هذه الفرضية على قلب ميكانيزمات توزيع القيمة الاقتصادية، حيث إن القضاء على مساحة خضراء لا يمكن أن ينظر إليه على أنه ثروة في حساب الدخل الوطني الخام.
- كل الكائنات الحية حرّة ومتساوية أمام القانون، وعليه يمكن النظر إلى كل المخلوقات كأشخاص قانونية.

حسب Leopold Aldo و Arne Ness، المؤسّسين الرئيسيين للاتجاه الايكولوجي، فإن الإجابة عن الأزمات الايكولوجية الحالية تمتد إلى مفهوم مختلف للطبيعة، عكس ذلك المفهوم الذي اعتمد في مرحلة الحداثة وفق المشروع الليبرالي، وهذا من خلال إعطاء الطبيعة بعدا اجتماعيا يبتعد عن كونها وسيلة للإنسان، ولهذا يجب الانسحاب الكلي من النظام الصناعي وتبني طرق للحياة ما قبل رأسمالية[25].

وعليه فإن المرتكزات الفلسفية والنظرية للفكر الإيكولوجي والاجتماعي الراديكالي تتناقض مع المنطق التجاري، وهذا راجع للأسباب التالية[26]:

- التجارة تحدث أضرارا للإنسان، على أساس أنها تضعه في حالة تبعية للسلع والخدمات خارج نطاق محيطه البيولوجي، وتجبر الإنسان على الإنتاج لصالح أسواق خارجية، مما يخفّض قيمة ما هو محلي ويجعله ضعيفا أمام عدم الاستقرار الخارجي.
- التجارة تعمل على إخفاء حدود النظام البيئي المحلي، ومنه تعقُّد مساعي الإجماع للمراحل الضرورية في اتجاه التنمية المستديمة.
- التجارة تمثّل نموذجا ممتازا أين يظهر الإنسان مهيمنا على البيئة غير الإنسانية.
- التجارة يمكن كذلك أن تثير أشكالا للهيمنة واللاعدالة، وتعمل كقوة مضادة للتحوّل الاجتماعي اللازم للوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

وعليه ووفق هذا المنظور، فإن عملية الحوكمة البيئية العالمية لابد أن تستجيب

للتوجه المعياري البيئي، وتعمل على تقنين التنوع البيئي المحلي ولا تعترف بالعولمة الاقتصادية كإطار معياري يمكن أن يؤدي إلى حوكمة عالمية.

إن هذا الاتجاه بهذه الطريقة، يفند إحدى أهم الفرضيات الأساسية للنموذج البنائي للدراسة، وهي مبدأ التوازن الشامل، من خلال تركيزه فقط على ضبط الفواعل الفردية على المستوى المحلي باتجاه حوكمة بيئية يمكن اختزالها بطريقة مباشرة على المستوى الشامل.

اتجاه آخر يركّز على فرضية التوازن الشامل، وهو ما أصبح يعرف بالاقتصاد الإيكولوجي، فلا يوجد سبب مقنع لترك الأخلاقيات الكانطية القائمة على الأنثروبولوجيا، على أساس أن البيئة ما هي إلا حاجة إنسانية[27]، وما نحتاج إليه وفق هذا المنظور هو الإيمان فقط بأن ما هو مفيد بالنسبة للإنسان يعتمد على ما هو مفيد للطبيعة، ومنه يجب النظر إلى المشكلات البيئية ليس على أساس أنها طلب لأخلاقيات جديدة (الأخلاقية البيولوجية)، وإنما على أساس أنها تعاقب لمعضلات براغماتية فقط: كيف يمكن استخدام (استغلال) الطبيعة بأكثر مسؤولية؟[28]. إن هذه البراغماتية سوف تؤدي إلى تفسيرات متعددة، حيث إن بعض الاقتصاديين يأخذون بهذه النظرة من أجل التأكيد على أنه لا حاجة لتغيير الأخلاقيات الأساسية للمجتمع الحديث، واعتماده المفرط على التكنولوجيا وبُنى السوق الحرة، وشهيته اللامتناهية للتطوّر، وبهذا فإن النزاع ما بين البيئة/التجارة هو معضلة باطلة، يمكن أن تختفي من خلال تحليلها بأدوات الاقتصاد النيوكلاسيكي، وتأكيد أن تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي لا يمكن أن يكون ضارا للبيئة، لأنه سوف يؤدي إلى تخصيص واستخدام فعال للموارد، ويساعد الدول النامية على إنتاج الموارد التي تحتاجها من أجل حماية البيئة والعمل نحو تنمية مستدامة.

إن هذا الاتجاه يرى أن العولمة تعتبر قوة إيجابية، لأنها تعمل على ترقية التطور الاقتصادي والتكامل العالمي، وأن الأسباب الحقيقية للتدهور البيئي هو ضعف النمو الاقتصادي، الفقر وفشل السوق والسياسات الاقتصادية السيئة، وبهذا فإن التنمية المستدامة تعرّف على أنها التنمية التي تقابل احتياجات اليوم بدون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الخاصة[29]. هذا ما يؤدي إلى اعتبار العلم الحديث والتكنولوجيا كأهم ركائز هذا الاتجاه، لقدرتهما على مساعدة المجتمعات على تخطي المآزق البيئية التي قد تحدث.

إن الاتجاه الاقتصادي الذي يسيطر على هذا الاتجاه يجعله يرتكز على مفاهيم اقتصادية لضبط البيئة العالمية، هذا الضبط

الـذي يركـز علـى ميكـانيزم السـوق كمصدر للكفاءة والمحفزات الضرورية من أجـل التغلـب علـى التـدهور البيئـي بـدون المسـاومة بـالتطور الاقتصـادي، وهـذا عـن طريـق مجموعـة اسـتراتيجيات لحوكمـة السوق بما في ذلك الخوصصة وتسليع الموارد الطبيعية، على أساس الإيمان بقدرة السوق علـى التزويـد بالسـلع العامـة ذات العلاقـة بحماية البيئة[30].

إلى جانـب هـذا الاتجـاه نحـو اسـتخدام السوق كوسيلة للضبط البيئي، تظهر حدود الضـبط الـدولاتي في مجـال البيئـة، ممـا يسـتدعي الاتجـاه نحـو أشـكال جديـدة للضـبط الخـاص. وهـذا مـا نـراه خاصـة في جهود الضبط الخاص لحوكمة البيئة العالمية مـن خـلال ميكانيزمـات التقيـيس وقـوانين التصرف.

ثالثـا، وبالنسـبة لآخـرين فـإن الأزمـات الايكولوجيـة الحاليـة تمثّـل أزمـة سياسـية عميقـة، حيـث إن المشـاكل البيئيـة المتعـددة تظهـر كنتيجـة حتميـة لفشـل المؤسسـاتية السياسـية للـدول الديمقراطيـة الحديثـة في خلق ميكانيزمات لتوافق عـادل بـين الإنسـان والطبيعيـة، يمكـن لـه أن يسـتوعب كـل الفواعل (بما في ذلك الأعضاء غير البشر)، إضـافة إلى المغالطـات غـير القابلـة للسـيطرة للثقافـة الإداريـة التقنوقراطيـة[31] ومنـه وجـب فحـص الترابـط الموجـود بـين القضـايا البيئيـة المحليـة والعمليـات السياسـية والاقتصـادية العالميـة، وهـذا مـا أدى إلى تطـور مفهـوم الإيكولوجيا السياسية التي تركز على:

- تعبئة المعرفة سياسيا حول الطبيعة.
- قـدرة القضـايا البيئيـة علـى تعبئـة الحركات الاجتماعية التي تربط النـاس عـن طريق النوع الاجتماعي، العرف، الجنسية...

اتجاه آخر في إطار هذا التوجه السياسي يأخـذ بوجهـة نظـر أنثروبولوجيـة أكثـر لإشـكالية النـزاع بـين البيئـة والتجـارة، وهـو "الاتجـاه الاشـتراكي الإيكولـوجي" في الثقافة الغربية و"الغاندية" في الثقافة الهندية، اللذان يؤكدان أن هذا الاتجاه السياسي لا يعتبر كنقد للهيمنة الإنسانية على الطبيعة، ولكنـه نقـد للاعدالـة الاجتماعيـة، الـتي تشـكّل أسـاس الأزمـات الإيكولوجيـة الراهنـة. حيـث إن التلـوث والتـدهور البيئـي يشكلان لا عدالة ناتجة عن نخبة المجتمع في القطاعات الفقيرة والمهمّشة، ولهذا يجب خلق نظام سياسي جديد يمكّن من حل إشكالية التجارة والبيئة.

إن النزاع بين البيئة والتجارة هو نـزاع ذو مظـاهر ووجـوه متعـددة، والحقيقـة أن بعـض هـذه المظـاهر قـد سـيطرت حتـى الآن علـى النقاشات النظرية والعملية حول هـذا النـزاع، وخاصـة رؤيـة الاقتصـاد الليبرالـي النيوكلاسيكي، التي هيمنت على النقاش الضـبطي لمرحلـة العولمـة تزامنـا مـع موجـه

العولمة الاقتصادية، لكنها لا تقدم لنا تبريرا عن أسباب إهمال وتهميش المظاهر الأخرى لهذا النزاع.

إن أية محاولة لحل هذا النزاع يجب أن تأخذ بكل التأويلات والتفسيرات السالفة الذكر، سواء ما تعلق الأمر بالتفسيرات المؤسساتية أو الشرعية، أو فيما يخص تحليل العلاقة بين ثنائية المجتمع والطبيعة. فالتعامل مع إشكالية التجارة والبيئة يتطلب إطارا معينا يستجيب لهذه التعددية الخطابية.

**(3) النماذج التعددية لفهم الترابط بين التجارة والبيئة**

نظرا لمحدودية المشاريع الضبطية السالفة الذكر، فإنه من اللازم النظر إلى النزاع بين البيئة والتجارة بأكثر واقعية، لكن في أشكال تبدو ثورية بالمقارنة مع أشكال التفكير التقليدية لمقاربة هذا النزاع.

إن إعادة التفكير في إيجاد صيغة لحل هذا النزاع تتطلب وضع إطار تحليلي تعددي غير اختزالي، لا يعمل بذلك المنطق الثنائي التقليدي لمواجهة فكرة التجارة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى: البيئة، حقوق الإنسان... الخ. وفي نفس الوقت فإن هذا الإطار لا ينفي صحة المشاريع الضبطية العالمية المرتبطة بالمشكل البيئي، ولكن لا يؤكد كذلك عالميتها المطلقة، وعليه كيف يمكن إيجاد هذا الإطار من التحليل الذي يستطيع أن يوفّق بين كل هذه الرؤى والمنظورات؟

يقدم لنا Oren Perez إجابة جدُّ مقنعة[32]، بسبب أنها تفتح لنا آفاقا جديدة للتفكير في هذا الإشكال، وربما التعظيم في سيناريوهات توافقاته التي لم تستطع الوصول إلى حدها الأدنى وفق المنظورات الوحدوية. حيث يرى Oren Perez أنه يجب إعادة النظر في ثنائية المجتمع الطبيعية، والانتقال من الوصف البسيط للنزاع نحو إطار تعددي، يمكن أن يفسّر النقاش الدائر بين الجانبين (كما يبدو في النظرة التقليدية)، ويمكن كذلك أن يفك رموز السياقات الخطابية والتنظيمية التي يتضمنها النزاع.

إن إعادة التأويل المقدّمة لانقسام الطبيعة/المجتمع، يمكن أن تكون قائمة على ثلاث أسس[33]:

- أولا، فهي ترفض أيّة محاولة لوضع انقسام الطبيعة – المجتمع ضمن نظام تدرجي معين، فليس هناك أي سبب لترجمة هذا الانقسام في إطار اختيار ثنائي بين أخلاقيات متنافسة للطبيعة "كمورد" والطبيعة "كقداسة".
- ثانيا، فإن الثنائية التقليدية بين الطبيعة والمجتمع تتحول إلى تمييز متعدد المستويات، والذي يميّز بين "الطبيعة" (المتضمنة للكائنات الحية والكيانات غير البيولوجية)، "المجتمعات" (تعددية البنى

التواصلية التي تشكّل المجتمع الإنساني)، و"الوعي" (البشر).

إن هذا المخطط المتعدد الأطراف لا يتصل بأي نظام تدرجي، أين لا يكون أي عنصر من هذه العناصر التي تشكّل هذا التمييز مصنّفا فوق العنصرين الآخرين.

■ أخيرا، فإن التفاعل بين الطبيعة، المجتمعات والوعي يظهر في صورة لا خطية. هنا يمكن استخدام مفهوم "التقرير المشترك" أو "الاقتران البنيوي" لوصف التفاعل بين العناصر المختلفة التي تشكل هذا الفضاء متعدد الأطراف، وفكرة التقرير المشترك تشكّل مفهوما وسطيا للحياة، بين النظرة "النيوداروينية" والنظرة "الشمولية"، وعلى خلاف الشمولية، فإن فكرة التقرير المشترك تؤكد على الوحدة البنيوية (الاستقلالية) للأنساق البيولوجية والاجتماعية، وتلتزم بتمييز واضح بين كائنات الاتصال، الأنساق الاجتماعية والأنظمة غير البيولوجية. وبالمقارنة مع النموذج الثنائي النيوداروويني، فإن هذه العناصر (بما في ذلك البيئة غير البيولوجية) ليست كيانا خارجي المنشإ ومعطى مسبقا، بل التفاعل بين مختلف هذه العناصر يمكن تفسيره من خلال فكرة الاقتران البنيوي والتقرير المشترك.

إن فهم المشاكل البيئية يتطلب فهم العمليات متعددة الأطراف، أين تتطور تشاركيا كل من المجتمعات، الوعي والطبيعة، ودراسة المشاكل البيئية في هذا الإطار تتطلب بناء في مسعى بيمنهجي بين مختلف المستويات التي تشكّل المعرفة البيئية.

إن مشروع Perez قائم أساسا على نظرية Luhmann للأنساق الاجتماعية الأتوبويويتيكية، التي تُعتبر كشبكات للتواصلات ذاتية المرجعية بدلا من تجمع لفواعل معينة، كذلك فإنه يرتكز على أعمال G. Teubner، وخاصة نموذج القانون "الانعكاسي" الذي يضعه كبديل للقانون "الرسمي" و"الجوهري"، اللذين أثبتا فشلهما في التعامل مع ضغوطات التعقد المجتمعي. وبهذا يمكن تخفيف التأثيرات السلبية لممارسات الضبط التجاري الدولية على البيئة من خلال الميكانيزمات الداخلية لهذه الممارسات، ووضع الحساسية البيئة ضمن بنى مؤسساتية فردية[34].

إن هذه النظرة الراديكالية للمجتمع، التي ترى في الأنساق الاجتماعية على أساس أنساق أوتوبويتيكية (ذاتية الإنتاج)، والتي تنتج عناصرها الذاتية (التواصلات) بطريقة تكرارية من خلال شبكة عناصرها، تؤكد أن الأنساق الاجتماعية تكون مستقلة ومحددة فقط عن طريق بنيتها الداخلية، أين تكون المعايير صالحة في سياقات معينة فقط، والمستقبل يظهر بالنسبة للحاضر

كخطر[35]. فإذا كان كل مجال محددا عن طريق بنيته الداخلية، فإن قيامه بتطور تشاركي مع مجالات أخرى، يجعل من هذه العملية غير حتمية في كل الأحوال، وكما يقول Perez فإنه ولا واحد يمكن أن يكون متأكدا بأنه سينجح[36].

إن الإطار الذي وضعه Perez يمكن أن يرسم خريطة للتطور التشاركي لعناصر العلاقة بين الطبيعة والمجتمع السالفة الذكر (الطبيعة، المجتمعات، والوعي)، تمكننا من فهم كل العمليات المتداخلة فيما بينها، وإعطاء تحليل موضوعي للمعضلة البيئية. ويمر التحليل وفق هذه الخريطة بمرحلتين أساسيتين[37]:

1- المرحلة الأولى في إجراء هذا النوع من التحليل هي تعيين معضلة بيئية معينة، والتي تتصف بخصائص طبيعية وحدود زمنية ومكانية معينة كذلك، وهنا يكون الدور الأساسي لعلماء البيئة.

2- بعد تحديد المشكلة البيئية، يمكن أن نمر إلى المرحلة الثانية، والمتمثلة في التحقق من الحيويات التي تميز السياقات الاجتماعية التي تتضمن الإشكال، هذا التحقق الذي يمر بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى تشمل تحديد المجالات الاجتماعية المختلفة، المتورطة بصورة ملموسة في المشكلة البيئية، وهنا يجب التأكيد على الطابع التعددي، حيث إن أية محاولة لتحديد المعضلات البيئية ضمن سياق تنظيمي ومؤسساتي واحد محكومة بالفشل.
- المرحلة الثانية تتضمن فحصا دقيقا للمتغيرات التنظيمية والخطابية التي تميز هذه الأنظمة المختلفة المتورطة في الإشكالية البيئية، وتحليل الخواص والمزايا البنيوية لهذه الأنساق ومدى تأثيرها على القضايا البيئية.
- المرحلة الأخيرة تتضمن إلقاء الضوء على حيويات التفاعل بين المجتمع والطبيعة في سياق مشكلة بيئية معينة، وهنا يدخل العامل الثالث – الوعي- في عملية التحليل، وذلك باستخدام الأدوات النفسية والأنثروبولوجية.

إن المنظورات البسيطة والضيقة للإشكاليات البيئية هي التي تحجب عن هذا الإطار المتكامل لتحليل الظاهرة. حيث اتجهت معظم الاستجابات سواء الوطنية أو العالمية نحو ممارسات أقل ما يمكن أن نقول عنها إنها منظورات اختزالية، حيث نجد معظم الدول قد أكدت على توجهات ليبرالية أو مؤسساتية، مما يبقي النزاع قائما في إطار حدوده التقليدية، وهذا ما تأكد في قمة Johannesburg 2002، حيث لوحظ تحالف بين "الخضر" من جهة و"المؤسساتيين" و"الليبراليين" من جهة أخرى في إطار النقاشات الدائرة حول تأثيرات العولمة والتطور الاقتصادي على المجال البيئي[38]. أو ما يمكن ملاحظته من خلال المفاوضات التي عرفتها قمة كوبنهاغن 2009 والفشل الذي أعقب كل محاولات الحل

لمشكلة الاحتباس الحراري، بسبب النظرة الأحادية التي يعالج بها هذا الإشكال سواء من القوى الكبرى أو فيما يخص وجهة نظر دول العالم الثالث.

إن أحسن سيناريو لضبط البيئة العالمية عن طريق القانون كضابط ما بعد دولاتي، لا يمكن أن يكون نفس خطإ القانون الدولاتي الذي عمل على شرعنة قيم ومعايير سياق معين على حساب سياقات أخرى، ولا يكون في نفس خطإ مرحلة الحداثة التي وضعت الإنسان (الفرد) كوحدة لتحليل التنظيم الاقتصادي والسياسي الاجتماعي، بل يجب أن نشرك معنا الكائنات الأخرى، وفق مفهوم لا مركزي للضبط، متعدد المستويات والاتجاهات. كذلك فإن هذا الضبط لا يكمن في الخطإ نفسه لمرحلة دولة الرفاه، التي تكفلت بالهيمنة على كل فعاليات المجتمع، بما فيها ضبط المجال البيئي الذي نتج عنه كل هذه الكوارث.

**خاتمة**

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يظهر جليا أن منظور الحوكمة العالمية يمثل إطارا تحليليا مهما للممارسات الاجتماعية في الوقت الراهن، حيث إن الاختلالات البنيوية التي صاحبت نشوء بوادر "العالم الجديد" أعطت إشارات خاطئة عن المنطق الذي يمكن أن يهيئ هذا العالم، وهو نفس المنطق الذي هيأ عالم الحداثة والدولنة. إن منظور الحوكمة العالمية الذي يتعدى المنطق الدولاتي الحداثي نحو مفاهيم ما بعد حداثية مجتمعية يؤكد لنا دور مختلف الفواعل في عمليات نشوء البنى الكلية وأنماط حوكمتها وضبطها، بطريقة تسمح باستيعاب مختلف القيم والمعايير لهذه الفواعل في إطار بنية موحدة ومتعددة في آن واحد.

إن مفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة لهذا المنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بناء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها. وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزالي، بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس سوف نشهد نشوءا وانبثاقا لبُنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية و ضبطا تعدديا يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية.

وعلى أساس الطبيعة التعددية للضبط العالمي، فإن أية عملية لمحاولة إنجاز وبناء مشروع عالمي ومشترك يجب أن تعتمد على مقاربة تعددية، فالنزاع بين التجارة والبيئة لا يجب أن يُنظر إليه بصورة تقابل ثنائي، لكن

يجب أن يعكس مأزقا ومعضلة متعددة، لهذا لا يجب معالجة هذه الإشكال عن طريق خطابات مستقلة محضة، مما قد يؤدي إلى العديد من السيناريوهات التي تحاول تجنُّب الكارثة الإيكولوجية، حيث يمكن أن نجد نماذج ضبطية عالمية مختلفة، لا ترقى إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي. وعلى أساس النقاط المخفية التي عرفتها منظورات تحليل النزاع بين البيئة والتجارة ، فقد ظهرت العديد من السيناريوهات التي تمثّل رؤى مختلفة لإشكاليات النزاع ما بين البيئة والتجارة، كل رؤية لها منطلقاتها الخاصة تحدّد لها كيفية الوصول إلى ضبط عالمي لمشكلة البيئة. إن النظر إلى نزاع البيئة – التجارة من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، أو على مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، أو على مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، إن هذه النظرة لهذه المستويات ستؤدي إلى سيناريوهات مختلفة للحوكمة البيئية العالمية.

**قائمة المراجع:**


1. Alkoby Asher, Global Networks and International Environmental Lawmaking: A Discourse Approach, Chicago Journal of International Law, Vol.8, n°2, 2008, pp 377-407

2. Attali Jacques, The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, Foreign Policy, n°107, 1997, pp 54-64

3. Banting Keith et all, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, in, Keith Banting and Will Kymlicka (eds), Multiculturalism and The Welfare State: Recognition and redistribution in contemporary democracies, Oxford University Press, New York, 2006, pp 49-90

4. Beck Ulrich, The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, British Journal of Sociology, Vol.51, Issue1, January/March 2000, p 79–105

5. Cirkovic Elena, Global Legal Pluralism and Multipolar Conflicts: A Review of Oren Perez's "Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment, German Law Review, Vol. 07, n°12, 2006, pp 1165-1175

6. Clapp Jennifer and Dauvergne Peter, Paths to a Green World, The Political Economy of the Global Environment, The MIT Press, Cambridge, 2005

7. Diebolt Serge, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, thèse en droit, université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000

8. Finger Mathias, Which governance for sustainable development? An organizational and institutional perspective, in, Jacob Park, Ken Conca and Matthias Finger(eds), The Crisis of Global Environmental Governance, Towards a new political economy of sustainability, Routledge, London, 2008, pp 34-57

9. Fuchs Doris A., The Role of Business in Global Governance, in, Stefan A. Schirm(ed), New Rules for Global Markets, Public and Private Governance in the World Economy, Palgrave, New York, 2004, pp 133-154

10. Godt Christine, Global Environmental Governance and the WTO: Emerging Rules through Evolving Practice: The CBD-Bonn Guidelines, in, Ch. Joerges and E. U. Petersmann (eds), Constitutionalism, Multilevel Trade Governance and Social Regulation, Hart, Oxford, 2006, pp 413- 436

11. Heyd Thomas, Environmental Ethics: Responsibilities and Critical Perspectives, Human Ecology, Issue 12, 2004, pp 123-130

12. Münch Richard, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, Palgrave, New York, 2001

13. Newell Peter, Towards a political economy of global environmental governance, in, Peter Dauvergne (eds), Handbook of Global Environmental Politics, Edward Elgar, UK, 2005, pp 187-201

14. Perkins Patricia E., Sustainable trade: theoretical approaches, in, Roger Keil, David V.J.Bell, Peter Penz and Leesa Fawcett(eds), Political Ecology, Global and local, Routledge, London, 1998, pp 45-65

15. Perez Oren, Using the private-public linkages to regulate environmental

21. Vullierme Jean-Louis, Le concept de système politique, PUF, Paris, 1989

22. Watts Duncan J, Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, American Journal of Sociology, Vol.105, n°2, September 1999, pp 493-527

23. Wilkinson David, Environment and Law, Routledge, London, 2005

**الهوامش**

(1)Richard Münch, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, Palgrave, New York, 2001, pp 49-50

(2)Ulrich Beck, The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, British Journal of Sociology, Vol.51, Issue1, January/ March 2000, p 99

(3)Nick Vaughan-Williams, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, International Politics, Vol.44, 2007, p 112

(4)Keith Banting et all, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, in, Keith Banting and Will Kymlicka(eds), Multiculturalism and The Welfare State:

conflicts: the case of international construction contracts, Journal of Law and Society, Vol.29, n°1, 2002, pp 77-110

16. Perez Oren, Ecological Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment Conflict, Oxford and Portland, Oregon, Hart, 2004

17. Perez Oren, The Many Faces of the Trade-Environment Conflict: Some Lessons for the Constitutionalisation Project, in, Joerges Christian, Sand lnger-Johanne and Teubner Gunther (eds), Transnational Governance and Constitutionalism, Hart, Oxford, 2004, pp 233-256

18. Philippopoulos-Mihalopoulos Andreas, Absent Environments, Theorising Environmental Law and the City, Routledge-Cavendish, UK, 2007

19. Shvydanenko Oleg, A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, pp 05-29

20. Vaughan-Williams Nick, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, International Politics, Vol.44, 2007, pp 107–124

Recognition and redistribution in contemporary democracies, Oxford University Press, New York, 2006, p 128

(5)Oleg Shvydanenko, A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, p 16

(6)Jacques Attali, The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, Foreign Policy, n°107, 1997, p 59

(7)Richard Münch, op.cit, pp 136-185

(8)Serge Diebolt, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, thèse en droit, université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000, p 302

(9)حول مفهوم الانعكاس Spécularité، القادم أساسا من علم النفس وتطبيقاته في مجال الأنظمة السياسية أنظر:

Jean-Louis Vullierme, Le concept de système politique, PUF, Paris, 1989, pp 221-293

(10)Serge Diebolt, op.cit, p 30

(11)- نموذج "العالم الصغير" Small World Model من النماذج الاحتمالية في مجال الفيزياء النظرية، قدّمه كل من Duncan J. Watts و Steven H. Strogatz عام 1998 من أجل إيجاد حلول بيانية لشبكات العالم الواقعي لم تستطع النماذج الكلاسيكية للشبكات – نماذج الشبكات المنتظمة ونماذج الشبكات العشوائية- أن تقف على القياسات البنيوية لهذه الشبكات واحتمالات تطوراتها.

(12)Duncan J. Watts, Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, American Journal of Sociology, Vol.105, n°2, September 1999, p 500

(13)Christine Godt, Global Environmental Governance and the WTO: Emerging Rules through Evolving Practice: The CBD-Bonn Guidelines, in, Ch. Joerges and E. U. Petersmann (eds), Constitutionalism, Multilevel Trade Governance and Social Regulation, Hart, Oxford, 2006, pp 413-436

(14)-Oren Perez, Ecological Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment Conflict, Oxford and Portland, Oregon, Hart, 2004, pp 12-17

(15)Oren Perez, Ecological Sensitivity, op.cit, p 09

(16)-Doris A. Fuchs, The Role of Business in Global Governance, in, Stefan A. Schirm (ed), New Rules for Global Markets, Public and Private Governance

and Matthias Finger (eds), The Crisis of Global Environmental Governance, Towards a new political economy of sustainability, Routledge, London, 2008, p 43

(26)-Patricia E. Perkins, Sustainable trade: theoretical approaches, in, Roger Keil, David V.J. Bell, Peter Penz and Leesa Fawcett (eds), Political Ecology, Global and local, Routledge, London, 1998, p 46

(27)-David Wilkinson, Environment and Law, Routledge, London, 2005, p 222

(28)-Thomas Heyd, Environmental Ethics: Responsibilities and Critical Perspectives, Human Ecology, Issue 12, 2004, pp 123-130

(29)-Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, Paths to a Green World, The Political Economy of the Global Environment, The MIT Press, Cambridge, 2005, p 06

(30)-Peter Newell, Towards a political economy of global environmental governance, in, Peter Dauvergne(eds), Handbook of Global Environmental Politics, Edward Elgar, UK, 2005, pp 187-191

(31)- Andreas Philippopoulos-Mihalopoulos, Absent Environments, in the World Economy, Palgrave, New York, 2004, pp 133-154

(17)-Oren Perez, Using the private-public linkages to regulate environmental conflicts: the case of international construction contracts, Journal of Law and Society, Vol.29, n°1, 2002, pp 77-110

(18)-Asher Alkoby, Global Networks and International Environmental Lawmaking: A Discourse Approach, Chicago Journal of International Law, Vol.8, n°2, 2008, pp 384-388

(19)-Oren Perez, The Many Faces of the Trade-Environment Conflict: Some Lessons for the Constitutionalisation Project, in, Joerges Christian, Sand lnger-Johanne and Teubner Gunther (eds), Transnational Governance and Constitutionalism , Hart, Oxford, 2004, p 241

(20)-Oren Perez, op.cit, p 242

(21)-Oren Perez, op.cit, p 243

(22)-Oren Perez, op.cit, p 235

(23)- نقتصر هنا عن الحديث إلا عن الاتجاهات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع

(24)-Serge Diebolt, op.cit, p 306

(25)-Mathias Finger, Which governance for sustainable development? An organizational and institutional perspective, in, Jacob Park, Ken Conca

Theorising Environmental Law and the City, Routledge-Cavendish, UK, 2007, p 155

(32)-Oren Perez, Ecological Sensitivity, op.cit, 29

(33)-Oren Perez, op.cit, p 19

(34)-Elena Cirkovic, Global Legal Pluralism and Multipolar Conflicts: A Review of Oren Perez's "Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment, German Law Review, Vol. 07, n°12, 2006, p 1167

(35)-Elena Cirkovic, op.cit, p 1175

(36)-Oren Perez, Ecological Sensitivity, op.cit, p 23

(37)-Oren Perez, op.cit, pp 23-24

(38)-Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, op.cit, p 241

# وسائل الإعلام والانتخابات
# من جيل الراديو إلى جيل الانترنيت

د . محمد لعقاب

لم يعد خافيا في الوقت الحالي الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في العمل السياسي، وقد بينت عدة دراسات أكاديمية الدور الذي لعبه الراديو في الحرب العالمية الثانية، وبعده الدور الذي لعبه التلفزيون في الستينيات، ثم الدور الذي لعبه المنشور مع رئيس الاتحاد السوفياتي لينين، وكذلك الكاسيت مع آية الله الخميني الذي تمكن من الإطاحة بنظام الشاه في إيران في أواخر السبعينيات، والآن بدأت وسيلة إعلامية أخرى جديدة وأكثر كفاءة تلعب دورا رائدا في العمل السياسي، وهي الأنترنيت. ويكاد يكون هنالك إجماع لدى المراقبين أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما الفائز برئاسيات أمريكا في 4 نوفمبر 2008 هو أول رئيس في العالم يحقق فوزا حاسما بفضل الأنترنت.

## وسائل الإعلام الكلاسيكية والانتخابات: الدور الناقص

عندما نتحدث عن دور الأنترنيت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2008، كمؤشر عن مستقبل التأثير الذي يمكن أن تلعبه هذه الشبكة مستقبلا، فإننا في الواقع نتحدث أولا عن دور وأهمية وسائل الإعلام في الانتخابات العامة، خاصة في المجتمع الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تقريبا نفس الدور الذي بدأت تلعبه في مجتمعات الديمقراطيات الناشئة.

ففي الولايات المتحدة تصل شبكات التلفزيون القومية إلى 99 بالمئة من البيوت الأميركية، محققة الاتصال بجميع شرائح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم محطات البث الإخباري الكبلي والبرامج الإخبارية في محطات الإذاعة والتلفزيون والصحف ومجلات الأخبار ومواقع الإنترنت جميعها معلومات للناخبين عن المرشحين.

وتعتبر التغطية التى تقوم بها وسائل الإعلام من أقوى العوامل في تحديد الكيفية التى سينظر بها الناخبون إلى المرشحين وإلى القضايا التي يطرحونها.

إلا أن التغطيات الإخبارية للحملات الانتخابية ليست دائما كافية، بالنسبة للمرشحين، وحتى بالنسبة للمواطنين، كما أنها ليست دائما موفقة.

حيث أظهرت الدراسات [1] أن وسائل الإعلام التى تعتمد البث (من إذاعة وتلفزيون) تكرس معظم تغطيتها لنقل أنباء التنافس بين المرشحين لا لإيضاح القضايا ومواقف المرشحين منها، بل ينصب اهتمام مذيعى التلفزيون المتلهفين على استقطاب المتفرجين، على اللحظات المثيرة التى تبرز أخطاء المرشحين وهجومهم على خصومهم وما يوحي بوجود فضيحة أو مشاكل.

وقد لا يحصل المرشحون على وقت طويل على الهواء حتى عندما تقدم وسائل الإعلام تغطية للحملة الانتخابية. فقد خلصت دراسة أكاديمية لتغطية الشبكات الرئيسية لانتخابات الرئاسة الأمريكية العام 2000، إلى أن مذيعى الأخبار أنفسهم تكلموا 74 بالمئة من الوقت؛ ولم يسمع المشاهدون صوت المرشحين أنفسهم إلا خلال 12 بالمئة من الوقت، وحتى عندما سمعوهم كان معدل طول اللقمة الصوتية المذاعة 7,8 ثانية فقط.[2]

لذلك يلجأ المرشحون، لتأمين سبيل لإبلاغ آرائهم وأفكارهم مباشرة للناخبين، بشراء فترات إعلان محددة في الراديو والتلفزيون. وقد بلغت كلفة حملة مرشحى الحزبين الرئيسيين في الانتخابات الرئاسية في العام 2000 نحو 285 مليون دولار، أُنفق 60 بالمئة منها على الإعلانات. وتفرض الكلفة المرتفعة لإيصال الرسالة إلى الناخبين على الحملات الانتخابية تركيز شرائهم لأوقات الإعلانات على المناطق التى يعتقدون أن لديهم فرصة للتأثير على الناخبين الذين لم يتخذوا قرارهم بعد فيها، مما يؤدي إلى انهمار سيل من الإعلانات السياسية الموجهة إلى سكان بعض المناطق التي تصلها وسائل الإعلام وعدم مشاهدة سكان مناطق أخرى أياً منها تقريبا.

وفي عام 2004 دخلت وسيلة إعلام أخرى لا يتم ربطها عادة بالحملات السياسية إلى الحلبة، إنها الأفلام السينمائية. وقد انتقد فيلم، صنع على طراز الأفلام الوثائقية وجاء بطول الأفلام القصصية وعرض في جوان 2004، إجراءات حكومة بوش في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، 2001، الإرهابية، وفي شهر سبتمبر 2004، عرضت دور السينما فيلماً سينمائياً آخر كان القصد منه التصدي لما جاء في الفيلم الأول. ومن السابق لأوانه التكهن الآن بما إذا كان مثل هذه الأفلام السينمائية سوف يستمر بالظهور في أعوام الانتخابات أم لا، ولكنها

كانت في العام 2004، على الأقل، جزءاً واضحاً من الخليط الإعلامي المتوفر آنذاك.

*** الأنترنيت : الدخول إلى الحلبة**

تعد انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2004 أول انتخابات تلعب فيها الإنترنت دوراً مهماً كوسيلة من وسائل الحملات الانتخابية ولجمع الأموال أيضا . فقد استخدم هوارد دين، حاكم ولاية فيرمونت الصغيرة، وأحد المتطلعين السابقين إلى الفوز بالرئاسة، موقعه على الشبكة العنكبوتية لتشكيل شبكة من آلاف المتطوعين المتحمسين. وقد جمع دين، قبل انسحابه من المنافسة، تبرعات زادت قيمتها عما جمعه خصومه في انتخابات الحزب الديمقراطي التمهيدية وحظى بتغطية إعلامية إيجابية لإيضاحه ما للإنترنت من قوة سياسية.

لكن الأنترنيت ما كان لها أن تلعب هذا الدور، لولا الانقلاب الإلكتروني الحاصل داخل هذه الشبكة نفسها.

**الانقلاب الإلكتروني : زلزال سياسي**

بفضل تكنولوجيا المعلومات، دخلت متغيرات إعلامية جديدة في عالم الصحافة والسياسية أيضا، وأحدثت ثورة جديدة، إنها الأنترنيت بما أتاحته من صحافة إلكترونية، وخاصة المدونات الشخصية التي أظهرت قدرة على منافسة وسائل الإعلام التقليدية [3].

**مستقبل الصحافة التقليدية مقابل الإلكترونية**

إن الانتشار الكثيف للصحف الإلكترونية وللمدونات الشخصية، أثار عدة تساؤلات حول مستقبل الصحف المطبوعة في ظل انخفاض الإقبال عليها . لذلك انعقدت بمدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية الدورة الـ 58 للمؤتمر العالمي للصحف شهر ماي 2006 بحضور أكثر من ألف مشارك من حوالي 80 دولة، ضم ما بين محرر وناشر ومقدمي خدمات الإنتاج الصحفي، بتنظيم من الجمعية الدولية للصحف ومقرها باريس.

وعلى جدول أعمال المؤتمر طُرحت تساؤلات حول مستقبل الصحافة المطبوعة والتحديات التى تواجهها والحاجة إلى تطوير تقنيات وأساليب جديدة في ظل استمرار الانخفاض على طلبها في السنوات الأخيرة تزامنا مع ظاهرة انتشار ورواج الصحف الالكترونية. [4]

أظهرت النشاطات والندوات التى ناقشت هذا الموضوع على الساحة العربية خلال العامين الماضيين مدى الاهتمام بمستقبل الصحافة في ظل التطور المذهل لشبكة الإنترنت، وذلك بالرغم من أن عدد مستخدمى الإنترنت في الدول العربية منخفض نسبيا حيث يصل إلى حوالى 7.5٪ من إجمالى عدد السكان في الشرق الأوسط في حين يصل في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية إلي 67.4٪ وأوروبا إلي 35.5٪ .

وفي خطوة تعكس مدى الاهتمام بالصحافة الإلكترونية الوليدة في الوطن العربى قام الصحفى أحمد عبد الهادي رئيس تحرير جريدة شباب مصر الإلكترونية بتأسيس اتحاد دولى للصحافة الإلكترونية في القاهرة لعجز اتحادات الصحافة التقليدية عن استيعاب العمل الصحفي الالكتروني.

ويقول في هذا السياق: "كان لابد من التفكير جديا في كيان قوى يقف خلف كل العاملين في مجال الصحافة الالكترونية، خاصة بعد أن فشلت غالبية النقابات المهنية للصحفيين في المنطقة العربية في تقلد هذا الدور نظرا لتخلف كل قياداتها تكنولوجيا وعدم إدراكهم بالثورة التى تحدث داخل شبكة المعلومات الدولية وإعلان بعض هذه القيادات الصحفية الحرب على العاملين بمجال الصحافة الالكترونية لشعورهم بأن البساط يتم سحبه من أسفل أقدامهم."

## المدونات الشخصية: اجعل العالم يعرف ما في رأسك

إن قدرة المدونات الشخصية على تخطى الحدود والحواجز يمنحها دفعة قوية لتكون منافسا حقيقيا للإعلام التقليدي في المستقبل.

ولعل مقولة " في رأس كل إنسان فكرة تستحق أن يسمعها العالم "، تسمح المدونات الشخصية على الانترنت بتطبيقها على أرض الواقع. هكذا قال موقع دوتش وورلد الألمانى على شبكة الأنترنيت.

وقد حققت المدونات الشخصية على الانترنت أو "ويبلوغز"، المعروفة اختصارا بال "بلوغز" في الآونة الأخيرة انتشارا منقطع النظير إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة ظاهرة لافتة للنظر في الأوساط الإعلامية والثقافية والسياسية.

وتحتوي الشبكة العنكبوتية العالمية على حوالى 22 مليون مدونة شخصية، والعدد مرشح للمزيد. وتشير التقديرات إلى أنه في كل ثانية تولد مدونة شخصية جديدة تضاف إلى هذا العدد. (5)

ولعل سهولة إعداد مثل هذه المدونات يساعد في انتشارها وزيادة عددها، إذ لا يحتاج المرء سوى لأقل من خمس دقائق لإنشاء مدونة على الانترنت سواء بالاسم الحقيقى أو المستعار دون رقابة أو تصريح، ويصبح هو المالك والمحرر ورئيس التحرير وصاحب الامتياز.

ومن مميزات المدونات أنها تتيح لكل مستخدم للانترنت أن يصبح صحفيا أو كاتبا ومنتجا للمادة التى يكتبها، بتعبير آخر تساهم في ظهور ما يمكن تسميتهم "بالإعلاميين الجدد" وفي ظهور ما أصبح يعرف بالإعلام البديل أو الإعلام الجديد.

لكن هذا الإعلام الجديد – حسب وقع دوتش وورلد – هو إعلام منافس للإعلام التقليدي انتشار المدونات أصبحت لافتا

للنظر وحظيت باهتمام الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية إلى حد أن البعض أصبح يتنبأ لها بأن تصبح في المستقبل القريب بمثابة إعلام بديل، بل إنها قد تشكل منافسا خطيرا لوسائل الأعلام التقليدية وذلك بسبب قدرتها على لفت الأنظار إليها بسرعة ونظرا لسهولة الوصول إليها والتفاعل من خلالها مع مختلف القضايا. كما أنها لا تتطلب رأسمال ضخم ولا إلى تصريح من قبل السلطات وهي عموما لا تسعى إلى الربح.

لقد علق أحد المهتمين بظاهرة البلوغرز الألمان بقوله: " لو أن كل مدونة من المدونات الـ 200.000 الموجودة في ألمانيا – إلى غاية أكتوبر 2008 - اجتذبت فقط عشرة قراء فقط، لخسرت وسائل الإعلام التقليدية جزءا كبيرا من جمهورها. لذلك تسعى بعض دور النشر إلى اختيار أسلوب تحرير صحفي يقترب ويحاكي كثيرا أسلوب البلوغز.

**العالم العربي: الثورة انطلقت**

تشهد ظاهرة المدونات الشخصية في العالم العربي انتشارا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية حتى أصبحت تعد بالآلاف. ويفسر موقع دوتش وورلد انتشارها بتقلص حرية الإعلام والتعبير عن الرأي إلى درجة عالية، فأصبحت المدونات تشكل بديلا لوسائل الإعلام الخاضعة للرقابة ومتنفسا لممارسة النقد أمام أولئك الذين يرغبون في التعبير عن مشاكلهم الشخصية ومشاعرهم المكبوتة.

كما أنها أصبحت طريقة سهلة ومضمونة للتحايل على الرقيب، سواء كان الرقيب السياسي أو الأمني أو الاجتماعي ووسيلة أفضل للتعارف وتكوين الصداقات وتجاوز الحدود أيا كانت.

تجدر الإشارة إلى أن انتشار المدونات في الدول العربية التي لا تسمح بإنشاء صحف أو وسائل إعلام خاصة، وخاصة السمعية البصرية منها، أو تفرض رقابة على عمل الصحفيين، يمثّل تحديا للسلطات في هذه البلدان لصعوبة ممارسة الرقابة من الناحية العملية، كما أن إغلاق هذه المواقع من شأنه أن يثير ردود أفعال عكسية أكثر مما يخدم هذه السلطات. (*)

**المدونات : وسيلة دفع للديمقراطية**

لاحظ موقع دوتش وورلد – المهتم بشكل واضح بالمدونات الشخصية، في مقابلة صحفية مع المدون عمار عبد الحميد ( وهو عضو هيئة التحكيم " لمسابقة دويتشه فيله لاختيار أفضل المدونات لعام 2005 ) نشرت على موقعه الإلكتروني بتاريخ 2005/11/14 [6]، أنه مع انتشارها وزيادة التواصل فيما بينها، تعمل المدونات العربية على خلق جسور بين الطوائف والفئات المختلفة بهدف تحدي قمع الحكومات ودعم الديمقراطية.

ذلك أن المدونات في الوطن العربي تعتبر على الرغم من حداثتها متنفسا للكثير من الشباب الذين يريدون أن يعبروا عن رأيهم السياسي أو حتى الكتابة الأدبية الحرة، خاصة وأنها تجذب الشباب وتؤثر في آرائهم وتفكيرهم، إضافة إلى أنها طريقة لتفادي العوائق التي تضعها الحكومات العربية أمام الصحافة الحرة وحرية التعبير، ولذا يمكن للشباب وبتكاليف بسيطة الكتابة والتعبير عن آرائهم بكل حرية، وكذلك التعبير عن انتقاداتهم سواء تجاه الوضع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، إضافة إلى أنها حلقة تواصل بين الشباب.

وقال المدون عمار عبد الحميد: "إن المدونات جزء من محاولات اختراق حاجز الصمت في المنطقة العربية، وجزء لاختراق وسائل المنع التي تستخدمها الحكومات، وبالتالي سيكون لها تأثير على الحراك الديمقراطي في المنطقة، إذ استطاع أصحاب المدونات في الفترة الأخيرة الوصول إلى عدد كبير من الجمهور". على سبيل المثال استطاع المدونون المصريون تشجيع الشباب للنزول إلى الشوارع ضمن حركة كفاية والمطالبة بإصلاحات ديمقراطية في مصر، "صحيح أنهم لم ينجحوا في تحقيق التغيير إلا أنهم نجحوا ولأول مرة في إنزال آلاف الناس إلى الشوارع وحشد آلاف الشباب وكذلك التنسيق فيما بينهم، إذاً فلقد لعبت المدونات دورا كبيرا في الحركة الشعبية في مصر. ولذا فهي جزء من العملية الديمقراطية."

ويتوقع عمار عبد الحميد، بأنه سيكون للمدونات دور هام في العملية الديمقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إمكانية لاستغلالها السيئ خاصة من قبل الحركات الأصولية.

لذلك سيكون لها تأثيران اثنان على المجتمع، إذ ستقدم فرصة للتيار الديمقراطي الحديث المعاصر والمعتدل، ليكون له بروز أكثر على الساحة، لكنها ستساعد أصحاب التيارات المتطرفة في المنطقة لنشر أفكارهم، مما سيخلق صراعا بين التيارين قد يأخذ منحى آخر.

حسب موقع دوتشي فيليه فإن "أهم العوائق التي تضعها الحكومات هي محاولة السيطرة على الانترنت نفسها، حيث تقوم الكثير من الحكومات بمنع وحجب الكثير من المواقع التي تقدم خدمة للمدونات، وكذلك منع التواصل الصوتي (ميلتيميديا) عبر الانترنت ومنع خدمة (FTP)، إذ من الصعب عمل التجديد المستمر للمواقع بسبب حجب هذه الخدمة.

"هذا التضييق على المدونين العرب يحد من تطوير المدونات ويعيق إمكانية التواصل فيما بينهم، إضافة إلى ذلك هناك تدخل أمني من قبل الحكومات خاصة في حال تجرؤ صاحب المدونة على نقد سياساتها

الأمر الذي يزعج السلطات الأمنية، مما قد يعرض المدونين للتحقيق أو السجن وهذا ما حدث في مصر حيث قامت السلطات المصرية باعتقال المدون عمر سليمان.

إلى جانب ذلك هناك اعتقالات ومضايقات وتهديدات من قبل حكومة البحرين، وفي السعودية يضطر أصحاب المدونات للكتابة بشكل سري لتفادي ضغوط الحكومة، أما في إيران فقد تم اعتقال ومحاكمة المدون اوميد بعقوبة 120 جلدة.

ويعلق عمار عبد الحمد قائلا: " إن في ذلك خطورة دائمة وملاحقة دائمة لأصحاب المدونات لإحساس الحكومات بأهميتها."

وفي تقرير آخر لموقع دوتشي فيليه عن المدونات الشخصية وتأثيرها في العمل السياسي وعلى الحكومات العربية نشر بتاريخ 2005/07/19، اعتبر المدونات الشخصية شوكة في حلق حكومات الشرق الأوسط وكثير من حكومات الدول غير الديمقراطية، فرغم السجن والتعذيب إلا أنه من الصعب التصدي للأفواه الناطقة عبر الانترنت.

ففي المملكة العربية السعودية أجبر صاحب مدونة المطاواة (Muttawa) على وقف كتاباته التي تنتقد تصرفات الحكومة السعودية وكذلك تصرفات رجال الشرطة الدينيين يوميا وبلغة إنجليزية جيدة.

وأغلق مدون بحريني موقع "محمود" الذي صممه في نوفمبر عام 2004، وذلك بعد اعتقال عبد الهادي الخواجا، الكاتب النشيط في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي أثار الذعر في نفس صاحب موقع "محمود".

هذا إلى جانب توارد التقارير حول أعمال الاعتقال والتعذيب للقائمين على الويبلوغرز داخل إيران. وكانت "لجنة حماية الويبلوغرز" قد أكدت الاعتداء على الكثير من الكتاب والمعتقلين في إيران.

أما في سوريا فقد حاولت الحكومة تكميم أفواه الويبلوغرز عن طريق إصدار أحكام صارمة بحق المسؤولين عنها، إذ أصدرت السلطات السورية حكما بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات على كل من الأخوين محمد وهيثم القطيش إضافة إلى يحيى الأوس، وذلك لإرسالهم بعض التقارير الناقدة للحكومة السورية إلى إحدى المجلات الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويضيف التقرير أنه رغم كل إجراءات الرقابة على الويبلوغز والانترنت إلا أنه من الصعب التحكم في الكم الهائل من المدونات التى بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة في البلاد العربية والإسلامية. وعادة تكتشف الحكومات والسلطات العليا في هذه البلاد الويبلوغز في فترة متأخرة وذلك لكثرة كتابها وسرعة تقنيتها العالية.

وكانت السلطات السورية قد سمحت لعمار عبد الحميد بمواصلة كتاباته،

على الرغم من أنها ناقدة للحكومة. ويقوم عبد الحميد بالترويج للديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي في سوريا عبر صفحته مشروع الثروة (Tharwa-Project) باللغة الإنجليزية.

*** العدوان الصهيوني على غزة يحرك التضامن الرقمي**

وفي سياق تأثير الأنترنيت على العمل السياسي، يجب الإشارة إلى الدور الذي تلعبه هذه الشبكة، في خضم العدوان الصهيوني الوحشي على قطاع غزة منذ 27 ديسمبر 2008، ورغم أن مواقف الأنظمة العربية لم تكن في مستوى طموحات الشعوب العربية تجاه القضية، ورغم توجهها لمنع المسيرات والتظاهرات المؤيدة للمقاومة الفلسطينية، فإن المدونين العرب، ومواقع الفايس بوك، وغرف الدردشة الإلكترونية تمكنت من كسر الحصار الذي فرضته الأنظمة، ويمكن القول إنها تمكنت من " تنظيم مسيرات إلكترونية " و" تجمعات افتراضية " بدون الحصول على رخصة من وزارات الداخلية وأجهزة الأمن العربية، بل إن تلك المواقع والمدونات ساهمت في الزج بملايين العرب إلى الشوارع لتنظيم مسيرات في تحد عملي للأنظمة التي عجزت حتى عن " تنظيم الغضب الشعبي ".

وفعلا إذا تمكن الناس من التواصل وتبادل الأفكار والتجمع حول الأفكار والمعتقدات، وجمع الأموال والتبرعات، وحشد التأييد فإن الأنظمة تصبح في وضعية تسلل حسب التعبير الرياضي.

ومن بين النماذج التي تم تمريرها وتداولها بين ملايين المستخدمين العرب للأنترنيت، تلك الرسالة الإلكترونية التي تشجع على دعم المقاومة بطريقة عملية من خلال تفعيل مقاطعة البضائع الصهيونية أو بضائع الشركات التي تمول إسرائيل.

تقول الرسالة : " صحيح أن الشارع العربي من شرقه إلى غربه يتهم الأنظمة العربية الحاكمة بالخيانة والتآمر والتواطؤ .. وصحيح أن الشارع العربي قد هب في انتفاضات ومسيرات وتجمعات تضامنية، حرق العلم الإسرائيلي ورفع شعارات جهادية عديدة.. وهذا كله غير كاف.. بإمكان الشعوب أن تفعل الكثير. "

وهكذا بدأت تنشط المواقع الإلكترونية العربية، تشكل حكومات موازية للحكومات العربية الرسمية، وبدأت تحث على التضامن الرقمي، من خلال " المدونات الشخصية، ومن خلال مواقع الفايس بوك." لمواجهة الحملة الإلكترونية النشيطة على الأنترنيت لصالح إسرائيل .

إن الرسالة التالية هي واحدة من رسائل " المدونين العرب " الذين يحثون على التعاطف مع غزة بأكثر إيجابية، إنهم يقولون إن غزة هي مفخرتنا .. فلماذا لا نكون نحن أيضا مفخرتها . إن الآن هناك إعلانات صارخة

ورسمية وقوية ومباشرة في كل أنحاء أوربا وأمريكا تدعو إلى " الإسهام في بقاء إسرائيل .. !! قائلة : " في الأسواق وفي المطاعم : ساهم لإنقاذ إسرائيل ". بينما لدينا ممنوع جمع تبرعات للمساجد وأعمال الخير أو إطعام الجوعى .!

إن رئيس شركة ستار بوكس للقهوة صّرح أنه سيضاعف التبرعات لإسرائيل لقتل أوغاد العرب !! (وهو المعروف بأنه يدفع ملياري دولار سنوياً لإسرائيل من أرباح ستار بوكس .

وشركة فيليب موريس ( المنتجة لسجائر مالبورو ) تدفع التبرعات بصفة يومية! في كل صباح تدفع شركة فيليب موريس للسجائر ما مقداره 12٪ من أرباحها لإسرائيل .

ومدخنو العالم الإسلامي يستهلكون سجائر من فيليب موريس بقيمة 100 مليون دولار: وعليه فإنهم يدفعون لإسرائيل كل صباح 12 مليون دولار !! .

إن تكلفة الطائرة أف 16 أحدث طراز قتلي تقدر بـ 50 مليون دولار يعني أن مدخني العالم الإسلامي يدفعون لإسرائيل قيمة طائرة حربية كل 4 أيام .

هكذا للأسف، هم يجمعون التبرعات لقتل المسلمين، بينما يمنع المسلمون من جمع التبرعات للجوعى والمجاعات وينشر المدونون العرب قائمة بأسماء الشركات التي تمول إسرائيل ويدعون لمقاطعة بضائعها، منها :

ستار بوكس STARBUCS

ماكدونالدز ' McDonalds

برجر كينج BURGER KING

كنتاكي KENTUCKY

بيتزا هت PIZZA HUT

كوكا كولا COCA COLA

بيبسي PEPSI COLA

فردركرز FUDRACKERS

شيليز CHILIES وغيرها كثير.

وتختتم الرسالة بالقول: لنتوقف إذن عن شراء البضائع الأمريكية والبريطانية فقط لشهر واحد، سوف تخسر أمريكا 8.6 مليون دولار في اليوم عندما لا تشتري بضائعها فقط في شهر واحد .

في نفس الوقت تلقيت رسالة إلكترونية، حولت إلي، من طرف آنا مرية، من لجنة التضامن العالمية في مقاطعة كنتا بريا الاسبانية، التي راحت تحرك المجتمع المدني الإسباني لعدم تحمل ذنب الحكومات المتعاقبة، واستطاعت لجنتها إنشاء موقع خاص لدعم القضية الفلسطينية وفضح السياسات الصهيونية التي عبر عن رفضها حتى الكثير من يهود أمريكا واستراليا وغيرها من الدول الغربية، وينشر الموقع تقريبا كل الشركات التي تمول إسرائيل. ولمن أراد مزيدا من المعلومات والتفاصيل حول " مقاطعة البضائع الصهيونية "، عليه الارتباط بالموقع التالي :

http://www.inminds.com/boycott-israel.php

أما التعليقات في الأنترنيت والمدونات والمواقع الإلكترونية على مواقف الحكومات العربية وزعمائها بالقول والرسم والكاريكاتور والتنكيت والشعر، فقد أصبحت عبارة عن معارضة موازية.

وفي إطار التضامن الرقمي أيضا، بعيدا عن أنظار ومراقبة الحاكم العربي، أطلقت عدة مواقع خدمة التوقيعات التضامنية، منها موقع مكتوب، الذي أطلق هذه الخدمة يقول فيها : " تضامنا مع غزة الجريحة، ورفضا للعدوان الإسرائيلي الوحشي على شعبنا الفلسطيني في غزة، واعتراضا على الظلم والقصف وسيل الدماء الذي يرفض التوقف؛ قررت مكتوب إطلاق حملة لجمع أكبر عدد ممكن من التواقيع على عريضة التضامن مع غزة والمطالبة بفك الحصار ووقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ادعموا أهلنا في غزة وذلك بالمساهمة بنشر العريضة، والتوقيع عليها الآن. أطفال غزة ينزفون ويستصرخونكم، فكونوا الشمعة التي ستضيء ليلهم بالأمل. وقعوا العريضة الآن وأسمعوا صوتكم للعالم.

www.news.maktoob.com/petition

كذلك قام مستخدمو الأنترنيت في العرب بنشر الصور التي تبين وحشية العدوان الإسرائيلي، في قصفه للمدنيين، والأطفال والنساء، وتم تداولها في البريد الإلكتروني، ويطلبون من كل مستقبل لها أن يرسلها لجميع من يعرفهم عبر العالم حتى تساعد في حشد تأييد الرأي العام الدولي ضد العدوان الصهيوني.

هذه بعض النماذج عن إسهام الأنترنيت في العمل السياسي، وهي تشير بوضوح إلى " ميلاد جيل جديد من المواطنين " ليس سهلا السيطرة عليه بسياسات وأساليب تجاوزها الزمن، وتحمل رسالة مفادها أن الأنظمة العربية إما أن تتغير أو تتعرض لانقلاب رقمي.

## الأنترنيت والتنافس السياسي

من الملاحظ أن الأنترنيت أحدثت فعلا ثورة في العديد من المجالات، ليس الاتصالات فقط، بل حتى العمل السياسي أيضا، وفي السنوات الأخيرة، بدأت تظهر عدة مُبتكرات على شبكة الإنترنت، وقد بدأ التعامل بها في الميدان السياسي، حيث راح المرشحون للانتخابات، كما المواطنون أيضا، يستعملون هذه التكنولوجيا للتأثير في الناخبين، أو للتأثير في السياسيين.

يقول آندي كارفين (*): لقد أصبحت شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة سياسية فعّالة بالنسبة للحملات الانتخابية، وجمع الأموال، وانخراط المجتمع المدني فيها. لكن مؤخرا، ليس المرشحون والسياسيون هم الذين ابتكروا وسائل جديدة للتواصل مع الشعب، بل هي من صنع الشعب الأميركي[7].

ومعروف أن الولوج إلى شبكة الإنترنت ليس ظاهرة جديدة في الولايات المتحدة،

فابتداءً من منتصف التسعينيات، حاز الملايين من الأميركيين على فرصة الوصول إلى شبكة الإنترنت، والمهارات التكنولوجية المرافقة، سواء كان ذلك في البيت، أم في العمل، أم في المدرسة. ووفقاً لتقرير أصدره في جوان 2007 مشروع "بيو إنترنت وأمريكان لايف"، فإن 71٪ من جميع الأميركيين البالغين أصبحوا يملكون إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت من داخل بيوتهم، بينما أصبح نحو 50 بالمئة من البالغين لديهم إمكانية الوصول السريع إلى شبكة الإنترنت عبر نطاق الترددات الواسع العالي السرعة[8].

**المزودون بالمحتوى : من المهنيين إلى المواطنين**

إن انقلابا حدث في تزويد الأنترنيت بالمحتوى، ففي أول الأمر، فحسب أندي كارفين، كان الكثير من المضمون المتوفر على هذه الشبكة يُنتج على أيدي مهنيين أو أناس يمتلكون الخبرة التقنية، فالنشر على الإنترنت كان يقتضي وجود مهارات تقنية مسبقة، كما كان يقتضي حيازة المقدرة على إنتاج كمّ كبير من المضمون المنقح. وعلى الأخص، فإن الصوت والصورة على شبكة الإنترنت كان يتم اعتبارهما، بوجه عام، أنهما يقعان ضمن الحيز الخاص بوسائل الإعلام الرئيسية.

لكن منذ بداية التسعينات، كان ثمة عدد لا يكف عن التنامي أيضاً من الناس الذين شرعوا بنشر مجلاتهم الشخصية، أو "سجلاتهم المدونة على شبكة الإنترنت"، التي تدور حول أحداث وشؤون حياتهم اليومية. مما دفع بعض مطوري خدمات الإنترنت إلى تصميم أدوات تسهل على أي كان نشر نصوصه على الخط مباشرة. وقد طورت هذه الظاهرة بسرعة مفرداتها ومصطلحاتها الفنية الخاصة بها، ومن بينها مصطلح"Web2.0" ومصطلح "social media" أي " الصحافة الاجتماعية"، التي أصبحت إحدى أكثر الطرق الشائعة لوصف تشعبات هذه الاتجاهات .

كما بدأ أيضاً عدد متنامٍ من مستخدمي شبكة الإنترنت المشاركة في مجتمعات الإنترنت. وهذه المجتمعات ليست ظاهرة جديدة في أمريكا، لأن جماعات البريد الإلكتروني ومجتمعات لوحات الرسائل عبر الإنترنت كان لها بعض الوجود منذ سبعينيات القرن العشرين. لكن الناس شرعوا بأنفسهم في تشكيل مجتمعات على الشبكة حول المجتمعات الجغرافية القائمة، من أمثال المدن والأحياء المجاورة، إضافة إلى المجتمعات التي تجمع بين أفرادها اهتمامات مشتركة، مثل الهوايات أو الجمعيات المهنية.

وبحلول بدايات العقد الحالي، كانت المدونات الإلكترونية الشخصية، على وجه الخصوص، قد أقلعت بجديّة حيث بدأ الألوف من الناس ينشؤون المدونات الخاصة بهم. وخلال بضع سنوات، لم يلبث هؤلاء الألوف من أن يصبحوا ملايين. وبسرعة بدأ الناس

ينشرون مدونات يومية حول القضايا السياسية. وسرعان ما صار أصحاب المدونات يحشدون المناصرين للقضايا السياسية أو للمرشحين الذين يشاركونهم في الرأي. ثم ما لبثوا أن استعملوا أدوات مجتمعات الإنترنت من أجل تنسيق التفاعل فيما بينهم. (9)

**ظاهرة هوارد دين أو الخروج من المجهول:**

يضرب كارفين مثالا رائعا حول قدرة مجتمعات الأنترنيت في التأثير السياسي، فيقول : " إن أحد أفضل الأمثلة المُبكِّرة المعروفة عن مجتمعات الإنترنت الشعبية هذه، وهي المعروفة أيضاً بالمجتمعات "الناشطة سياسياً" على الشبكة، كانت الحملة الرئاسية لهوارد دين خلال العام 2004. فالمرشح دين الذي طالما اعتبرته الصحافة، كما المعلقون السياسيون، مجرد مرشح من الدرجة الثالثة، قد تمكن من استثارة حماس شديد على الإنترنت وذلك من خلال استخدام المدونات، وحملات الرسائل المكثفة عبر البريد الإلكتروني، والنقاشات التي تدور رحاها عبر مجتمعات الإنترنت. وسرعان ما صار دين يتلقى الدعم السياسي، بما في ذلك التبرعات المالية من ألوف الناس في أرجاء البلاد .

وعندما ازداد التعريف بسيرته الشخصية على الشبكة، فإن وسائل الإعلام الرئيسية بدأت هي بدورها تغطي أخباره بصورة أوسع أيضاً، وذلك بعدما باتت تشعر بنجاحاته التي حققها في تمويل حملته، كما بتعاظم قاعدة شعبيته على الشبكة. فخرج هذا الرجل من المجهول تقريباً وبات قوة سياسية لا بد لها من أن تؤخذ بعين الاعتبار. ومع أنه خسر في نهاية المطاف ترشيح الحزب الديمقراطي له، إلاّ أن تقنياته التنظيمية الناجحة عبر الإنترنت قد ساعدت في تطوير البنية التحتية على شبكة الإنترنت للناشطين الليبراليين لكي يحتشدوا في سبيل قضايا أخرى. "

**الأنترنيت وسيلة للضغط الشعبي**

وحسب كارفين، ثمة حملات أخرى شعبية ناشطة سياسياً على شبكة الإنترنت كانت قد سبقت حملة دين، وهي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا. والمثال على ذلك هو أن مؤسسي إحدى شركات برمجيات الكمبيوتر في منطقة سان فرانسيسكو كانوا قد بدأوا بإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني إلى أصدقائهم وزملائهم الناخبين في العام 1997 طالبين منهم المبادرة إلى حثّ المسؤولين الذين كانوا قد صوتوا لهم أن يضعوا حداً لعملية الاتهام في الكونغرس التي كانت يومها ضد الرئيس بيل كلينتون، وأن "ينتقلوا" إلى مسائل سياسية أخرى. وقد كان لهذه الرسائل الإلكترونية صدى طيب لدرجة أن هؤلاء الأصدقاء والزملاء بدأوا بتوجيه نفس الرسائل إلى غيرهم من الناس. ومع مرور الوقت، قامت هذه الحملة الصغيرة بتنظيم نفسها لتصبح في ما بعد منظمة متواصلة للسياسات العامة،

تركز اهتمامها على القضايا التقدمية، وأخصها العمل على إنهاء الحرب في العراق. وهذه المنظمة (Iraq.MoveOn.org) هي الآن إحدى أقوى لجان العمل السياسي في أميركا بما لها من الملايين من مستعملي شبكة الإنترنت الذين يشاركون في حملاتها السياسية المستندة إلى البريد الإلكتروني.

## المحتوى الذي يولّده المستخدمون للأنترنت

إن الأمثلة التي توضح كيفية تأثير الأنترنيت سياسيا، كثيرة ومتنوعة، وهي تبين كيف أن السلطة الرابعة انتقلت من يد الصحافة إلى يد المواطنين.

وضح كارفين أنه مع حلول انتخابات الكونغرس في العام 2006، كان ثمة اتجاهان جديدان في الإنترنت قد قدما الأمثلة عن الأشياء التي يمكن أن تحدث خلال دورة الانتخابات القادمة مثل رئاسيات 2008 وما بعدها.

### 1 - انفجار

"المحتوى الذي يولّده المستخدمون" والذي يشار إليه اختصاراً بـ" يو جي سي " ( user generated contains (UGC) . والـ "يو جي سي " هي أي نوع من مواد الإنترنت التي قام الهواة بإنتاجها، وهذا يشمل النصوص، والصور الفوتوغرافية، والمواد السمعية، وأشرطة الفيديو .

ومن الأمثلة المعروفة عالمياً عن الـ "يو جي سي" هو الشريط المصور عن عملية إعدام صدام حسين الذي تم تصويره بواسطة هاتف نقّال. وفي حين كانت الحكومة العراقية قد اكتفت بإصدار جزء رسمي من شريط فيديو يوثق التحضيرات الجارية للإعدام، فقد كان المحتوى الذي يولده المستخدمون، أي أحد الذين شاهدوا عملية الإعدام، هو الذي كان سبب العناوين الرئيسية للإعلام حول العالم.

وتزخر اليوم شبكة الأنترنيت بالمحتويات التي يولدها المستخدمون، وذلك بفضل المواقع الإلكترونية التي تتخصص في تبادل محتويات وسائل الإعلام المتعددة من أمثال : "يوتيوب" و"فليكر" والفايس بوك والمدونات الشخصية وماي سبايس وغيرها. ❖

وحسب بحث بادر إلى نشره مشروع "بيو إنترنت وأميريكان لايف"، في العام 2006، فان ما يقارب الأربعين مليون أميركي كانوا قد نشروا بعض الأشكال من مواد المحتوى الذي يولده المستخدمون "يو جي سي"، على الإنترنت، في حين كان واحد من كل سبعة مستخدمين للإنترنت في الولايات المتحدة قد قام بإنشاء مدونة إنترنت خاصة به .

وخلال دورة انتخابات العام 2006، لم تكن هناك من حادثة استأثرت بنفس قوة "يو جي سي" أكثر من تلك الحادثة التي دعيت "ماكاكا مومنت" (لحظة ماكاكا).

وخلاصتها أنه خلال قيام سيناتور ولاية فرجينيا جورج ألن بحملته من أجل إعادة انتخابه، كان شاب يدعى إس آر سيدارث

يتتبعه بانتظام، وكان هذا الشاب يعمل لصالح حملة خصم السناتور المذكور، جيم ويب. وقد كانت مهمة هذا الشاب التوثيق بواسطة الفيديو لكل مناسبات الظهور العام لجورج ألن. وكان الهدف من ذلك التقاط أي شيء قد يقوله السناتور في العلن لعل وعسى أن يكون مادة مفيدة للاستعمال في حملة ويب. وخلال إحدى زياراته في سياق حملته في شهر أوت من تلك السنة، كان ألن قد أشار إلى سيدارث أمام المشاركين في حملته، واصفاً إيّاه في مناسبتين بعبارة "ماكاكا". ثم قام سيدارث، وهو ينحدر من أصول هندية، بنشر الشريط الذي يحتوي على ملاحظة ألن هذه على موقع "يوتيوب"، وسواه من المواقع الإلكترونية، الأمر الذي ما لبث أن أدى إلى عرض هذه الملاحظة أمام مئات الألوف من مستخدمي الإنترنت.

وهكذا سرعان ما صار شريط الفيديو هذا حدثاً إعلامياً انتخابياً رئيسياً حيث بات على ألن أن يدفع عنه الاتهامات التي تعتبر أن عبارة "ماكاكا"، التي تعني (من بين بعض معانيها الأخرى) نوعاً من أنواع القرود، إنما استعملت من جانبه بطريقة عرقية تحقيرية. اعتذر ألن وأصلح موقفه بالقول إن هذه الكلمة لم تكن تعني بالنسبة إليه أي معنىً تحقيري. لكن، وفي وقت لاحق من شهر نوفمبر، خسر ألن محاولته في إعادة انتخابه، وكان ذلك بفارق أصوات ضئيل. وقد اعتقد العديد من المعلقين أن محتوى شريط الفيديو الشخصي الذي استعمله سيدارث قد لعب دوراً في تمكّن ويب من هزيمة ألن .

**2 – تنامي حجم الشبكات الإجتماعية على الأنترنيت:**

يرى الخبراء أن المحتوى الذي يولدّه المستخدمون، لم يكن ليصبح قوة رئيسية في السياسة على شبكة الإنترنت لولا قيام اتجاه ثان هام: تنامي حجم الشبكات الاجتماعية على الإنترنت.

ومجتمعات الإنترنت كانت موجودة منذ الأيام الأولى لظهور الإنترنت. لكن في السنوات العديدة الأخيرة، فإن عدد وحجم هذه التجمعات تنامى بشكل بارز في نفس الوقت الذي كانت تتحسن فيه التكنولوجيا وتزيد من تسهيل قيام المستخدمين بإدخال المحتويات الخاصة بهم على الشبكة وتفاعلهم مع بعضهم البعض.

فمواقع من أمثال: "ماي سبايس " (My Space) و"فايس بوك (Facebook) " كما أوضحت أعلاه، قد تمددت من مجرد مجتمعات محصورة في أماكن محددة كان يستخدمها المراهقون والطلبة الجامعيون، لتصبح قوى فاعلة منتشرة على شبكة الإنترنت تضم في عضويتها عشرات الملايين.

ووفقاً لتقرير صدر في جويلية 2007 عن شركة ابسوس للاستطلاع، فان 24 بالمئة من مستعملي الإنترنت في الولايات المتحدة قد

ساهموا في شبكات اجتماعية خلال الشهر الذي سبق صدور التقرير. بينما قام ثلث جميع مستعملي شبكة الإنترنت بإنزال أشرطة فيديو عنها. أمّا المرشحون خلال حملة 2006 الانتخابية للكونغرس، فقد استفادوا من هذه الاتجاهات وبادروا إلى إنشاء نبذات ذاتية عنهم على مواقع الشبكات الاجتماعية الرئيسية، في حين قام البعض منهم بتحميل هذه المواقع إعلانات انتخابية دعائية.

## الشبكات الاجتماعية على الأنترنيت

إن الدورة الانتخابية للكونغرس عام 2006، وقبلها الرئاسيات الأمركية لعام 2004 شكلتا عيّنة مهدت لاستخدام هذه الشبكات الاجتماعية في رئاسيات 2008 الأمريكية. وتميز بنوع خاص المرشحان الديمقراطيان، باراك أوباما وجون ادواردز، بشبكة كل منهما الاجتماعية الواسعة. وقد استعملا هذه الوسائل من أجل حشد مؤيديهما، وبالطبع، من أجل استدرار الدعم المالي منهم إلى خزائن حملتيهما أيضاً .

فالمرشحون من الحزب الديمقراطي كما الحزب الجمهوري اعتمدوا خدمة الفيديو عبر الإنترنت كوسيلة طبيعية للتفاعل مع قواعدهم. حتى إن بعضهم قد ذهب بعيداً إلى درجة أنه اختار استعمال فيديو الإنترنت السريع كوسيلة لإعلان ترشيحه .

وتماماً كما بادر المرشحون إلى إنشاء شبكات اجتماعية خاصة بهم، فقد أصبحنا نرى الآن اتجاهاً جديداً بالكامل يقوم فيه الأفراد العاديون بإنشاء شبكاتهم الخاصة بهم أيضاً، عاملين على استقطاب غيرهم من نفس العقلية حول الاهتمامات السياسية التي يتشاطرونها معاً.

إن مثل هذه الشبكات سيكون صوتها مسموعا، بل مدويا في الحياة السياسية مستقبلا.

يقول كارفين إن مبدأ "صمم بنفسك" شبكتك الاجتماعية كانت فكرة غير مطروقة حتى خريف العام 2006، لكن في الفترة القصيرة المنقضية منذ ذلك الحين، فان الأدوات المتوفرة على شبكة الإنترنت جعلت من الممكن اليوم لأي كان أن يصنع لنفسه شبكة اجتماعية موجّهه نحو موضوع معيّن. ونرى الآن أن الأفراد، كما الحملات التي تظهر فجأة بمصادر محدودة من التمويل، قادرة على استعمال هذه الوسائل ذاتها من أجل تشكيل قاعدة للنشاط السياسي على مدونات الإنترنت .

وفي المحصلة يمكن القول إن الإنترنت قد غيرت إلى الأبد طريقة التفاعل بين المرشحين وناخبيهم في الولايات المتحدة وطريقة التنافس بين الأحزاب وبين المترشحين، وسوف ينتشر بدون شك هذا التغير إلى باقي أنحاء العالم، وقد بدأنا نلاحظه فعلا.

**مراجع للزيادة**

1 - وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في الانتخابات الأمريكية، الانترنيت والأفلام السينمائية " دخلت هي أيضا المعمعة في العام 2004، مقال منشور يوم 30 أوت 2007 في

http://www.america.gov du 9/11/ 2008

2 - المدونات الشخصية "بلوغز" وقدرتها على منافسة وسائل الإعلام التقليدية، في :

http://www.dw-world.de/du 26/10/2008

3 - مستقبل الصحافة التقليدية مقابل الإلكترونية في :

http://www.dw-world.de/ u 26/10/2008

4 - المدونات نافذة للحوار ووسيلة لدفع عجلة الديمقراطية في:

http://www.dw-world.de/ du 26/10/2008

5 – انظر:آندي كارفين، كيف تغير الأنترنيت معالم المنافسة في:

http://usinfo.state.gov/journals/du 5/10/2008

**الهوامش**

[1]– انظر : وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في الانتخابات الأمريكية، الأنترنيت والأفلام السينمائية " دخلت هي أيضا المعمعة في العام 2004، مقال منشور يوم 30 أوت 2007 في :

http://www.america.gov du 9 / 11 / 2008

[2] - نفس المرجع سابق .

[3]- انظر : المدونات الشخصية "بلوغز" وقدرتها على منافسة وسائل الإعلام التقليدية، في :

http://www.dw-world.de/ du 26/10/2008

[4]- أنظر : مستقبل الصحافة التقليدية مقابل الإلكترونية في :

http://www.dw-world.de/ du 26/10/2008

[5] - في :

http://www.dw-world.de/du 26/10/2008

*دعما لحرية الصحافة وحرية الإعلام البديل، تحظى المدونات الشخصية برعاية واهتمام لافت من قبل الدول الغربية، ومن الجدير ذكره هنا:

- أن مؤسسة دويتشه فيله الألمانية تقيم سنويا مسابقة دولية لأفضل مدونة شخصية.

- هناك لجنة في أمريكا لحماية المدونين تضم في عضويتها مجموعة كبيرة من الأشخاص منهم مدونون معروفون ليس فقط في أمريكا وإنما أيضا على مستوى العالم هدفها خلق أدوات لكى يحافظ المدونون على سريّتهم وكذلك تخطى الحواجز التى تضعها الحكومات أمامهم، إضافة إلى متابعة وتسليط الأضواء على المدونين الذين تم مضايقتهم أو اعتقالهم.

[6] - انظر: المدونات نافذة للحوار ووسيلة لدفع عجلة الديمقراطية في:

http://www.dw-world.de/du 26/10/2008

* آندي كارفين، هو مدير سابق لشبكة ديجيتال ديفايد نيتووركhttp://www.digitaldivide.net وهو يكتب مدونة إلكترونية بعنوان "ليرنينغ ناو" ( التعلم الآن ) http://www.pbs.org .

[7] – انظر:آندي كارفين، كيف تغير الأنترنيت معالم المنافسة في:

http://usinfo.state.gov/journals/du 5/10/2008

[8] - أندي كارفين، مرجع سابق

[9] – أندي كارفين، مرجع سابق.

- يوتيوب، خدمة تقوم على تبادل صور الفيديو على شبكة الإنترنت. وهي تلعب دوراً في السياسة في الولايات المتحدة.

أما الفليكر فهو خدمة تقوم على نشر وتبادل الصور الفوتوغرافية على شبكة الأنترنيت ولها تأثير في العمل السياسي.

بينما الفايس بوك وماي سبايس وغيرهما فهما مواقع لكسب الأصدقاء وتبادل وجهات النظر بخصوص جملة من القضايا والمواضيع.

أما المدونات الشخصية فهي مواقع شخصية على الأنترنيت، لنشر الاهتمامات الشخصية وتبادل وجهات النظر مع الآخرين.

وكل هذه المواقع هي من إنتاج الهواة من المواطنين المستخدمين للأنترنيت وحتى الشخصيات السياسية والإعلامية والأدبية وغيرها، وتدريجيا أصبح لها تأثير كبير في الحياة السياسة العامة في كل البلدان، بما فيها البلاد العربية والإسلامية.

# حضارة المرئي : ثنائية الذات – والمعنى في البيئة العربية

أ . صليحة بورفة

**تقديم**

لم نجد بعد بديلا يصف حضارة عالم اليوم، عدا القول بأنها "حضارة المرئي"، حضارة ترتبط بما تشاهده العين، وبما تنتجه وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

... مرّت عقود طويلة، وعالم المرئيات لم يعد ذلك المجال الصغير الذي يبسط نفوذه ببطء، الآن تشعر الإنسانية المتوزعة داخل القارات الخمس (05) بهذه القفزة المخيفة والمفاجئة نحو حضارة المرئي، حضارة وسائل الإعلام والاتصال المثقلة بكامل صناعاتها، والمثقلة حصرا بـ " الصورة "، هذا المتغير الذي يصنع باستمرار مجالنا المرئي، و يصنع أيضا ... تلك الحضارة الجديدة!!

تعيش البيئة العربية هي كذلك هذا التحول والتغير بنوع من السكون والرضا في مجمل الملاحظة، وتنتشر داخل المجتمعات العربية مؤسسات الإعلام ووسائله بقوة، وتُستهلك المضامين دون انقطاع، وتُطرح بالمقابل إشكالية علاقة المجتمعات العربية بنظمها الإعلامية – الاتصالية، وهل ما إذا كانت هذه العلاقة مرتبطة بأبعاد المنطقة: تاريخيا، وثقافيا، ومرجعيا، وسياسيا، واجتماعيا، و... وكل الأبعاد الإضافية الأخرى التي تحقق التمايز، وتصنع الخصوصيات الطبيعية بين الأمم والشعوب.

بدأ استهلاك الدول العربية لوسائل الإعلام بعد رسم الحدود الجغرافية والإقليمية للمنطقة، بصفة متوازية وفي فترات زمانية تكاد تكون متقاربة، ولكن باختلاف كبير مقارنة بما حدث في بعض البلاد الإسلامية، ومن ثمة لا يمكن أن تُفسر أو أن تُوضع التجربة العربية متضمنة مع التجربة في البلاد الإسلامية الممتدة في بعض دول آسيا مثل ماليزيا أو أندونسيا، وكذلك باكستان، أو تركيا، أو إيران.

ومعنى هذا أن أية قراءة تحليلية لتجاوب البيئة العربية مع حضارة المرئي عليها أن لا تُهمل عناصر الذات العربية، ولا عناصر المرئي نفسه ولا يعني هذا بالمقابل عزل البيئة العربية لكي نتمكن من تحليل متأن لواقع العلاقة بين المجتمعات العربية وحضارة

المرئي، خصوصا وأنّ هذه البيئة تشترك مع الخصوصيات في البلاد الإسلامية بشكل ما، بل فقط كي لا ينسحب التحليل على باقي دول العالم الإسلامي.

فدول آسيا الإسلامية مثالا تتميز ببنيات اجتماعية وعرقية، وعقيدية، وألسنية مختلفة نوعا ما عنها في الدول العربية، كما أنها تتميز بالاستقرار السياسي والاقتصادي ثم ارتفاع معدّلات التنمية، وهذا يُشكل واقعية الاختلاف بين التجربتين.

❖ بدأ الانبهار بالمجال المرئي في المجتمعات الغربية منذ أواخر العشرينيات في القرن الماضي، فعندما شاهد الجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية عروض التلفزيون التجاري في العام 1941 م، كان آنذاك مشروعا كبيرا قد بدأ في الطموح وفي التوسع منسجما مع تلخيص Marshall Mc Luhan للعالم في " قرية عالمية صغيرة " (Global Village)، سمّاها كذلك، وعندما تلقى الجمهور في فرنسا أولى عروض الشاشة العملاقة (السينما) بالصوت والصورة معا في العام 1968، كان ذات المشروع قد أخذ بالنمو فعلا، وبالزحف سياسيا أولاً ثم اقتصاديا دونما تراجع، وبدأ التخلي عن رواسب الحضارات القديمة للولوج الحتمي في حضارة المرئي " حضارة الصورة " سواء كانت ثابتة أم متحركة، وظهرت أفكار اشتقت وجودها من الوضع الجديد آنذاك مثل: التدفق التكنولوجي، تدفق المعلومات، الصناعات الإعلامية، التكامل الإعلامي والمعلومي بين دول الشمال ودول الجنوب، وغيرها من الدلالات التي لم تعكس أبدًا – على الأقل – بالنسبة للدول العربية حقيقة العلاقة بين الاجتماعي، وفضاء المرئي.

❖ صدّرت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا نمطية الجمهرة [1] إلى المجتمعات العربية وغير العربية التي تشكل الزمرة الثالثة.

واستقبل العرب هذه النمطية متجاوزين المنطلقات المفاهيمية والفعلية المؤسِّسة لحدث " الجمهرة "، ومتجاوبين مع كلّ المنتجات التقنية لعالم المرئي دون وضع اعتبار للفوارق المعرفية، والثقافية، وحتى الإستراتيجية التي تصنع هرمية النظام الدولي.

و منذ ستينيات القرن الماضي بقي الفضاء الإعلامي العربي يشعر بزحف " الصورة " كقيمة تقنية بديلة عن المكتوب إلى حدّ ما، واقتنع الجمهور في المنطقة بهذه القيمة الجديدة البديلة !!

## نقاش حول: الذات، والصورة، و" الثقافة المستعارة "

قد يعتقد البعض أنّ هذا التحليل متحامل كثيرا على التقني، وعلى المرئي، غير أن الانتباه لطبيعة التحول الذي نشأ في الاجتماعية العربية يُحيلنا إلى حصر المرئي، والتقني كعاملين في غاية من الدّقة والتعقيد يحصدان الأولوية في أية قراءة عقلانية

تفسيرية تريد الوصول إلى شروحات مقنعة حتى لا نقول بالوصول إلى – الحقيقة –

❖ تشكل الذات العربية عناصر تاريخية صارمة: الدين، اللسان، الثقافة، والحضارة، وهي في غاية من الأهمية، وفكرة الذات قديمة أنثروبولوجيا، وإثنولوجيا، ولا تتخطى قواعد الإدراك الإنساني، إنّ الذات ميراث تركيبي[2] يعيش فضاء الزمان والمكان أيضا، ويتعرض لعمليات التغير والتحول بصفة انتقائية، وأحيانا بصفة اعتباطية غير مقصودة، والجماعات الإنسانية لطالما تأقلمت مع هذه القاعدة منذ العصور القديمة، وكلّ الصراعات والحروب التي مرّت كانت نتيجة لتدافع الذات مع الآخر، من أجل فرض السيطرة، أو من أجل التوسع، أو من أجل المصالح بتعبير أدّق.

❖ في البيئة العربية كانت " فكرة الذات" مندمجة مع الحاضر أكثر من اندماجها مع الماضي أو المستقبل، إن فرديا أو جماعيا، فالأفراد يعيشون الحاضر أكثر، و"بعنف زماني" واضح، ولا يسعون إلى ربط الحاضر بالماضي، كما أنهم لا ينظرون إلى دمج الحاضر مع المستقبل ( القريب أو البعيد)، بل ولا ينظرون إلى المستقبل بعين المقبل عليه...

الزمن = الحاضر فقط، هذا الانفصام الزماني عن الماضي وعن المستقبل جعل الذات العربية أسيرة اللّحظية الساكنة، التي تبحث عن الهدوء– ولو مؤقتا – فعاشت بالتالي انفلاتا رهيبا عن المسؤوليات التاريخية والمستقبلية الخاصة بها، وساعدت على ذلك عوامل من داخل المنطقة العربية ومن خارجها بتأثيرات وانعكاسات قاسية.

وإذا كانت الذات يشكلها الأفراد وتُشكلها النظم المؤسساتية وأنها أيضا الإطار المنظم من السلوكات والمعاني والرموز والتفاعلات، والأُطر الرسمية وغير الرسمية التي تحرك عملية التغير الاجتماعي بميكانيزم إيجابي ممنهج، فإن هذا المنحى كان متذبذبا في البيئة العربية التي بقي أفرادها لا يولون اهتمامات للخلفيات التاريخية، كما لا يولون اهتمامات بما سيحدث.....

وهذه المعادلة حركت دواليب الحياة عند العرب لفترة طويلة، وتناسب هذا الوضع مع توسع وسائل الإعلام الجماهيرية في المنطقة، توسع " المرئي " تحديدا بمستجداته التقنية، وبدهشة أمام بريق " الصورة".

يحدد H. schiller [3] 05 أساطير تجعل المضمون المرئي ومضمون وسائل الإعلام عموما محل قبول ومقنعا:

– أسطورة الفردية والاختيار الشخصي
– أسطورة الحياد
– أسطورة الطبيعة الإنسانية الثابتة
– أسطورة غياب الصراع الاجتماعي
– أسطورة التعددية الإعلامية

وSchiller كان واحدا من أولئك الذين لوّحوا بتأثيرات الإعلامي على " الاجتماعي" وأنّ المسافة بينهما لا يمكن أن تتقاطع إلاّ على حساب أحدهما، وأنّ " المتلاعبين بالعقول" على حدّ تعبيره هم أولئك الذين يملكون الأسطورية السابقة، وهم الذين يجعلون المسافة بين الوهم والحقيقة تكاد تنعدم.

❖ المسافة تقاطعت في الذات العربية، وانتشر " الجمهور العربي" عريضا مستقبِلاً المجال المرئي، فعالم الأخبار، وعالم الترفيه عبر الشاشات كانا سيان، الجمهور هو الجمهور، الذي يشاهد الأخبار هو الذي يشاهد الاستعراض والترفيه ودأب المنتجون للمجال المرئي على ملء حيز المشاهدة تدريجيا، عن طريق التغطيات الإخبارية للأحداث، وإنشاء وكالات للأخبار، وتكوين المحترفين التقنيين في قطاع المرئي، تزامن هذا أيضا مع واقع الاندماج في الحرب الباردة، الذي أفرز سياسات عربية غير موحدة الخطاب خصوصا بعد نتائج حربي 1967م، و1973م، فتعددت مصادر الإعلام العربي، وتضارب مجال الصورة، وصار للنص المرئي قدرته الفائقة في تشكيل " الوعي العربي" غير المتجانس، وفي تكوين " الرأي العام " في المنطقة حول القضايا المصيرية والحساسة.

اليوم نتساءل عن " المرئي " في الذات العربية، هل هو صورة حاكت الواقع، حاكت الذات، أم أن الواقع هو من حاكى عالم الصور؟

مع نهاية مسلسل الحرب الباردة، كانت عشرات القنوات التلفزيونية تتنافس في المنطقة، وبعد حربي الخليج استطاعت بعض الفضائيات أن تضمن للمشاهد استمرارية مع الحدث صوتا وصورة خصوصا بعد حدث سقوط النظام العراقي السابق في2003 م، وتزامنت قضايا سياسية – عسكرية – أمنية بعد ذلك هزّت الذات العربية في هذه المرحلة بالذات:

- الأزمة في لبنان بعد معارك 2006 م في الجنوب، ثم حصار غزة، وتفكيك صف الوحدة في فلسطين 2008م، ثم السودان مجددا (2009م) فهل حملت الصورة حقّا كلَ هذا الواقع، وهل كان النص المرئي أمينا مع الذات في المنطقة ؟

يشير الأخصائيون أن العالم لم يشاهد مثلا ما حدث في العراق، وأن عدسات الكاميرات لم تلتقط جزءًا كبيرا هاما من الحقيقة – بصورة عمدية – تماما كما حدث في فييتنام قبل سنوات...

إنّ رمزية المرئي كانت بالتالي أكثر قربا من الذات في البيئة العربية، وليس هناك فحسب، بل في كلّ العالم، وهذه الرمزية هي مقصودة وموجهة، إنّ المجال المرئي يصنع رمزية من خلال أمواج الصور المتدفقة، ومعنى الرمزية أن نفبرك واقعا موازيا للواقع وللحقيقة، موازيا له معلوميا، وثقافيا،

وقيميا، ليس بالمفهوم البنيوي التفكيكي، وليس انتصارا مطلقا لفكر ما بعد الحداثة الذي يعيد التأمل في الطرح البنيوي، بل قناعة بأن " الرّمزي" صناعة وهي إمبريقية اندمجت زمانيا ومكانيا، وصارت جزءًا من حقيقة الذات الاجتماعية – والنفسية في البيئة العربية وفي غيرها، إن المرئي يصنع الرمزي لا محالة، ولا يمكن أن يكون إلاّ كذلك، إن المرئي إذن هو الرمزي، والواقع يختفي ويتعرض للتشوه عندما يحاول المجال المرئي أن يمسك به من خلال الصور، وتختفي معه الحقيقة الكلّية ليبقى جزءًا يسيرا فقط منها ممسكا بالجمهور العريض الذي يتفاعل ويتعرض للمزيد من الرمزية، ولمزيد من الصور!!

إن التداخل بين الواقع و" الرمزي" يُحدث قلقا مع استمرار مساحة التداخل بينها، والجمهور لا ينتبه إلى هذا الحاصل، فهو يتفاعل مع الوضعيات عبر وسائط التقني وفقط، وأفراده يعتقدون بأنهم يمتلكون الحقيقة مع ملكية الوسيلة، ويندمجون ميكانيكيا دون إحساس بالتداخل السابق.

❖ ولكن وبالمقابل يبقى التباين بين الواقع و" الرمزي" قائما، فالواقع يترابط، ويتماسك، وهو السيرورة التي تشكل عمق الإنسانية بتاريخها، وبحضاراتها، وبأطرها القيمية، ولا يحدث أن ينعدم، فالزمان هو الزمان، والمكان أيضا هو المكان، والأحداث هي الأحداث، وسياق الإنسانية هو وحده الذي يتغير، ويُحدث الانتقالية والتبدل، ويشارك الأفراد في عملية التغير مشاركة فعلية موجبا وسالبا [4].

إن قراءة الذات وفق هذه الرؤية تُعيد للسياق المتحرك دلالته الواسعة إمبريقيا وإبستيميا دون تحيز أو تقليص، فلطالما أبدى دارسو الحضارات نزعات تحليلية – غير متكافئة – تؤسس سندا معرفيا قويا يحافظ على أحقية استمرار السياقات الوجدانية للإنسانية بسيروراتها وبإرهاصاتها المقلقة.

❖ يقوم الواقع إذن من وجهة النظر هذه على تناسق مريح للمجتمع، لأنه يترابط ويتواصل، ويضمن للأفراد أنساقا معنوية ومادية تشكل الوسط الأكثر تركيزا الذي يسمح بانتشار موجات القيمي والثقافي – بشكل خاص – داخل المجتمع وبمرونة، فتحدث عملية التراكم لهذا الفضاء المبني على الحقائق، وعلى المعاني الفعلية التي حوتها التجربة الاجتماعية تدريجيا دون تخلص من المدلولات المنبثقة وإن كانت متضادة.

بينما رمزية وسائل الإعلام تضع للأفراد فضاءً آخر غير معلن، مبني على التجربة التقنية السريعة والمتعرضة لقطائع زمنية واضحة والتي لا يمكن أن تتراكم، وهي تقوم على تلقين المعاني والمدلولات التي تخدم أهداف مالكي تلك الوسائل، كما أنها تسلب الأفراد وعيهم

وإدراكهم الحقيقيين لحظات التعرض للمحتوى (محتوى الوسائل) طبعًا.

❖ يستنجد" الرمزي " دوما بصناعات الصورة – وبصناعات أخرى [5] توظف الصورة كذلك... الصورة لها رصيدها وقيمتها التقنيان أيضا ، ويمكن النظر إليها كبنية منفردة تحقق التواصل من خلال عملية الإنتاج أو المشاهدة [6] كما ورد عند Ch . Metz

إنّ سلطة الصورة تبدأ بالنظر إلى ذاتيتها المستقلة نفسها قبل تفاعلها مع الجمهور المُشاهد ، وهذه السلطة معنوية ، وهي حاضرة مع المضمون المنقول.

الصورة الفوتوغرافية أو المتحركة ، لم تكن بهذه الأهمية إلاّ عند تفاعلها مع الصيرورة الاجتماعية ثم الصيرورة التكنولوجية ، وحدثت ثنائية" المعلومة – والصورة ": أنَّ الصورة دائما تحمل معلومات ، وأنّ الأفراد يقبلون على المجال المرئي من أجل المعلومات ، ومن أجل إدراك العالم المحيط بهم ، وتناقل الفكر العلمي في فرنسا هذه البديهة " المؤقتة" ... ونما تيار المساندة للمجال المرئي عندما قال R.Barthes بـ "موت النص المكتوب "[7].

فماذا كان يحدث لو أن الفكر البنائي – البنيوي – القديم لم يظهر ، ولم يعط للصورة كلّ هذا النفوذ؟ هل كان العالم يجد نفسه مجبرا على إيجاد أقاليم وجغرافيات أخرى للتواصل غير التقني؟ وهل كانت العجلة الصناعية تتوقف؟ لا أحد يستطيع قراءة مثل هذا الاحتمال ، فعندما طور باحثو العلوم الطبّية – العصبية – نتائج بحثية أشارت إلى مخاطر إشعاعات المجالات الكهرومغنطيسية على الدماغ ، وإلى مخاطر الشاشات على حاسة البصر تحديدا ، وكل المرئي والمسموع ، حدث وأن اختفى كلّ الفريق البحثي من على سطح المعمورة وبغموض – حدث هذا في منتصف القرن الماضي – مع تسارع عمليات الإنتاج والتوزيع للميديا المختلفة ، ومع اتساع رقعة أسواق التجارة الجديدة!!

❖ صارت المعلومات رأس المال البديل " الظاهر " ، وفي كلّ المجتمعات الحديثة ، وهي تُسوّق وتُروج وفق برامج عالية التطور ، وتصل بسرعة ، وتُخزن وفق أنظمة تراتبية مشفّرة تسهل عملية استرجاعها وتداولها على شبكات الحواسيب المختلفة.

أُنشئ نظام بنوك معلومات في العقود الأخيرة ، وكان ذلك إنجازا آخر يُضاف إلى رصيد " حضارة المرئي " ، وبدأ انتشار ثقافة الوسيلة برؤية أخرى بدأت مع الـ NET تحديدا ومع الاستخدامات الواسعة لها ، ومعها ظهرت فئات اجتماعية جديدة تستثمر قطاع الخدمات وثقافة هذا القطاع تقوم على مبدإ تخصيص العمل بدلا من تقسيمه.

❖أنشأت الوكالة الأمريكية للاستعلامات عام 1953م ، ومنذ ذلك الحين بدأت المؤسسات في كثير من المجتمعات

الغَربية تعمل على توجيه الخطاب والنص الإعلاميين – بطريقة غير مباشرة- ، وبمرور الوقت تبلورت فكرة " الثقافة البديلة" التي من الممكن أن تسود، وتُدمج المؤسسة أكثر فأكثر داخل المجتمع، وأن تصبح المؤسسة الوسيط الاتصالي الوحيد المقنع للجمهور... وتقلصت الأدوار التقليدية لبعض الفئات الاجتماعية [ مثال : قادة الرأي، دور الكنيسة، سلطة الأسرة...]

وصارت المؤسسة فعلا تُؤمن للأفراد انتماءات جديدة تبدو الأكثر أهمية والأكثر قربا من الذات الاجتماعية – والمؤسسات الإعلامية – رسخت هذا الفهم من خلال استثمارها الواسع لجميع مكونات" الثقافة البديلة" وعبر كل المحتويات والمضامين المختلفة، وبلغ نشاط وسائل الإعلام أعلى درجاته للإسراع بمشروع" الثقافة البديلة"، فسُميت بثقافة الميديا، كما ثقافة الصورة، كما ثقافة الرقمنة، أو " الثقافة المستعارة" التي تختزل الثقافات الإنسانية كلها في نمطية واحدة لا تحمل التضاد أو الإختلاف، وهي الثقافة الآنية الحاضرة التي مهدت لها فكرة الجمهرة، والتي ترتكز الآن بوضوح على إيديولوجية العولمة.

**سقوط الزمان والمكان... وتطويق المعنى**

اقتبست البيئة العربية تلك الوضعية الجديدة بين الإعلامي والثقافي بطريقة غير متكاملة، انتقل معها النمط الثقافي الجديد إلى المنطقة عبر وسائل الإعلام العربية وغيرها مع برامج الترفيه [ أفلام، نصوص مسرحية، مسلسلات، أفلام كرتون، وبعض برامج الأطفال...]

وصار الأنموذج الغربي النامي إعلاميا في الولايات المتحدة الأمريكية وداخل دول أوربا يُشكل رمزا موجبا لعملية التحول الاجتماعي نحو الأفضل، بإيقونات (Icônes) وشواهد ثقافية - تبدو مُقنعة – وذلك من خلال عمليتي الاستعراض والتكرار لما وراء النص الإعلامي، فيتم الترويج مثلا للصور النمطية التي تجعل لبعض الأدوار الاجتماعية حضورا قويا على حساب باقي الأدوار الأخرى ... إن الرسائل الضمنية كانت دوما أقوى من الرسائل الظاهرة بالتالي، وتقوم العملية الإعلامية على هذا المبدإ، إذ يعمل المنتجون على المزج بين التقني، والثقافي بمهارات وكفاءات تترك في ذهن المتلقي أثرا نفسيا واضحا يتعلق باقتباس المتلقي للمعاني والدلالات المُبرمجة من طرف وسائل الإعلام والتي تندمج فيما بعد بإطاره القيمي الذاتي، في ظل غياب بدائل أخرى [ دور الاتصال الأسري، الاتصال الشخصي، الإتصال الجمعي ]، ثم يُضاف إلى ذلك الأثر المعلومي، إذ ينمو لدى الأفراد رصيد معلومي مرجعيته الوسيلة أو النص

(الرسالة) المدعوم بالصورة حتما... يتم هذا وفق الإستراتيجية التالية:

1/ تسعى قنوات الميديا إلى الأحداث القريبة والبعيدة والتي لم تحدث بعد، وتحولها إلى معلومات آنية مثيرة لانتباه الجمهور، كما أنها تقدم المحتويات الجادة والترفيهية بانسجام تام، فتحافظ على مركزيتها داخل المجتمع، وتُنمي علاقتها مع الأفراد من خلال معايير فنية ومهنية تؤكد بها فعاليتها المؤسساتية بين باقي مؤسسات المجتمع.

2/ تتدفق المعلومات وتتوزع داخل البنيات النظمية للمجتمع عبر قنوات الميديا المختلفة وتحدث الموازنة في عملية توزيع المعلومات البسيطة والمركبة بحركية عمودية تجعل النص الإعلامي محل انشغال دائم للمجتمع.

3/ تصر قنوات الميديا في كل مكان على عزل النص الإعلامي عن التأثيرات الخارجية الأخرى من خلال فكرتي " الحياد" و" الموضوعية"، وخصوصا في عالم الأخبار، وأن هاتين الفكرتين تصنعان الاحترافية المطلوبة لضمان استمرارية المؤسسة الإعلامية في سوق المنافسة.

❖ إن دعائم هذه الإستراتيجية كلها تفرض إشكالية: مرجعية النص الإعلامي داخل المجتمع... هل تنبثق قراءاته وفق الحدود القيمية والثقافية للمجتمع أم أنه نص يرفض تلك الحدود " القيود " السابقة بحجة الحياد والموضوعية؟ ثم ماذا يحدث بالنسبة للمعاني التي تترسب في الذات الاجتماعية؟

يُؤخذ مثال الصورة دائما: إننا نحصل تقريبا على نفس سلم اللقطات من الصور عن بعض الأحداث في العديد من القنوات التلفزيونية، إن العالم يشاهد صور الأخبار في نفس الاتجاه العمودي الذي تفرضه محطات التوزيع الكبرى على الأرض، بنفس زوايا التصوير، وبنفس التركيب، أي بنفس البناء الزماني والمكاني ... فهناك يقتطع منتجو مجال المرئي من الزمان والمكان ما يتناسب مع فعل البث أو النشر، وهذه عملية تُسقط الزمان والمكان الحقيقيين وتترك للأفراد مساحات مُنتقاة آليا – تقنيا – تشاهدها العين المُبصرة، فتتشكل لدى الأفراد قراءات ذاتية متشابهة ولكنها غير متقاطعة بسبب عوامل أخرى مثل: السن، والمستوى التعليمي، الانتماء الاجتماعي وباقي الخصوصيات الفردية التي تسعى الميديا إلى تجاوزها.

إن الميديا تمر بالجمهور نحو فضاء معلومي بدون مرجعيات قيمة – ثقافية وإن تخلص الميديا من عوائق القيمي والثقافي يُسهل مرونة النص المُرسَل إلى الجمهور حقا، ولكنه يُحدث تطويقا صارخا للمعاني الاجتماعية وللانبثاقات الثقافية المتداخلة معها.

❖ إن الفضاء المرئي – والإعلامي إجمالا – بهذا الشكل – صار يبني سيرورات موازية

للحقائق الاجتماعية داخل المجتمع بنسبة ترتفع مع ارتفاع معدلات التلقي بين أفراد الجمهور، وإن التقاط الزمان والمكان ليس يعنى أبدًا فعلية المعاني التي باتت تتشكل مع حضارة المرئي – تحديدا – والتي هي من خصوصيات الثقافة البديلة المُروجة منذ عقود قليلة من الزمن ... إننا فعلا بتنا نقترب من مرحلة صناعة وإنتاج المعنى الموازي داخل المجتمع خصوصا أن وسائل الإعلام – ومن خلال الصورة – تصر على وضع الهوة بين الاجتماعي – والقيمي ... ربما هو انتصار الثقافة المستعارة!

**الإستراتيجيات الإعلامية: قراءة "المشهد" في البيئة العربية**

عشرات الفضائيات الآن تنتشر في المنطقة العربية وعناوين صحفية لا تزال مقروئيتها متواصلة، ومضامين إعلامية مرئية أخرى كثيرة متوفرة للجمهور، والخطاب الإعلامي هناك يراهن على مزيد من الحضور أمام إستراتيجيات إعلامية قوية من خارج المنطقة العربية تفرض نفسها على الجمهور العربي الواسع عبر الأقمار الصناعية، بعد أن تم تجهيز العالم كلّه اتصاليا وثقافيا، بالأنظمة الرقمية وبفكرة العولمة، بحجة بناء المجتمعات المدنية وتعزيز الديمقراطيات... هو المشهد الذي يحيلنا إلى قراءة أخرى للخريطة الإدراكية للعقل العربي المتأثر أو المُتفاعل أو المتجاوب كثيرا مع حضارة المرئي.

يقول الفكر العلمي: إن المعرفة تبدأ من فهمنا للأشياء وللوضعيات[8] والمعرفة إدراك عقلي يتكامل بمبدأ الفهم الذي يؤكدهُ Max Weber، وواقعيا المعرفة كذلك بناء هرمي قاعدته التجربة المندمجة مع مختلف الظروف والوضعيات.

ظروف استقبال حضارة المرئي في البيئة العربية كانت خاصة، مرتبطة بعوامل تاريخية معينة، ولم تكن مهيأة ولا مدروسة، كما أنها لم تُدرج معالم الخريطة الإدراكية للعقل العربي ضمن جميع " الإستراتيجيات المنتهجة، وجميع الأداءات الإعلامية في المنطقة كانت مسايرة للأجندة الإعلامية المدعومة بما يحدث في باقي دول العالم ليس إلاّ.... قطع مجال الإعلام العربي شوطا تقنيا كبيرا، وأصبحت له مؤسسات في المنطقة وخارجها تنافس تقنيا كبرى المؤسسات الإعلامية في العالم، ومع ذلك بقي المحتوى (المضمون) الإعلامي في المنطقة موضع مُساءلة دقيقة في علاقته بالخريطة السابقة: ماذا يفعل الجمهور بعد المعلومات؟

هل يتجه بقراءات دلالية تنعكس على فضاء الحياة اليومية من خلال السلوك والتواصل مع الذات الاجتماعية بما يحقق مزيدا من النماء الفكري الذي يؤدي إلى تفعيل القدرات داخل المجتمع على غرار مجتمعات أخرى؟

فبعض التجارب [ في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، دول أوروبا ] أثبتت أن القراءات المعلومية التي توفرها مؤسسات الاتصال والإعلام بإمكانها تحريك

استثمارات ضخمة من خلال مراكز البحث العلمية المستقطبة للانشغالات وللاهتمامات المختلفة للمجتمع، وفتح شبكات تعاون فعّال مع المحيط الدولي، بما يدعم الانشغالات والاهتمامات السابقة، وأثبتت ذات التجارب أن المعلومات رأس مال جّاد وحازم في نماء الثروة الاقتصادية لأي مجتمع كان، وأنّ نظم المعارف صارت اليوم مجال منافسة شرسة بين من يملك ومن لا يملك.

في البيئة العربية نتساءل أيضا: هل البنيات المعرفية هي امتداد للإعلامي؟ وكيف يقرأ العقل العربي اليوم حضارة المرئي تحديدا؟ كل المؤشرات العلمية في المنطقة تؤكد أن نمطية استهلاك الأفراد والحكومات لقطاع الإعلام وللمرئي خاصة، مبنية على تطلعات محدودة الآفاق، وغير ممنهجة، ولا توحي إلاّ بعمليات استنساخ شكلي لأشكال المحتويات الإعلامية والمرئية الموجودة عبر الفضائيات في الغرب بدءًا من الشبكات الأمريكية: ABC, CBS, FOX, NBC, CNN المحاكية للثقافة البديلة، والتي تؤدي إلى مزيد من الاستهلاك، ولمزيد من الهروب والانفلات عن الواقع، وعن الذات في المنطقة.

❖ إننا هنا نبحث عن مفاهيم: القيمي، الذات، المعنى، السياق، الحراك، والمعرفة، و أخرى... بنوع من المشّقة مع حضارة المرئي، وبمشقة أخرى مع إرهاصاتها، إننا نقرأ الزمن الحاضر من غير أدواته الحقيقية، ومن غير الحقيقة نفسها، إننا فقط نحاول أن نُبقيَ الحاضر مندمجا فينا، لكي لا ينفلت هو الآخر، كما الماضي، وكما المستقبل...

**الهوامش والإحالات:**

(1) المقصود من نمطية الجمهرة مخاطبة وسائل الإعلام للجمهور من منطلق الكتلة المتجانسة في عمليات الفهم، والاستيعاب.

(2) فكرة التركيب هنا ليست تعني البنائية بالمعنى الحديث.

(3) هربرت شيللر: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، 1986م.

(4) ظاهرة " الحروب العسكرية " واحدة من أمثلة المشاركة السالبة في عملية التغير الاجتماعي.

(5) انظر مثال الإعلان، والحملات الإعلامية، الإشهار، الدعاية... كلّها أمثلة في غاية من الدقة، وهي صناعات إعلامية تدمج العناصر الاجتماعية والنفسية عند محاكاة الجمهور، تستند على النص المرئي، وتخاطب الأفراد بنوع من السلطة الفوقية التي تجعل الفرد في وضعية المستقبل المُقْنَع مسبقا، بدلا من أن يكون في وضعية المشارك.

6) Martine Joly: Introduction à l'analyse de l'image, Nathan, 1994,P05

(7)Roland Barthes : « Réthorique de l'image »,in Communication, 1964

(8)أنظر Yves de Jocas: Théorie générale de l'information, les éditions logiques, Canada, 1996

# المشاركة السياسية في العالم العربي والإسلامي: بين الرسوخ والنفي

أ. العيفة سالمي

تشهد المنطقة العربية والإسلامية حركة نشيطة في اتجاه ما يصطلح عليه في الأدبيات السياسية والإعلامية بالانتقال أو التحول الديمقراطي، وهي حالة تلقي بظلالها على مجمل فصول المشهد السياسي في تجلياته المختلفة، وقد أضحى الإطار العام للفعل السياسي عموما والمشاركة السياسية على وجه التحديد، محكوما بمنطق التأسيس لهذا التحول، الذي دلت المشاهدات بشأنه، أنّه رغم ثقل التجارب الحيوية القائمة، لا يزال أمر إقراره واقعا من الصعوبة بمكان.

وفي سبيل التعرف على العناصر التي تحكم هذا المشهد، وتجعل من مخاضه مخاضا عسيرا، في سبيل توليد تحول ديمقراطي حقيقي، يمكن الوقوف عند محددات المجال السياسي للمشاركة السياسية، الداخلية منها والخارجية على حد سواء، ليتسنى لنا بعد ذلك تشخيص واقع هذا الإطار، الذي أضحى بحكم هذه المحددات، يعيش أكثر أزماته حدة والمتمثلة في أزمة المشاركة السياسية.

إن ثقل التجارب المسجلة في الواقع العربي والإسلامي تعكس مساحة من الأمل الفسيح في ترسيخ حراك سياسي ديمقراطي، خاصة وأن المنطقة تحمل في ذاكرتها القيمية مبادئ راسخة، تؤهلها لأن تكون منسجمة مع الشروط الموضوعية التي تطورت في ظل التجارب الإنسانية المختلفة، والتي أضحت بحكم انسجامها مع مبادئ الحرية والعدالة، معيارا ناسخا لما دونها من الشروط، غير أن دلائل الواقع لا تصمد أمام هذا الأمل الراسخ، ولا ترتقي إلى مستوى تلك الشروط ، فتغدو بالتالي ذات أثر فاسخ لمجمل الآمال المعقودة.

ضمن حدود هذه الإشكالية، تتفاعل مختلف المحددات الضابطة للسلوك السياسي، والتي تجعل من المشاركة السياسية محكومة بطابع الخصوصية، بالنظر للممارسات الحادة من نطاقها، واتساع مساحتها كي تصبح طبيعية ومنسجمة على الأقل مع محتواها النظري،

قبل الاستجابة المفترضة لمقدماتها المبدئية وشروطها الموضوعية.

**ماهية المشاركة السياسية:**

يعد تعريف المشاركة السياسية من القضايا الأكثر صعوبة، لكونها تتضمن أبعادا معقدة ومتشابكة، فهي من الظواهر السياسية ذات الصبغة المزدوجة التي تقوم على عنصري الصراع والتكامل في آن واحد. كما تعد المشاركة السياسية أهم مظاهر العملية السياسية، فبالإضافة لكونها

تعد إطارا للتفاعل السياسي بين المواطن والسلطة السياسية، من حيث إضفاء صفة الشرعية عليها وعلى ما ينتج عنها من أعمال ومن قرارات، فالمشاركة السياسية تطور مفهومها وأصبحت تمثل أداة للربط والتفاعل بين المواطن ووطنه، بعد أن ظلت حتى العصر الحديث مقتصرة في الغالب على أثرياء القوم ووجهائهم من النبلاء وأصحاب النفوذ المالي والعسكري والسياسي، في حين أن الأغلبية الساحقة من السكان كانت بعيدة عن المشاركة.

وابتداء يمكن أن نلاحظ أن مسميات المشاركة السياسية مختلفة ومتنوعة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع.

وتبعا لهذا الاختلاف، تتنوع تعريفات المشاركة السياسية، حيث توجد ثمّة تعريفات عديدة ومتباينة للمشاركة السياسية وذلك حسب الصورة التي تأخذها في هذا التعريف أو ذاك، كما أنّ المشاركة كمفهوم لا تتسم بالبساطة، لكونها تعبيرا عن قيمة وآلية في ذات الوقت، ومن ثمّ فهي ذات طابع مركب، لذلك تتعدد تعريفاتها وتتباين. وسنكتفي باختيار من بين هذه التعريفات ما يحقق الغرض العلمي لهذا البحث ، لكون تحليل المشاركة لا يتم في هذا المقام لذاته، بقدر ما هو وسيلة تستخدمها الدراسة لتحقيق غايتها، وهي الكشف عن المشاركة السياسية في واقع الحركات الإسلامية.

وتعبر المشاركة السياسية بصفة عامة عن أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين في مستوياتهم المختلفة. وهذا المفهوم يقترب من المعنى العام الذي أورده معجم العلوم الاجتماعية للمشاركة، الذي يرى أن المشاركة تدل على المساهمة أو التعاون في أي وجه من أوجه النشاط، ويستخدم هذا الاصطلاح كثيرا في

الاقتصاد، فيقال المشاركة في الأرباح أو في إدارة المشروعات، أما في المجال السياسي فيدل على اشتراك المواطن في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق اختيار من يمثله في المجالس النيابية[1].

وبهذا المعنى تصبح المشاركة السياسية تجسيدا حقيقيا للاندماج الاجتماعي، الذي تتعدد فيه أدوار المواطنين المتميزين بالنشاط والفعالية، وبذلك يمكن القول أنّ المشاركين هم أولائك الذين يشتركون في العمل السياسي والاجتماعي العام، ويحضرون الاجتماعات العامة، وينضمون إلى الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية، ويخصصون جزءا من وقتهم يكرسونه للاهتمام بالقضايا والأمور والمشكلات العامة لمجتمعهم[2].

ويمكن أن نعرف المشاركة السياسية بأنّها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات التي تمس حياتهم[3].

ويذهب البعض إلى أنّ المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسيات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر[4].

ويرى آخرون أنّ المشاركة السياسية هي: " قدرة مختلف القوى في المجتمع على التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال العديد من القنوات والمؤسسات، وتتضمن في حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها وتحديد طبيعة نظام الحكم، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها. ويتمثل حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم"[5].

وبهذا المعنى تصبح المشاركة السياسية آلية أساسية في تجسيد التأثير السياسي، وبهذه الصفة تعرف بأنها:" مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية"[6].

ومن أهم التعاريف من هذه الزاوية والتي أثارت نقاشات بشأن المشاركة السياسية، تعريف كل من هنتغتون ونلسون للمشاركة السياسية، حيث يريانها بأنّها:" أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي وهي فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة ، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية"[7].

والمشاركة السياسية بهذا المعنى هي نشاط يهدف إلى التأثير في القرار

الحكومي، بغض النظر عن طبيعة هذا النشاط، الأمر الذي يجعل من المشاركة تتضمن عددا من المعاني:[8]

- إنّ المشاركة نشاط أو سلوك ولا تتضمن اتجاها، حيث يتم استبعاد المعرفة السياسية والاهتمام بالسياسية والإحساس بالفاعلية السياسية وإدراك المواطن لأثر السياسية على حياته الخاصة من كونها مشاركة سياسية على الرغم من الاعتراف بوجود علاقة بين كل هذه المكونات والفعل السياسي الظاهري.

- المشاركة السياسية تمثل نشاطا شخصيا من جانب المواطن العادي، حيث يتم التمييز بين المشارك السياسي والمحترف السياسي الذي يمارس السياسة كمهنة، فالنشاط السياسي للمشارك متقطع وعادة ما يكون ثانويا بالنسبة للأدوار الاجتماعية الأخرى.

- تقتصر المشاركة السياسية على الأنشطة الهادفة للتأثير في صنع القرارات الحكومية، أي أنّها أنشطة موجهة للتعامل والتأثير في السلطات العامة التي تمتلك القرار الشرعي النهائي.

- ليس من الضروري أن تكون أنشطة المشاركة السياسية قانونية، كما أنّه ليس شرطا أن تتفق المشاركة السياسية مع معايير النظام السياسي وبالتالي فأي نشاط يهدف إلى التأثير في السلطات العامة يعتبر مشاركة بما في ذلك السلوك السياسي العنيف كالشغب والمظاهرات والإضراب والاعتصام وما شابه ذلك.

- المشاركة السياسية لا ترتبط بالضرورة بقدرتها ونجاحها في تحقيق الهدف منها.

- المشاركة لا تعني فقط النشاط الذي يقوم به الفرد نفسه ولكنها تشمل أيضا النشاط الذي يقوم شخص تابع متأثرا أو خاضعا للمشارك الرئيسي، حيث إنّ النشاط من النوع الأول يسمى مشاركة مستقلة Autonomous Participation و من النوع الثاني يسمى مشاركة بالتعبئة Mobilized Participation.

## رسوخ المشاركة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي:

على الرغم من أنّ المشاركة السياسية هي ظاهرة عامة، تمس كل المجتمعات، على تباين إيديولوجياتها ومنطلقاتها، فإنّه ليس من اليسير الجزم بأنّها من حيث المبنى على الأقل، تعد من صميم الخبرة الإسلامية إجمالا وفي إطارها السياسي تحديدا. ومع ذلك فإنّ المعاني الدالة عليها تؤكد على حضورها ورسوخها في الفكر السياسي الإسلامي، إلى الدرجة التي يرتقي فيها الأمر إلى درجة الواجب الذي ينبغي على الأفراد ممارسته، ودرجة الحق المقرر للأفراد في أن يمارسوه إن شاءوا، بل أن أمر المشاركة

يأخذ مجالا أكثر سعة من المدلولات النظرية السابقة.

ولتنوع النصوص الدالة عليها، فإنّ التصور الإسلامي يرتقي بالمشاركة السياسية إلى مرتبة الحق الذي يقرره الإسلام لكل من انتسب إليه، وفي ذلك يقول الشيخ محمد الغزالي:" لقد قرر الإسلام حق المشاركة في الحياة السياسية لكل فرد من أفراد الأمة، فمن حق كل فرد أن يعلم بما يجري في حياة الأمة من شؤون تتصل بالمصلحة العامة للحياة، وعليه أن يسهم فيها بقدر ما تتيح له قدراته ومواهبه"[9].

وابتداء يمكن القول إن المشاركة في التصور الإسلامي العام لا يتم تناولها لذاتها، وإنما يتم ذلك في إطار الوعي بالقضايا العامة التي تهم المسلمين، وفي مقدمة ذلك الحياة السياسية للأمة ككل، وإذا كان المفهوم المعاصر للمشاركة السياسية يستهدف في أحد معانيها الوصول إلى أعلى درجاتها، بحيث تمس كل فئات المجتمع، فإنّ الإسلام قد دفع هذا التوجه إلى أقصى درجاته، فلا يقتصر الأمر على المسألة السياسية وإنّما الأمر يستغرق كل أمور المسلمين، والأمور السياسية من أهمها، وذلك من علامات الإيمان، وفي الحديث المشهور عن النبي ﷺ: "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منا". وفي قول الله ﷻ: " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ". وهذا بيان على أنّ المعاني التي تتضمنها المشاركة السياسية في مفهومها المعاصر هي من صميم المعاني التي تضمنها الإسلام وحث عليها. وبذلك تكون معرفة الشأن العام من حقوق وواجبات المسلم، توجب بالضرورة حرية المعرفة والاقتناع والجدل والحوار وحرية الدعوة والبيان. حتى يكون "الرأي العام المسلم" بالتعبير السياسي الإعلامي الحديث على بينة من أمره. وتلك هي الخطوة الأولى في تأسيس المشاركة السياسية في الانتماء أو إدارة الدولة. بل الأمر يتعدى مسألة الحق الواجب للفرد إلى مستوى الفريضة الواجبة على الجماعة ككل، وفي ذلك يقول الدكتور محمد عمارة: " لقد صاغ الإسلام هذه الفريضة الاجتماعية تحت عنوان ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وأشار إليها القرآن الكريم كواجب كفائي على الأمة، وليس مجرد حق يمكن لصاحبه أن يتنازل عن ممارسته"[10].

ومن خلال ما سلف يتأكد لنا ، أنّ المشاركة السياسية في إطار الرؤية الإسلامية، يتم تناولها في إطار نسق قياسي عام، هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكما يرى الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، فإنّه لفهم النسق القياسي لقضية المشاركة، فإنّ دراسة مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعد بديلا أصيلا للتصور

الغربي للمشاركة السياسية، بما يعني محاولة طرحه بشكل معاصر منضبط ينطلق من قواعد التميز والخصوصية، وبما يؤكد على علاقة الاتساق والانسجام بين مستويات الفكر والنظام والحركة، وكذلك الطبيعة الأخلاقية للمفاهيم الإسلامية ذات الدلالات السياسية، فمفهوم المعروف والمنكر إنّما يشكل تعبيرا عن جوهر الأساس القيمي لعملية التغيير سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة أو الأمة، وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يؤكد ككل المفاهيم الإسلامية السياسية على شمول المفهوم لكافة أنماط الحركة، فكما أنّه واجب على الفرد فهو واجب على الجماعة أن تمارسه، وهو بكونه التزاما سياسيا بالأساس في أحد جوانبه، إلاّ أن تساند كافة جوانبه الأخرى الاجتماعية والفكرية وشموله للحركة الحضارية في مجملها، وهو باعتباره التزاما سياسيا بالحركة داخل الأمة وحركة للمشاركة الفعالة في إرساء شرع الله تطبيقا، إنّما يشتمل على مجموعة من الضمانات وكذلك الشروط والمقتضيات، وعلى الفرد فضلا عن الجماعة أن يمارسه في إطار تلك الضمانات أو بعبارة أدق في إطار القواعد والشروط النظامية[11].

ولقد كان للقرآن الكريم الأثر الواضح في بيان هذا الواجب من خلال التأكيد على ضرورة الحركة، بما يشير إلى تشكل الكينونة الجماعية ذات التوجه الإسلامي، والاستجابة لنداء القرآن بضرورة الإصلاح وفقا للمضامين الشرعية المعتمدة، حيث تواترت في هذا الشأن الآيات القرآنية الدالة على الإصلاح بشكل مفصل، في إطار بيان قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارها من أبرز الواجبات المعتبرة لدى الفقهاء في الشريعة الإسلامية.

ومن أحاديث المصطفى ﷺ المؤكدة على وجوب إقامة قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما جاء في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ قال:" والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده، ثمّ لتدعنّه فلا يستجيب لكم"[12]، ومن أشهر الأحاديث ما روي عن أبي سعيد الخذري رضي الله تعالى عنه، قال: إنّ رسول الله ﷺ قال:" من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[13].

ومع تحقق صفة الوجوب بما جاء في آيات القرآن، و في السنة النبوية من أحاديث، فإن الفقه الإسلامي يقرر في إطار ما تقدم، أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حقا للأفراد يأتونه إن شاءوا ويتركونه إذا شاءوا، وليس مندوبا إليه يحسن بالأفراد

اتباعه وعدم تركه، وإنما هو واجب على الأفراد ليس لهم أن يتخلوا عن أدائه وفرض لا محيص لهم من القيام بأعبائه، وقد أوجبت الشريعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتقوم الجماعة على الخير... فالحكومة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، والجماعات تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر والأفراد يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر و بذلك يستقر أمر الخير والمعروف بين الجماعة المسلمة، ويقضى على الفساد بتعاون الصغير والكبير والحاكم والمحكوم[14].

وعلى هذا الأساس فالمشاركة في إطار وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تعد من أهم الوظائف التي يقوم عليها التصور الإسلامي في التغيير، وذلك لما لها من مقاصد كبرى يوجزها الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل بقوله:" ويتمثل مقصد تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر في الاستجابة إلى تكاليف الشرع، - تحقيقا للمثالية الإسلامية - وحراسة الشرعية في شمولها لكل حركة في الأمة الإسلامية"[15].

و يتجلى لنا أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو عبادة واجبة الأداء فيما أكدته الدلائل السالفة الذكر، وإن كان هناك اختلاف في تعيين صفة الوجوب، حيث انقسم الفقهاء في ذلك إلى فريقين، فقال البعض مثلما جاء في تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا، إنّ الوجوب فرض عين أي: واجب محتم وعلى كل مسلم أن يؤديه بنفسه على قدر استطاعته، ولو كان هناك من هو أقدر منه على تأديته... ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ في جعل الواجب فرض عين حفاظا للأمة وحرزا لها من الفساد والتحلل[16].

وبرأي الفريق الآخر، فإنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلما يذهب إلى ذلك أبو حامد الغزالي، من فروض الكفايات كالجهاد، فهو واجب حتم على كل مسلم، ولكن هذا الواجب يسقط عن الفرد إذا أداه عنه غيره... فإذا قام به واحد أو جماعة سقط الحرج عن الآخرين، فهو فرض لأن الله أوجبه بقوله (ولتكن)، وهو فرض كفاية لأنه واجب على البعض لا على الكل[17].

وعن مضمون هذه المهمة، يقول الشهيد عبد القادر عودة في كتابه التشريع الجنائي في الإسلام:" الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدخل فيه الأمر بكل ما أوجبته الشريعة، أو حببت للناس فعله من صلاة وصيام وحج وتوحيد وغير ذلك ، والنهي عن كل ما خالف الشريعة من أفعال وعقائد"[18].

وتعليقا على مدى تعين مسألة المشاركة السياسية وكفايتها، يرى سيف الدين عبد الفتاح، أنها نقطة جوهرية يجب دراستها، خاصة وأنّ تكييف أمور على أنّها من قبيل

الفرض على الكفاية قد اتخذت في أحوال كثيرة مخرجا لعدم القيام بهذه المهمة الملقاة على عاتق الأمة والتهاون في حقوق الله وحدوده، ذلك أنه نتيجة لتفسير فرض الكفاية بصورة تضيق منه أو تجعله أدنى في الرتبة قد حدا بالمسلمين إلى اتخاذ هذا التفسير مسوغا وتبريرا لقعودهم عن هذا الواجب بوسائله فكان ذلك تفريطا تحت مفهوم فرض الكفاية.[19]

والأصل في هذا الجانب أن فرضية الكفاية لا تغير في حكم الوجوب شيئا وكما يقول الآمدي فإنّه:" لا فرق عند أصحابنا بين واجب العين والواجب على الكفاية من جهة الوجوب لشمول حد الواجب له خلافا لبعض الناس...إلا أنّ واجب العين لا يسقط بفعل الغير بخلاف واجب الكفاية وغايته الاختلاف في طريق الإسقاط وذلك لا يوجب الاختلاف في الحقيقة..." [20]

وفق هذا الفهم، يتضح أنّ الجماعة يتعين في حقها فرض الكفاية وجوبا كوجوب فرض العين على الأفراد، بما يدل على أن الرؤية الإسلامية للمشاركة ترفض العزوف عن المشاركة السياسية، وتحض على الإيجابية في المشاركة، وتعاقب على الامتناع عن المشاركة[21].

ويرتقي الأمر في هذا الشأن إلى مستويات عليا من الإلزام، وهذا ما يقرره الرسول ﷺ: " من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية"، فهذا الحديث يجعل من حقيقة المشاركة وممارستها والتأكيد عليها قمة الوجوب، حيث تتلازم فكرة الحق والواجب تلازما أكيدا بما يرتفع بأفراد الأمة إلى أعلى مستوى من الإيجابية[22].

## محددات المشاركة السياسية في الواقع العربي والإسلامي:

لا يصمد الواقع العربي والإسلامي كثيرا أمام ما تختزنه الذاكرة القيمية من مثل ومبادئ أطرت الفعل السياسي ضمن خصوصياته التاريخية والحضارية، إذ سرعان ما يكشف الإطار العام المعاصر الذي يتجلى فيه هذا الفعل عن معالم أخرى، غير ذات صلة بالمقدمات السالفة، وبالنظر إلى جدليات الصراع القائمة فيه، فإن المجال غير متاح أمام هذه المقدمات كي تمارس دورها من جديد في تأطير هذا الفعل وضبط إيقاع المجال السياسي، في إطار الخصوصيات الحضارية للعالم العربي والإسلامي.

وللوقوف على بعض المعالم المستجدة في الواقع لا بد من التأكيد أن المجال السياسي أضحى هو الحاضن الأساسي لمجمل تجليات الفعل السياسي بصورة عامة، وصار بذلك المعنى إطارا مهيمنا على كل الأطر الأخرى ذات الأثر السياسي، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، أو ما إلى ذلك، وكما يلاحظ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح

إسماعيل، بشأن بناء الدولة وبناء الأمة في العالم الإسلامي، فإن: " بناء المجتمع والعلاقات فيه لا بد أن يترك آثاره الجوهرية على: بناء العلاقة السياسية، أنماط العلاقة السياسية، العلاقة بين الدولة والمجتمع."[23].

في ضوء هذه الآثار المحددة للمجال في شقه السياسي، وبُغيةَ الكشف عن أهم خصائص هذا المجال، ذات العلاقة ببعد المشاركة السياسية، يمكن أن نتناول بالبحث طبيعة العلاقة السياسية، ذات البناء المميز والأنماط المتعددة، إضافة إلى مختلف الصور التي يأخذها هذا المجال، في شكل من أشكال تجلي العلاقة بين الدولة والمجتمع.

**طبيعة العلاقة السياسية:**

تثير العلاقة السياسية قدرا كبيرا من الإشكاليات المتعددة الارتباط، خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة في العالم العربي والإسلامي، ولذلك فالإطار السياسي يظل محكوما بهذه الإشكاليات، التي تشكل في الوقت ذاته أهم تحدياته التي إنْ تمت معالجتها معالجة موضوعية، أمكن القول إننا صرنا أمام إطار طبيعي للفعل السياسي، الذي تشكل المشاركة السياسية أحد ضروبه الهامة، ويتعلق الأمر بما يلي:[24]

– إشكالية المؤسسية، والتي تشير إلى المدى الذي تتنازع فيه المؤسسات التقليدية أو الحديثة أو تتعايش.

– إشكالية الشرعية، وهي التي تتعلق بمؤشرات الرضا العام في إطار العلاقة السياسية، شرعية السلطة، وشرعية المجتمع، وشرعية الدولة بالإضافة لمجالات أخرى يمكن أن تثير هذه القضية، وكذلك فالأمر يتعلق بشرعية السياسات.

– إشكالية المشاركة، وهي التي تتعلق بالإمكانات المتاحة لتفعيل عملية الإسهام في الاجتماع السياسي والعلائق السياسية المرتبطة به.

– قضية المحاسبة والرقابة والمسؤولية في إطار النظام السياسي، والقواعد المختلفة التي تحيط بالعملية السياسية.

– التحدي المتعلق بالثقافة السياسية والتنشئة السياسية في إطار حجم الموروث، وإسهامه في صياغة العلاقة السياسية، الذاكرة التراثية، والتأثيرات المعاصرة تؤثر بدورها على صياغة الثقافة السياسية، وطرائق التأكيد عليها.

– الإشكالية المتعلقة بتداول السلطة في إطار التعامل الذي يتيح للقوى السياسية المختلفة التنافس في مجال تحسين الأداء والإنجاز ضمن ما يمكن الإشارة إليه بمفهوم: شرعية الإنجاز.

– الإشكالية المتعلقة بتحدي التنمية كمفهوم حضاري شامل، والتنمية السياسية منها على وجه الخصوص، كما أن الأمر

يتطرق إلى الإشكالات التي تتعلق بعوائد التنمية وتوزيعها.

وزيادة على خضوع الإطار السياسي لمجموع هذه الإشكاليات، وما تثيره من قضايا متعددة، فإن طبيعة العلاقة السياسية التي تحكمه، عادة ما يتم تناولها في إطار التحليل السياسي ضمن نمط العلاقة الفرعونية، أو الفرعونية السياسية*، وهي إشارة صريحة إلى الطبيعة الاستبدادية للأنظمة الحاكمة في المنطقة، والتي تصنف وفقا للمعايير العلمية في إطار النمط التسلطي، على الرغم من أن هذا الأخير يشهد في الفترة الأخيرة تحولا محسوبا نحو نوع من التعددية السياسية المقيدة[25].

ويلاحظ في هذا الشأن أن طبيعة هذه العلاقة- التسلطية أو الاستبدادية – لها تأثير مباشر على مجمل العمليات الاجتماعية المختلفة، التي تبقى محكومة بطابع شخصاني، يعبر عن هذه الطبيعة، حيث إن: "الاستبداد يشكل أحد أهم عناصر التحديات السياسية التي تعبر عن سمة من أهم سمات العلاقة السياسية، وهو ما يعني تشكيل السياسات ضمن سياقاتها الشخصية، من دون رؤية إستراتيجية كلية"[26].

**خصائص العلاقة السياسية:**

في ظل هذه الطبيعة التسلطية، وبالنظر إلى حديها المستهدفين في إطار هذا البحث - الحركات الإسلامية والأنظمة الحاكمة- وفي إطار النزوع المثار نحو المزيد من التحول الديمقراطي وزيادة مساحة المشاركة السياسية، يتم إثارة عدد من القضايا البالغة الأهمية، التي تشكل أهم خصائص العلاقة السياسية، ومنها: [27]

1. قضية علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالمجتمع المدني، وبالتحديد بأحد – إن لم يكن أهم – القوى الشعبية والجماهيرية الفاعلة على الساحة السياسية في الوقت الراهن، وبإمكانيات تفعيل المجتمع المدني ودفعه لأداء دوره والقيام بوظائفه من ناحية، وتهميش دور السلطة السياسية الحاكمة المستبدة والمنفردة والممسكة بكل مقاليد الأمور.

2. مدى مقدرة الأنظمة الحاكمة في المنطقة – إذا أخذنا بالمنطق الوظيفي لنظريات التنمية والتحديث – على التعامل مع مجموعة من أزمات التطور السياسي من قبيل: أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة التكامل والاندماج القومي، أزمة التغلغل...الخ، وبالذات تلك التي تتعلق بمدى مقدرة الأنظمة الحاكمة على استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها – بدرجة من الدرجات – التطورات الحادثة في بنية مجتمعاتها المادية والفكرية، لكي تحقق الاستمرار، والتوازن والاستقرار، ومن ثم التطور الطبيعي.

3. مسألة "خصوصية" القضايا المطروحة على سياق عملية التطور في مجتمعاتنا ذات التراث الحضاري المتميز - على الأقل - عن الميراث الحضاري الغربي، فنظرا لمحورية قضية الدين وطبيعته - وبالذات فعاليته المجتمعية عامة والسياسية تحديدا – فإنه لا يمكن بأي حال مهما كان موقف النظام الحاكم إلا أن يتعامل معها – سلبا أو إيجابا- فهي إحدى ثوابت الواقع الموضوعي التي يتعين تحديد الموقف منها بصراحة ووضوح.

4. إن أحد أبعاد العلاقة أنها تثير مسألة وجود مشروع فكري/ حضاري/ سياسي تحمله قوى اجتماعية، وتسعى لتحقيقه عبر أدوات ومسالك كثيرة، جوهره تفعيل قضية الإسلام، وتوظيف العقيدة والمنهج المنبثق عنها في معالجة مشكلات الواقع المعيش، في إطار رغبة معلنة بصدد ضرورة إعادة الاعتبار لقضية الإسلام التي تشعر هذه القوى أن عملية التحديث المشوه والتغريب التي واكبتها وبالنحو الذي تمت به، قد سعت إلى تقليص دوره وتحجيمه.

وهي ترى أن بلدان المنطقة العربية وإن كانت قد حصلت على استقلالها السياسي والعسكري - إلى حد ما - فإن استقلالها الثقافي والتشريعي ما زال غير مكتمل، وإن ذلك لن يتحقق إلا بالعودة إلى مرجعية الإسلام وسيادة الشريعة، على ذلك لا يمكن أن يتبلور إجماع حول خيار وطني ما لم يكن الإسلام هو مرجعيته الأساسية والنهائية.

5. إن هذه العلاقة جزء من إطار كلي أكبر، يسهم – بدرجة من الدرجات – في إيجادها، واستمرارها، وتطورها، ووضع الحدود حولها، وهو الإطار الدولي في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية... إضافة إلى الإطار الإقليمي والدور المنتظر للكيان الصهيوني فيه.

**تجليات المجال السياسي:**

يقودنا التحليل السابق لمظاهر الواقع السياسي بنتائجه وسمات الممارسة السياسية فيه، إلى ضرورة تحليل واقع هذه الممارسة، فإذا كانت كل عناصر التحليل السابقة تؤكد في المحصلة على ضيق هذه الممارسة وعدم اتساعها لفعل سياسي طبيعي، فما هو مجال الفعل السياسي إذاً؟.

في هذا الإطار يؤكد الباحث المغربي عبد الإله بلقزيز، في تحليله للمعارضة والسلطة في الوطن العربي على أن المعارضة السياسية تعمل في مجال سياسي نابذ، لا يقدم لها إمكانية حقيقية للاشتغال الطبيعي، إذ الغالب على البنى السياسية غيابُ هذا المجال أو الحقل السياسي، فهو لم يتكون بعد – بمعناه الحديث – كفضاء عمومي لممارسة المنافسة السلمية والصراع الديمقراطي على كسب الرأي العام، وعلى

المشاركة في صنع القرار وصياغة المستقبل والمصير، وفي الجملة تعاني السياسة - من حيث هي فاعلية اجتماعية – فقدان الأسباب التي تجعلها دينامية من ديناميات تطور الاجتماع الوطني كما هو مفترضٌ فيها، وكما هو عليه أمرها في المجتمعات الحديثة والمتقدمة[28].

ويمتد التحليل في تتبع مختلف الصور التي يأخذها هذا المجال، إذ لا يعدو أن يكون على ثلاثة أوجه: إما مجال منعدم انعداما تاما، أو مجال تقليدي، أو مجال "حديث" صوري، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:[29]

**أ. مجال سياسي منعدم:** ينتفي في الواقع السياسي وجود مجال سياسي كمجال عمومي، و حق عام تمتلك فيه سائر قوى المجتمع حيزا معترفاً به بقوة القانون أو الدستور، أو بقوة أحكام التراضي بين السلطة ومعارضيها، ليصبح هذا المجال ملحقا كلية بالسلطة، ويعبر المشهد بصورة مجملة عن نظام سياسي شمولي أو كُلاَّني، تنعدم بوجوده كل حياة سياسية في المجتمع، ويجبر فيه الصراع على ركوب مراكب غير سياسية. و تبعا لذلك ينجم عن هذه الهندسة السياسية، في هذا المجال التأثيرات التالية:

- تصميم المجال السياسي على مقاس النخبة الحاكمة وعلى مقاس مصالحها، مما يؤدي إلى احتكار المجال السياسي، وللحق في ممارسة السياسة فيه على نحو حصري، مقابل حرمان قوى المعارضة من حقها المشروع في التعبير والعمل.
- فشو علاقات القمع وإهدار الحقوق والحريات واحتساب المعارضة السياسية للسلطة الحاكمة فِعْلاً أشبه بالمروق والكفر عن الإجماع.
- سلوك المعارضة مسالك في السياسة غير سلمية وغير حضارية: العنف السياسي.
- تصريف السياسة والصراع بوصفهما ديناميتين اجتماعيتين موضوعيتين عبر قنوات أخرى قد لا تبدو سياسية للوهلة الأولى، كاستثمار الرأسمال الديني في العمل السياسي.

**ب. مجال سياسي تقليدي:** تتجاور في ظل هذا المجال مظاهر الحداثة الصاخبة في البنى الاقتصادية و الخدماتية، بجانب البنى السياسية التقليدية، وهو أمر ينبئ عن فوات وتأخر في بنية السياسة والسلطة، وفي طبيعة الاجتماع السياسي ككل، ويؤسس لنظام سياسي من طبيعة عصبوية، وينبني على هذه الهندسة السياسية للمجال جملة من الحقائق، أهمها:

- استناد المجال التقليدي لقاعدة التمثيل العصبوي، من خلال حق العصبيات في التعبير عن نفسها ضمن معادلة توازن محددة لا تُخِلَّ بأرجحية العصبية الكبرى الحاكمة – قبيلة كانت أم عشائرية أم

عائلية أم طائفية أم مذهبية – كما لا تهدر حق العصبيات الأصغر في قدر ما من التمثيل والمشاركة في علاقات السلطة والنفوذ، وفي قدر من أقساط وعوائد هذا النفوذ والسلطة على جمهور العصبيات غير الغالبة أو غير المتسلطة.

- غياب مثير للأدوات والمؤسسات السياسية الحديثة مثل الأحزاب والنقابات والمنظمات الشعبية، الأمر الذي يترتب عليه غياب كلي للحياة السياسية! وإذا كان بعضٌ من هذه الدول يشهد تجاورا مفارقا بين هيكل سياسي عصري وهيكل سياسي تقليدي، مثل لبنان والأردن والكويت و – إلى حد ما – اليمن وموريتانيا، فإن بعضا آخر منها يفتقر حتى إلى ذلك الهيكل السياسي العصري ولا يعرف من علاقات التمثيل والمشاركة إلا ما تحصل لديه من الموروث السياسي التقليدي! وهو ما يَفْشُو أمرُه في معظم بلدان الخليج.

- غياب معارضة سياسية بالمعنى العصري للكلمة، فلم تتخذ المعارضة التي نشأت في هذا المجال شكلا سياسيا صريحا، بل جنحت للتعبير عن نفسها في صورتين: صورة معارضة عصبوية تنهل من الميراث التقليدي وتكرسه، أو صورة معارضة دينية مذهبية تطيح بالسياسية أصلا وتؤسس الصراع الاجتماعي على مقتضى معياري صرف، يضيع في متاهاته معنى المصلحة الاجتماعية، وهي مبدأ كل سياسة أو فعل سياسي!

**ج. مجال سياسي حديث صوريا:** تتحدد معالم هذا المجال في وجود مظاهر حديثة للفعل السياسي، كوجود دستور وبرلمان منتخب وتعددية حزبية وتوافر قدر من الحريات العامة، إلاّ أن الطبيعة الشكلية لهذه المظاهر السياسية الحديثة، تبقى هي الضابط لمختلف تجليات الفعل السياسي، فتمارس جراء ذلك وظيفة إضفاء طابع الشرعية السياسية على المشهد السياسي ذي الطبيعة الشمولية، من خلال ديكور – مظاهر – ديمقراطي.

وفي نفس الإطار السابق، ينبني على الهندسة السياسية لهذا المجال، جملة من الآثار أهمها:

- انقسام المجال السياسي في ظل غياب قدر من التجانس الاجتماعي والوحدة الوطنية، إلى جماعات مختلفة ومتباينة عصبوية، تعجز عن توليد ولاء أعلى يتجاوز حدود عصبيتها، تكون فيه المواطنة هي أساس الفعل السياسي.

- يفضي الدفاع عن الكيان والمصالح العصبية: القبلية والعشائرية والطائفية، إلى مجال سياسي حديث تتقاسم في ظله أقساط السلطة، واشتراكا في التمتع بثمراتها. وهذا مما ينجب "الديمقراطية" الطائفية من النوع التشاركي، في حالة لبنان، وما يناظرها

من "ديمقراطية" توازنية عصبوية من النوع القائم في اليمن.

- تسلط عصبية واحدة على أعلى السلطة، ليس على النحو السائد في المجال التقليدي المشار إليه سلفا، بل على نحو حديث من خلال "الحزب القائد"، والدستور الممنوح، والبرلمان"المنتخب" (المعين)!

- ضيق الهامش السياسي الحديث وتعرضه للمراقبة والتبديد المنهجي، في ظل وجود حياة سياسية حقيقية ومجال واسع من الحرية ومن كفالة الحقوق المدنية والسياسية وانتظام الحياة النيابية فيها..الخ، من خلال تزوير إرادة الشعب في الاقتراع الانتخابي، سواء بتدخل الإدارة أو بالاستعمال غير المشروع للمال لشراء الذمم وإفساد الحياة السياسية، وهي حالة لها صور متعددة في العالم العربي كمصر والمغرب وغيرها.

- ارتكاز المجال السياسي على مظاهر مشاركة صورية، لم ترق بعد إلى مستوى المشاركة السياسية الفعلية المتوازنة، ليس بسبب ميزان القوى غير الراجح لقوى المعارضة فحسب، بل لأن طبيعة النظام السياسي في هذا المجال – وهي الحداثة الشكلية المستعارة – لا تقود موضوعيا سوى إلى توزيع غير متكافئ للسلطة فيه!.

وفي الجملة يمكن تلخيص عناصر التحليل السالفة، في الجدول التالي:

**جدول رقم (01): يمثل أنماط المجال السياسي في العالم العربي**

| المجال | منعدم | تقليدي | حديث |
|---|---|---|---|
| **قوامه** | السلطة | العصبية الأهلية والسياسية | المجتمع السياسي |
| **سماته** | القمع والإقصاء | المشاركة التقليدية | المشاركة الصورية |
| **طبيعته** | المصادرة الاحتكار | التوازن العمودي | التوزيع اللامتكافئ للسلطة |
| **النظام السياسي** | شمولي مغلق | عصبوي | حداثي شكليا |

المصدر: بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 25.

والجدير بالملاحظة أنّ أغراض التحليل العلمي، التي اقتضت تصنيف المجال السياسي بالصورة التي تقدمت، لا تعفينا من إبراز علاقة التداخل بين المجالات الثلاثة، وفقا لما يحدده بلقزيز في معطيات ثلاثة، هي:(30)

**المعطى الأول:** هو أن النمط الأول الذي ينعدم فيه وجود مجال سياسي، قد يتداخل مع النمط الثاني (التقليدي) - والعكس صحيح- فينجم عن ذلك قيام مجال سياسي تقليدي ينهل طبيعته من المجال الأول، بحيث يقوم على القمع والإقصاء، لا

على المشاركة التقليدية للعصبيات الصغرى، ويصبح مُصادراً ومُحتكراً من قِبَل العصبية الغالبة بدلا من أن يكون متوازنا على صعيد التكوين السياسي للسلطة.

**المعطى الثاني:** يتمثل في أن النمط الأول من المجال السياسي (المنعدم) قد يتداخل مع النمط الثالث (الحديث)، فيستعير منه بعض سماته الشكلية ( الحزب السياسي، والجبهة الوطنية، والدستور، والاقتراع الانتخابي، والبرلمان...) بعد إفراغها من أي مضمون سياسي، وتحويلها إلى مجرد ديكور خارجي لتلميع صورة النظام السياسي والإيحاء بحداثته.

**المعطى الثالث:** يتمثل في واقع التداخل بين النمط الثاني (المجال التقليدي) والنمط الثالث (الحديث)، وتنجم عنه استعارة المجال التقليدي لبعض قشور الحداثة السياسية لتغطية قاعه العصبوي المتأخر، من قبيل الحزب السياسي (الذي يصبح جهازا سياسيا للطائفة أو المذهب أو القبيلة!)، أو الانتخابات (التي لا يُنْتَخَب فيها المواطنون، بل يَنْتَخِبُ فيها جمهور كل طائفة أو قبيلة مرشّحي عصبيته الأهلية!)...الخ!.

**أزمة المشاركة السياسية:**

تدلل مجمل عناصر التحليل السابقة – خاصة ما تعلق منها بطبيعة المجال السياسي – بصورة لا مجال فيها للشك، أن المشاركة السياسية في الواقع العربي والإسلامي تعيش حالة الأزمة، بما يشير إلى صعوبة توليد هذا الفعل السياسي في الواقع العربي والإسلامي.

وعلى الرغم من أن الرصيد التاريخي للأنظمة السياسية العربية المعاصرة، في ما يتعلق بإعمال حق المشاركة السياسية، في فترة ما قبل الاستقلال وما بعد قد انتهى إلى الإخفاق، فإنه لا يمكن اعتبار هذا الرصيد خاويا تماما، إذا ما تتبعنا المسألة في مسارها التاريخي الممتد. ولعل ذلك هو الذي حدا بأحد الباحثين، إلى القول إن:" إخفاق النظم العربية المعاصرة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية يشكل نتوءا شاذا في التطور التاريخي لوطننا العربي، الذي عاش في ظل الدولة الإسلامية الكبرى حتى نهاية العصر العباسي الأول صورة من أنقى صور المشاركة والديمقراطية في التاريخ الإنساني، ولنتذكر في هذا الخصوص مبدأ الشورى والبيعة واحترام كرامة وحرية الإنسان وحق مقاومة الطغيان"[31].

**عوامل أزمة المشاركة السياسية:**

وفقا لاعتبارات التحليل، التي تجلى من خلالها المجال السياسي، كما مر بنا تتضافر عدة عوامل ذات أبعاد مختلفة، في تشكيل هذا المجال، الذي أضحى بحكم هذه العوامل يعيش حالة الأزمة، وهي حالة

عامة، عادة ما يصطلح عليها في الأدبيات السياسية بأزمة الديمقراطية، التي يؤدي تحليليها النهائي إلى أنها مركبة من عدة أزمات، من أبرزها أزمة المشاركة السياسية، إضافة إلى أزمات أخرى كأزمة الحريات وأزمة الشرعية السياسية، وأزمة حقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

يتعلق الأمر هنا بجملة من السمات، التي تدور في الجملة حول جانبي العلاقة السياسية موضوع الدراسة، من حيث بناء الدولة القطرية باعتبارها الإطار السياسي الأشمل الحاضن لكل التفاعلات الاجتماعية، والسياسية منها على وجه الخصوص، ومن حيث جنوح الأنظمة الحاكمة نحو مركزية السلطة السياسية، المعطلة لمجمل أوجه العلاقة السياسية الأخرى، إضافة إلى ضعف وهشاشة الثقافة السياسية لدى المعارضة بوجه عام والحركات الإسلامية على وجه الخصوص، وهو ما يشير إلى ضعف الوعي بحق المشاركة السياسية، وضعف المطالبة به، وانتهاء بمحدودية دور المجتمع المدني في احتضان فعل المشاركة السياسية، أو تأطيره في المشهد السياسي بالصورة التي يؤدي فيها إلى حيوية هذا المشهد، وتكامل العلاقة السياسية فيه.

**1 الأزمة البنيوية للدولة:**

عادة ما توصف الدولة في العالم العربي والإسلامي بأنها دولة حديثة، تعود في أصولها الأولى إلى الظاهرة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة، وذلك في معرض مقارنتها بنموذج الدولة الغربية، من حيث تاريخها وطبيعة المؤسسات التي تحتضنها وتؤطر المجتمع فيها.

وعلى الرغم من أن هذا الوصف لا يصمد كثيرا أمام الذاكرة التاريخية للمنطقة، حيث تدل التجربة الحضارية للعالم الإسلامي على رسوخ مفهوم الدولة وامتداده إلى حقب تاريخية عميقة، فإنّ المنطق الذي يقوم عليه هذا البحث، باعتباره يجري من جهة في الحقبة المعاصرة، ويتناول بالدراسة ظاهرة المشاركة السياسية، من حيث رصد مختلف التأثيرات المتعلقة بها، وفي تفاعلاتها الراهنة تحديدا، يقتضي التوقف عند مظاهر الأزمة البنيوية لهذه الدولة، خاصة وهي ذات تأثير مركب، من جانب الأداء ومن جانب العلاقة مع المجتمع.

وتتجلى أهم مظاهر هذه الأزمة في العناصر الموجزة التالية:

**أولاً: ضعف مصادر الشرعية:**

وهي من أعمق المظاهر دلالة على خطورة هذه الأزمة، وفعلها المتعدي لطبيعة العلاقة السياسية، وكما يقول هدسون M. Hudson:"إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي، هي مسألة الشرعية السياسية. إن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة"[32].

ومكمن الخطورة كما يرى برهان غليون، في تعثر هذه الشرعية في أن تكون: "وعاء السياسة وطنية، أو تعكس المصالح الوطنية العامة. فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنية مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون"[33].

ويمتد تأثير هذا الضعف وآثاره المدمرة إلى مختلف جوانب الحياة، في مختلف الدول العربية وأنظمتها السياسية، مما قد يؤدي إلى انحطاط الدولة وسقوطها على غرار المصير الذي آلت إليه الدولة في نماذج الحرب الأهلية، كما جرى في لبنان والسودان، أو سقوط الدولة كما جرى في العراق، أو تلاشيها كما جرى في الصومال هي مجرد أحد أشكالها لا غير[34].

**ثانياً: ضعف البناء المؤسسي:**

تشهد الدولة القطرية حالة إرباك حقيقي جراء عدم استكمالها مقوماتها الأساسية، سواء فيما يتعلق ببنائها المؤسسي، أو باستقلالها الذاتي عن شخص الحاكم، الذي يمارس سلطة الدولة بغض النظر عن صفته وطريقة وصوله إلى السلطة، فتصير السلطة هي حاضنة الدولة وليس العكس، ويترتب على ذلك أن أي تهديد للحاضنة، ينظر إليه على أنه تهديد للدولة[35].

**ثالثاً: ضعف وهشاشة الدولة:**

على الرغم من التضخم الكبير في أجهزة الدولة، وضخامة إنفاقها العام، وتوسع أدوارها، فإن نموذج الدولة يتصف بالضعف والهشاشة في أدائها العام، على مستويات عدة. "سواء في ما يتعلق بقدرتها على خلق علاقة صحية وصحيحة مع مجتمعها، أو إيجاد إجماع عام بين مواطنيها حول القضايا العامة والكبرى، أو بقدرتها على تعبئة الموارد وتخصيصها بفاعلية، أو بقدرتها على تبني وتنفيذ الخطط والسياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، فضلا عن ضعفها في تأكيد معاني الاستقلال الوطني، وتقليص قيود التبعية للعالم الخارجي"[36].

**رابعاً: توتر العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع:**

تتجلى علاقة التوتر هذه في الفجوة الآخذة في الاتساع والتعمق المستمرين بين الدولة والمجتمع، وهي علاقة تجمع أغلب الدراسات المفسرة لها، على أن سببها يعود لعدم تمثيل الدولة بمختلف أجهزتها وممارساتها وسياساتها لمصالح وأهداف وطموحات مختلف القوى الاجتماعية المكونة لها.

وقد ترتب على ذلك، أن سيطرت الممارسات القمعية في سبيل السيطرة على المجتمع، وتعطل قنوات المشاركة السياسية المؤسسية، واستهداف الدولة ورموزها من

خلال العنف السياسي، إضافة إلى استشراء مظاهر الفساد السياسي والإداري، في ظل غلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية، وهو ما أدى في الجملة إلى عجز الدولة في المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه[37].

**خامساً: غلبة الطابع الريعي وشبه الريعي:**

تأخذ الدولة القطرية طابعا ريعيا أو شبه ريعي، بما يشير إلى أنها تحصل إيراداتها من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا ما يعزز من إمكانيات السيطرة لديها، لكونها تصبح مصدر الثروات الخاصة والموزع للخدمات والمزايا، ومصدر التوظيف والتشغيل، فيقل في ظل ذلك مطلب المشاركة السياسية. ودون فارق كبير بين الطابعين – الريعي وشبه الريعي – تعتمد الدولة شبه الريعية في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية أخرى غير نفطية، مثلما هو في الطابع الريعي، حيث تضطر هذه الدولة إلى فرض الضرائب على مواطنيها، وتبني سياسات اقتصادية تقشفية، والسماح لمواطنيها بهامش من المشاركة السياسية المحسوبة[38].

**سادساً: استشراء الفساد السياسي والإداري:**

يأخذ الفساد السياسي والإداري في الدول العربية والإسلامية طابعا هيكليا، وقد أصبح يمثل جزءا من بنية الدولة، انطلاقا من فساد القمة الذي ينخرط في ممارسته بشكل مباشر أو غير مباشر أعداد من شاغلي المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية العليا في الدولة، وانتقالا إلى الفساد على مستويات إدارية ووظيفية أدنى، أي يمتد إلى القاعدة. وتعد هذه الصور من الفساد حاجبة للفعل السياسي الديمقراطي، إذ أنه لا يُنتظرُ من دولة يشكل الفساد عنصرا في بنيتها أن تتبنى نهجا ديمقراطيا حقيقيا وجادّاً، لأن من مقتضيات ذلك إلى جانب أشياء أخرى المسؤولية والرقابة والمحاسبة والشفافية، بينما الفساد يتنافى مع كل هذه الأشياء، بل لا يستشري الفساد إلاّ في حالة غيابها أو عدم فاعليتها[39].

**سابعاً: التبعية الهيكلية للخارج:**

تلعب التبعية على غرار العناصر السالفة، دورا معيقا لقيام مجال سياسي قوامه حرية العملية السياسية، إذ لا يمكن أن تكون الدولة التابعة دولة حريات، نظرا لعلاقات الارتباط القائمة بين مصالح بعض القوى الاقتصادية والسياسية واستمرار علاقات التبعية، فتعمل النخب الحاكمة على تكريس هذه التبعية، وتستخدم القوة لمواجهة أية قوى أو تيارات داخلية ترفض هذه النوعية من العلاقات وما يترتب عليها من آثار وتداعيات[40].

**2. مركزية السلطة السياسية:**

في ظل المظاهر السالفة الذكر، يتمحور الفعل السياسي في عمومه حول السلطة السياسية التي تأخذ طابعا مركزيا، فتتقلص بذلك مساحة ودور مختلف القوى الاجتماعية، في رسم معالم الفعل السياسي، فضلا عن الأفعال الأخرى، إذ يبقى دور هذه القوى هامشيا، إذا ما قيس بأدوار السلطة المركزية، وتتجلى مظاهر هذه المركزية السلطوية في أساسين هما:[41]

- تركيز السلطة عسكريا وسياسيا وأمنيا في شخص رئيس الدولة، وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الإستراتجية الحساسة سياسيا وأمنيا، من أجل دعم وحماية السلطة، مما أدى إلى أهمية العنف و القمع في الحفاظ على الاستقرار السياسي.

- الدور المتضخم للجهاز الإداري في الاقتصاد بعد أن انتزعت الدولة لنفسها الدور الرئيسي في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، فأصبحت الدولة ربة العمل، والهيئة الموظفة الرئيسية للقوى العاملة، وقد اكتسبت الدولة عن طريق احتكار السلطة الاقتصادية قوة إضافية مكنتها من إحباط أي مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المحكم.

وفي ضوء هذا الدور المتضخم للسلطة السياسية، تتجلى أهم مظاهر النموذج التسلطي في المنطقة، مع ملاحظة أن التطورات السياسية المتلاحقة، قد أدت إلى إقرار نوع من الانفتاح السياسي المقيد، الذي سيتم تناول بعض جوانبه لاحقا، مع بقاء هذه المظاهر الأساسية راسخة في الغالب، وهي تلك التي تدور حول ما يلي:[42]

**أ.** محورية وضع القيادة ودورها في النظام السياسي، فالذي يتفحص واقع الأنظمة الحاكمة في المنطقة – مع التسليم بوجود قدر من التمايزات الشكلية – يلاحظ أن القيادة (شخص الحاكم) – أيا كانت صفته: رئيسا، أو ملكا، أو أميرا، أو شيخا- يتم الارتفاع بها تقريبا إلى مستوى"التأليه العملي"، كما أن شخصه يتطابق مع الدولة والنظام، ويعد المحور الذي تدور حوله وترتبط به – وجودا وعدما- كافة ديناميات العملية السياسية... ويترتب على ذلك وجود شبه احتكار للقوة السياسية، فالقيادة الحاكمة تحاول أن تجمع بين أيديها وتحتكر كافة مصادر القوة السياسية من خلال استتباع كافة أشكالها وتنظيماتها (أحزاب ديكورية، القوات المسلحة، الشرطة، أجهزة الإعلام.. الخ).

**ب.** غالبا ما تقيم القيادة السياسية في هذا النمط حزبا سياسيا – وحتى عددا من الأحزاب الديكورية – تستخدمه كغطاء تمارس عبره الاحتكار والهيمنة السياسية،

وتبقيه على قمته مادام يحقق لها هذا الهدف، ولكنها لا تمد بصرها أبعد من ذلك، أي لتجعل منه حزبا حقيقيا بالمعنى السياسي.

ج. يهتم هذا النمط من الأنظمة – بصفة أساسية- بالسيطرة على ما يعد البعض أدوات للقمع الجسدي: كالجيش والبوليس بأشكاله المختلفة، وأدوات القمع الفكري: كالاتصال، وأجهزة الإعلام، والتعليم، وتستخدم الثانية- بالأساس- ليمارس من خلالها الدعاية السياسية، فإذا لم تعد فعالة ارتكن للأولى التي تعد الوسيلة الفعالة للحفاظ على بقاء النظام السياسي الحاكم.

د. يعلن هذا النمط من الأنظمة السياسية التسلطية أن معيار شرعيتها هو الكفاءة والقدرة على الإنجاز وتحقيق الاستقرار، ويلاحظ أن أي تحليل جاد لمحتوى الخطاب السياسي للقيادات الحاكمة في المنطقة سوف يصل إلى أن هذه هي المؤهلات والبرامج التي تتقدم بها للتجديد ونيل الثقة.

هـ. تجد الأنظمة السياسية التي تنتمي إلى هذا النمط- عادة- سندها الأخير خارج الحدود، أي في القوى والإرادات الأجنبية، وذلك لاعتبارات مختلفة.

وعلى الرغم من الصفة السلبية المصاحبة لهذه المظاهر، المتمثلة كما أشرنا سالفا في الطابع الشخصي، فإنّ ما يترتب عنها من نتائج يعد زيادة في سلبية الفعل السياسي، حيث أصبحت هذه النتائج محورا للعمل السياسي، ومؤشرا سلبيا لعلاقة المواطن بسلطته، ومن أهمها: (43)

- القطيعة المتزايدة بين الدولة والمجتمع.
- انعدام الثقة بين الحكام والمحكومين.
- تنامي العنف الشعبي ضد سياسات السلطة، وزعزعة أسسها، حتى أصبحت لغة القوة هي اللغة الوحيدة في التعامل بين جميع الأطراف.

وفي ظل هذا الواقع السلطوي بمظاهره المتعددة، ونتائجه الحادة لرسوخ الفعل السياسي، على أسس من الشرعية السياسية، والتمثيل الديمقراطي الفعلي، يبقى لنا أن نشير بما فيه الدلالة لأهم الخصائص التي انطبعت بهذا الفعل، وشكلت بصورة أو بأخرى أهم تجلياته، وهي كما يلي: (44)

1. الممارسة الشخصية للسلطة، أو ما يسمى بـ" تشخيص السلطة"، بمعنى تمتع الرئيس بسلطة شخصية مطلقة في صنع القرارات، على الرغم من الوجود الشكلي للمؤسسات السياسية.
2. الاقتراب من الرئيس كمحدد للتأثير السياسي.

3. انعدام الرسمية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمع والدولة، ليتم الأمر في إطار العلاقات الشخصية.

4. الصراع المتوازن، بمعنى لجوء القائد إلى إثارة الصراعات والانقسامات بين أعضاء النخبة السياسية (الدائرة الضيقة)، لمنع ظهور بؤر ومراكز للقوة والتأثير مستقلة عن شخص القائد مع إتباع الأسلوب نفسه مع المعارضة لمنع تكتلها في جبهة قوية معارضة، أو في التعامل مع الجيش، وبخاصة عن طريق إقامة تنظيمات شبه عسكرية لموازنة وضبط قوة الجيش.

5. القوة العسكرية: وتعني أمرين: أولهما، اعتماد القيادات العربية على الجيش والتنظيمات شبه العسكرية لحماية وتأمين استمرارها في الحكم، وقمع الاضطرابات التي تعجز قوى الأمن عن مواجهتها. وثانيهما، تأسيس بعض القيادات العربية لشرعيتها على أساس ما أظهرته من بسالة وتحد في المعارك والحروب.

6. التبرير الديني للسلطة، بمعنى تأسيس ممارسة السلطة على المنطق الديني – الإسلامي، على سبيل المثال استناد القيادة الأردنية والقيادة المغربية على الانحدار من نسل النبي صلى الله عليه وسلم، واستناد القيادة السعودية إلى المبادئ الوهابية، واستناد القيادة العمانية إلى المذهب الإباضي، فضلا عن تظاهر القيادات العربية كافة بأن سياساتهم تتفق مع القيم الإسلامية.

### 3.ضعف الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية من أهم المحددات الأساسية للمشاركة السياسية بوجه عام، ذلك أن هذه الأخيرة ترتبط بما يستقر في الثقافة السائدة من تقدير لأهميتها وقيمتها، وهل هي من القيم الأساسية أم من القيم الهامشية؟. فتغدو الثقافة السياسية من ثمّة إما ثقافة مشاركة أو غير مشاركة.

وعلى الرغم من أن المخزون القيمي للثقافة في العالم العربي والإسلامي، يزخر بكثير من القيم الراسخة، التي تم بيانها فيما سلف، والتي يُفترض أن تكون الثقافة السياسية في ظلها ثقافة مشاركة، كقيم التسامح والحرية والعدل والشجاعة والمسؤولية وما إلى ذلك، فإنّ الإطار السياسي العام كما أشرنا إليه سلفا، لا يساعد على إبراز هذه القيم، بل أكثر من ذلك هو أفولها أو تغييبها كي لا تكون مصدرا لتجليات الفعل السياسي في أبعاده المختلفة، وتبقى العبرة كما يشير كل من علي الدين هلال ونفين مسعد بطبيعة الظروف والقيادة السياسية التي تساعد على إبراز مجموعة معينة من القيم على حساب غيرها[45].

و موازاة مع هذا تنتشر ثقافة سياسية تحمل قيماً - بشكليها التقليدي والحديث

- لا تشجع على تبني الديمقراطية كنظام سياسي، بل إنه كما يقول برهان غليون: " يكاد يكون هناك إجماع، على أن هذه القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية، إن لم تكن بعيدة عنها. والقيم الحديثة المرتبطة بالنظم التي ترسخت أركانها منذ الاستقلال أكثر بعدا عن الديمقراطية من القيم التقليدية، بالرغم من المظاهر. فإذا كانت نقاط الضعف في منظومات القيم التقليدية نابعة مما كانت تعكسه وتعبر عنه من ذبول للروح المدنية، أي لروح الاجتماعي المدني السياسي وبالتالي من نزوع عميق إلى الانطواء على الذات، والأسرة والقبيلة والحي والطائفة والمدينة والقطرية الضيقة، وهو نزوع مدمر، ومانع من نشوء أي مفهوم فاعل للمصلحة العامة والوطنية، فإن عيب القيم الحديثة، كما تجلت في المجتمعات العربية، نابع من أنها تفتقر إلى الجذور الشعورية والتاريخية العميقة، وتتحول بالتالي إلى قيم استهلاكية، أي إلى وسائل تُستخدم لتلبية المطالب الأنانية والشخصية النابعة من الانطواء المذكور والعصبيات المرتبطة به. إن مشكلتها الرئيسية أن أحداً لا يؤمن بها إيمانا حقيقيا، والكل يستخدمها كواجهة للتغطية على قيم الأنانية والسوقية، والنفعية السطحية والفردية المريضة"[46].

ومن الناحية النظرية، يُفترضُ أن تلعب الثقافة السياسية دور المعزز لعملية التحول الديمقراطي، غير أنّ استصحاب عناصر التحليل السابقة من أزمة الدولة القطرية، ومركزية في السلطة السياسية، ومحدودية دور المجتمع المدني كما سيتم بيانه لاحقا، في ظل دور القيم المعيق كما أكده غليون في الفقرة السابقة، يقودنا إلى القول: إنّ كل هذه العناصر لم تسمح ببروز ثقافةٍ سياسيةٍ مرسخةٍ لتحولٍ ديمقراطيٍ حقيقيٍ، بل إن ما هو منتشر منها، يكرس ويعيد إنتاج ممارسات التسلط والاستبداد، والرضوخ والرضا بالهامش المتاح من العمل السياسي، وسيادة ثقافة العزوف عن المشاركة السياسية.

ولذلك تتجلى ضمن الوجه الثاني للعلاقة السياسية - المعارضة السياسية بشكل عام- ثقافة سياسية من خلال نفس المنطق القائم على الاستبداد في الوجه الأول – الأنظمة الحاكمة- كونها تستجيب له وتشكل في المحصلة علاقة استبدادية، ففي مقابل إرادة التسلط والاستبداد يأخذ الجانب الآخر من العلاقة، الصور السلبية المبينة أعلاه، وكما يلاحظ سيف الدين عبد الفتاح، فإن: " العلاقة الفرعونية في سمتها الاستبدادية بدأت تتسرب للواقع العربي والإسلامي ببعض خطوطها، من حيث الرضا بالطواغيت... والطغيان وفق هذه السمة الاستبدادية ليس إلا إرادة فاعلة في التسلط

وطاعة جاهلة وانقيادا قابلا لفعل التسلط فبين الفاعل والقابل استخفاف وطاعة"[47].

في ظل هذا الوضع القائم ضمن محوري إرادة التسلط والقابلية له، يتم تقدير الثقافة السياسية، على أساس أنها ثقافة ضيقة، ترتبط أكثر بعملية التعبئة ليعود بعدها المواطن إلى سلبيته[48].

ويعود تفسير هذه السلبية إلى عدم الاعتقاد وعدم الاقتناع بجدوى المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية ككل، وحسب تصور برهان غليون للمسألة فإنّ: " هناك بين من يتحدث اليوم عن الديمقراطية في الوطن العربي من يعتقد أن الموضوع يتعلق بمادة للاستهلاك الشعاراتي، ليس له معنى ولا مضمون حقيقي، وهناك من يعتقد أن الديمقراطية يمكن أن تكون شعارا مفيدا للتخفيف من احتكار السلطة الراهنة، لكنها لا يمكن أن تحظى في الوطن العربي بالتطبيق الحقيقي، نظرا إلى غياب الإرادة أو الوعي الديمقراطي، وهناك من يعتقد أن الديمقراطية يمكن أن تؤلف في الوقت الراهن وسيلة للتغطية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الرسمي في هذا المجال أو ذاك، ومن ثمّ أن تكون متنفسا للناس في جو الضائقة الراهنة. وليس هناك إلاّ فئة قليلة من السكان، وأصحاب الرأي من يعتقد بالفعل بالديمقراطية وبإمكانية تحقيقها... وأن تمثل القيم الديمقراطية هو وحده الكفيل بتأمين شروط نشوء سلطة مستقرة، وعقلانية قادرة على ضمان مشاركة الناس"[49].

وعلى ما يبدو فإنّ مسألة رسوخ الثقافة السياسية لإحداث أي تحول ديمقراطي حقيقي، أمر من الضرورة بمكان، غير أن مسار التجربة المعاصرة، في العالم العربي والإسلامي لا يسعفنا في الحكم عليها بالإيجاب، في ظل ما يسميه برهان غليون بتشوش الوعي[50]. ذلك أنّ: " المسيرة الديمقراطية لا تزال بحاجة إلى بلورة مفهوم الممارسة الديمقراطية في البيئة العربية، أي إلى توطين الفكرة والرؤية والمفهوم، بقدر ما هي بحاجة إلى تنمية القيم والمثل المرتبطة بها. ولو دققنا النظر بحقيقة الثقافة السياسية لجيل النخبة الحاكمة اليوم... وبالقيم التي استلهمتها في حكمها... لأدركنا، دون أي شك، أن ما نعيشه اليوم وما وصلنا إليه في أوضاعنا السياسية... ليس غريبا، ولا مستحيل التفسير. ولهذا فإن العمل على صعيد تطوير الوعي السياسي ما يزال ضرورياً وأساسياً جداً، وأن النضج السياسي لم يتحقق بعد في هذا المجال "[51].

وعلى العموم فإنّ تجاوز وضع ما يجب أن يكون عليه الحال، إلى حدود ما هو كائن فعلا، في معظم الدول العربية والإسلامية، من أجل اختبار مدى توفر هذا الوعي السياسي، يُنبِّئُنَا عن اختلال العلاقة

السياسية، لصالح النخب الحاكمة على حساب النخب المحكومة، حيث يبرز لنا هذا الواقع انقسامه إلى نخب أو جماعات سياسية خارج دائرة الحكم، تؤمن بالمشاركة وبأهميتها، ولكن ليس لها القدرة على تحويل هذا الاهتمام إلى واقع، نظرا لقيود وحدود المشاركة السياسية والقانونية والمالية وغيرها، ونخب سياسية حاكمة، لديها القدرة والوسائل على الانتشار داخل الجماهير، ولكنها لا تؤمن بالمشاركة و لا تهتم بها بالدرجة الكافية، ومن ثم فهي تستغل إمكانياتها لنشر ثقافة عدم المشاركة أو مشاركة التأييد أو المشاركة السطحية التي تهدف إلى التثبيت والتدعيم والمحافظة في مقابل التعديل والتغيير والتطوير، وتبقى مع ذلك كله القضية مرتبطة بمدى إيمان النخبة التي تمتلك إمكانيات ووسائل نشر ثقافة المشاركة بمبدأ تداول السلطة، مما يدفعها إلى تخفيف أو إزالة قيود الانتشار أمام النخب خارج الحكم من ناحية واستخدام إمكانياتها الذاتية لحث المواطنين على المشاركة من ناحية أخرى. وهي معادلة صعبة واختبار حقيقي لدعاوي الديمقراطية واتساع نطاق المشاركة[52].

**4. عدم فاعلية المجتمع المدني:**

غني عن البيان الدور الذي يحتله المجتمع المدني، بمؤسساته المختلفة السياسية منها والاجتماعية عامة، في دفع عملية التحول الديمقراطي، بل إن أمر رسوخ تقاليد ديمقراطية حقيقية، مرهون بمدى نضج هذا المجتمع سواء في بنيته الداخلية أو في أدواره الاجتماعية، وهو ما يؤدي في الجملة إلى بروز تقاليد سياسية تزدهر في ظلها ثقافة المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من رسوخ فكرة المجتمع المدني أو ما يدل عليها في التراث العربي الإسلامي، فإنّ مسار التجربة المعاصرة أفضى إلى عدم فاعليته، في أن يكون المؤطر الحقيقي للتحولات الاجتماعية والسياسية منها على وجه التحديد.

ويمكن أن نقول في هذا الإطار، أن فكرة المجتمع المدني فكرة نسبية، وهي ليست حكرا على الغرب الرأسمالي، مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى. فهذه الظاهرة عرفتها خبرات مجتمعات ودول عديدة، لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين. وقد تطور ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالته على استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة، ما يمكن أن نسميه اصطلاحا "المجتمع الأهلي" في التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي[53].

ومع تأكيدنا على رسوخ هذه الفكرة، فإنه من اللازم أن نلفت النظر، إلى أن عدم الفاعلية المشار إليها، لا تعود للإطار السياسي الضابط للعلاقة بين المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي فحسب، مثلما سيتم بيانه لاحقا، بقدر ما يعود إلى البنية الهيكلية للمجتمع المدني ذاته، التي يستمر فيها التأثير المتزايد للتكوينات الاجتماعية التقليدية (العشائرية والقبلية والطائفية) في الحياة السياسية، وشيوع ظاهرة ترييف المدينة*، وتراجع دور المدينة التي لعبت دورا تاريخيا، في الدول الأوربية، في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته وتطورها، واحتضان حركته على نحو فعال باتجاه المسألة الديمقراطية، مما يؤدي إلى عدم فاعلية المجتمع المدني، لتعلق الأمر بانتفاء وإقصاء فكرته في الواقع العربي والإسلامي[54].

وفي إطار النظرة المعاصرة للمجتمع المدني، تفصح العديد من الدراسات، عن محدودية دور المجتمع المدني في أن يمثل عامل حراك سياسي، في مجتمعات بيئة الدراسة، ويؤكد في هذا الشأن الدكتور أحمد شكر الصبيحي، في دراسته لمستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في معظم الوطن العربي، تتسم بالتوتر في الغالب، بل يمكن القول بالانقطاع[55].

وحسب حسنين توفيق إبراهيم، فإن استعراض العديد من الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية، يكشف أن هناك تفاوتات بين الدول العربية من حيث وجود المجتمع المدني ودرجة تطور تنظيماته ومدى فاعليته وتأثيره في الحياة السياسية[56].

ويمكن أن نؤكد مرة أخرى على اختلال التوازن بين الدولة والمجتمع، كعامل من أهم عوامل عدم فاعلية المجتمع المدني، ففي ظل الأزمة البنيوية التي تعاني منها الدولة في المنطقة، يظهر سلطان الدولة الممتد، وهنا تبرز مشكلة المجتمع المدني التي تتركز في: "انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ"دولنة" المجتمع، ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعية تحد من سلطاتها"[57].

ومن هذا المنطلق يلاحظ أن الدولة تتبنى سياسة قوامها الاحتكار والمصادرة، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات المتفاوتة في شكل تطبيقها من دولة إلى أخرى، ومن أهمها:[58]

أ. السيطرة على الحكومة وحل البرلمان والمجالس المنتخبة وإعادة تشكلها بحسب إرادة السلطة، أو التدخل في العملية الانتخابية بما يؤدي إلى تشويه التمثيل الشعبي.

ب. إلغاء التعددية السياسية والتضييق على الأحزاب ومنعها من العمل العلني، ودفعها باتجاه العمل السري، كنتيجة للرفض المبدئي للحزبية كما هو واقع الحال في بلدان الخليج العربي، مما أفقد أي شرعية لمعارضة علنية، وترافق هذا مع تعليق الدستور، علما أن كثيرا من الدساتير العربية ولدت معطلة.

ج. العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، مما يحول دون السماح بأية أدوار لمؤسسات المجتمع المدني.

د. تفكيك النقابات والاتحادات والمنظمات وجعلها أجهزة ملحقة بالسلطة والسيطرة الكاملة عليها، أو تكوين مؤسسات بديلة منها.

هـ. توظيف الإعلام للتلاعب بالجمهور وقناعاته باستخدام حجج وأغطية مختلفة.

و. توسيع الأجهزة الأمنية وإطلاق يدها في المجتمع، مما يجعلها دولة داخل دولة.

ز. اعتماد بعض النظم العربية آلية التعبئة الجماهيرية من خلال أبنيتها المكرسة لكسب التأييد الشعبي والمساندة الجماهيرية الواسعة. وإشكالية التعبئة أنها لا تتيح لمؤسسات المجتمع المدني المتعددة المشاركة الحرة والفعالة في أطر هذه الأنظمة، حيث تكون موجهة من قبلها لأجل تأدية وظيفة هامشية لا تمت بصلة لأغراض وجودها الحقيقية، وهي آلية بعيدة كل البعد عن الآليات الديمقراطية في العمل السياسي. لأنها لا يمكن أن ترقى إلى مستوى المشاركة السياسية، ولا يمكن أن تعوض منها أو تحل محلها، بل إنها عائق أمام المشاركة الجماهيرية لأنها مشاركة محكومة ومحددة من حيث مدى هذه الأنظمة ونطاقها وليست مشاركة حقيقية.

وفي الجملة يمكن القول إنه: "من حيث العلاقة مع السلطة، فإن هذه المنظمات عادة ما تعاني درجات متفاوتة من تدخل السلطة في شؤونها، بدءا من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مرورا بتوجيه أنشطتها وتعيين بعض ممثليها في الجمعية لهذا الغرض، وانتهاءا بتجميد عملها وأحيانا بحلها وتعقب ناشطيها"[59].

وأمام تغول دور الدولة، على اختلاف الدرجات والمستويات بين الدول العربية، فإن واقع المجتمع المدني ذاته، يكشف عن هشاشةٍ وضعفٍ أداؤه تحولان دون أن يكون مجالا سياسيا لفعل ديمقراطي حقيقي، وأدل على ذلك من واقع المعارضة السياسية التي تشهد أزمة مع ذاتها، كما يشير إليه عبد الإله بلقزيز[60].

وعلى العموم فإنه يمكن فهم هذه الهشاشة وهذا الضعف في ضوء القضايا والإشكالات التالية:[61]

**القضية الأولى:** غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، التي تعاني غياب أو ضعف التماسك الداخلي نتيجة لكثرة الانشقاقات والانقسامات داخلها، مما يضعف فاعليتها ويقلص من صدقيتها لدى الرأي العام، ويحد من دورها في التنسيق مع الأحزاب الأخرى بشأن عمل مشترك يستهدف تفعيل دورها في التعامل مع السلطة وتعزيز دورها في الحياة السياسية. وإلى جانب ذلك هناك اتجاه إلى تسييس العمل النقابي، مما يسهم في خلق انقسامات وصراعات، تكون محصلة للصراع والتنافس بين بعض الأحزاب والتيارات السياسية.

**القضية الثانية:** تمويل تنظيمات المجتمع المدني، حيث تبقى قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني إحدى أبرز الإشكالات والعقبات المرتبطة بنمو المجتمع المدني وتطوره في الوطن العربي، وخاصة أن الدولة في العديد من الحالات تستخدم سلاح التمويل لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني التي تتلقى هذا التمويل، ما يفقدها استقلاليتها، ويجعلها في العديد من الحالات مجرد امتدادات لأجهزة الدولة. كما تثار في هذا الشأن مسألة التمويل الأجنبي التي تثير إشكالات معقدة تؤدي في كثير من الحالات إلى حجب الشرعية عن المؤسسات المستفيدة من هذا التمويل.

**القضية الثالثة:** تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات المجتمع المدني، والملاحظ أنه على الرغم من أن تنظيمات المجتمع المدني ترتبط في الأساس بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم على أسس إنجازيه حديثة، كالتعليم والمهنة والدخل والطبقة... الخ، إلا أن الواقع الاجتماعي في العديد من الدول العربية قد انعكس على بنية بعض تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، وبالتالي فإنه بدلا من أن تسهم الأحزاب في تقديم بدائل موضوعية حديثة للانتماء على النحو الذي يقلص من الانقسامات الرأسية التي تمثلها الانتماءات الأولية، أصبحت هذه الأحزاب أدوات لتكريس هذه الانتماءات. وأكثر من ذلك أن بعض الأحزاب والتجمعات السياسية تتجه في لحظات معينة إلى إحياء الانتماءات الأولية، وبخاصة خلال الانتخابات البرلمانية، لتدعيم قاعدة التأييد السياسي لها.

وهكذا يمكن القول إن هذه الأسباب في تجلياتها المختلفة، وسواء ما تعلق منها بطبيعة النظم السياسية، أو بالمشاكل البنيوية للدولة، أو بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاته، تؤكد محدودية هذا الأخير في تعزيز عملية التطور الديمقراطي على وجه العموم.

**الخاتمة:**

انطلاقا من محاور التحليل السابقة، تتجلى أهم الآثار في إطار أزمة عامة تشكل أزمة المشاركة فيها أحد أبعادها الرئيسية هي أزمة الديمقراطية، حيث تظهر لنا دلائل الواقع السالفة الذكر أبعاد ها الرئيسية على أكثر من صعيد، هي كما يلي:[62]

1. على صعيد الأنظمة العربية والتنظيمات السياسية التي تعتمد عليها يتراوح فيها تحريم الرأي الآخر وقمع القوى السياسية الأخرى من عدم الرضا حتى يصل إلى التصفية الجسدية.

2. اختلال العلاقة بين السلطة وبين الجماهير ناجم إما عن رفض مبدئي لدور الطبقات الشعبية في الممارسة السياسية الإيجابية، وإما عن قناعة بعدم مقدرة الجماهير الشعبية على قيادة زمام نفسها ومن ثم لابد أن تنوب عنها النخبة في إدارة شؤون الحكم، وإما عن خوف النخبة من القوى الشعبية التي قد تكون - لو أتيحت لها الفرصة- ذات اختيارات سياسية مغايرة.

3. إن معظم القوى السياسية العربية، تتسم غالبا بازدواجية واضحة في سلوكها السياسي وتتناقض غالبا ممارساتها مع الشعارات التي تطرحها، فمعظم هذه القوى يطرح الديمقراطية وينادي بها، وعندما يصل إلى السلطة ينفرد بها ويحارب القوى الأخرى ويقمعها بل ينتقل قمعه إلى الجماهير أيضا.

تتعلق إذن أهم أبعاد أزمة المشاركة السياسية ضمن هذا الإطار، بما أشرنا إليه سلفا بغياب الوعي الديمقراطي، ويكون من نتائج ذلك، تقلص مساحة المشاركة السياسية، وضيق شرائحها، جراء انتشار ثقافة سياسية غير مشاركة، وإضافة إلى ذلك فإن هذه المشاركة عادة ما تأخذ الطابع الشكلي الموسمي، الذي يأخذ في مجمل أبعاده شكلا تعبويا لإظهار المساندة الشعبية، وفي الجملة تكون لهذه الأبعاد آثار بالغة على المشاركة السياسية، وهي تعكس في الجملة حالة الانفصام النكد بين المخزون القيمي الذي تدل مؤشراته على جعل المشاركة من الأخلاق العامة التي يقوم عليها المجتمع ودلائل الواقع التي تشير إلى نفي المشاركة وحجبها من الإطار السياسي فضلا عن فضائها العام.

**الهوامش:**

(1)إبـــراهيم مـــدكور، معجـــم العلـــوم الاجتماعيـــة. القـــاهرة: الهيئـــة المصـــرية للكتاب، 1975، ص 545.

(2) ســـعد إبـــراهيم جمعـــة، الشـــباب والمشـــاركة السياســـية. مصـــر: دار الثقافـــة للنشر والتوزيع، 1984، ص30.

(3) David Sears, " Political Socialization". in: Fred Greenstein & Nelson Polsby (eds), Hand book Of Political Science, Vol.2, Massachusetts: Addison Wesley Publishing Company, 1975, p 95.

(4) كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة. القـــاهرة: مركـــز الدراســـات السياســـية بالأهرام، 1979، ص 340.

(5)Verba, Nie, Participation and Political Equality: A Seven Nations Comparison. London: Cambridge University Press, 1978, p46.

(6)فيليـب بـرو، علـم الاجتمـاع السياسـي. (ترجمة د. محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسســـة الجامعيـــة للدراســـات والنشـــر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص 301.

(7) Samuel P Huntington & Joan Nelson, No Easy Choice: Political Participation in developing countries. London: England Harvard University Press, 1979, p3.

(8)Ibid. PP 5-8.

(9)محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسـلام وإعـلان الأمـم المتحـدة. ط3، مصـر: دار الكتب الإسلامية، 1984، ص 243.

(10)محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان: ضـــرورات...لا حقـــوق. ط1، القـــاهرة: دار الشروق، 1989، ص28.

(11)سـيف الـدين عبـد الفتـاح إسماعيـل، النظريـة السياسـية الإسـلامية مـن منظـور حضـاري إسـلامي. الأردن: المركـز العلمـي للدراسات السياسية، ط1، 2002، ص 366.

(12) رواه أحمد والترمذي.

(13) رواه الإمام أحمد في مسنده.

(14) جمال نصار، " وجوب الأمر بالمعروف والنهـــي عـــن المنكـــر"، مجلـــة الرســـالة. العـدد10، فبرايـر، مـارس، أفريـل، 2004، ص 93.

(15)سـيف الـدين عبـد الفتـاح إسماعيـل، النظريـة السياسـية الإسـلامية مـن منظـور حضاري إسلامي. مرجع سابق، ص 365.

(16) محمد رشيد رضا، تفسير المنار. بيروت: دار الفكـــر للطباعـــة والنشـــر، ط2، د. ت نشـر، الجـزء الرابـع، ص 34،35، في جمـال نصار، مرجع سابق ،ص 93.

(17) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين. القـاهرة: دار الغـد العربـي، 1987، الجـزء الثـاني، ص 1193، نقـلا عـن جمـال نصـار مرجع سابق، ص 93.

(18)عبـد القـار عـودة، التشـريع الجنـائي في الإسـلام. القـاهرة: مؤسسـة الرسـالة، ط 13، 1994، الجزء الأول، ص 497.

(19) سيف الدين عبد الفتاح، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 370، 371.

(20) نفس المرجع السابق، ص 373، نقلا عن الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام. القاهرة: دار الحديث، د .ت ، ج1، ص 142.

21أحمد شوقي الفنجري، الحرية السياسية في الإسلام. الكويت: دار القلم، ط2، 1983، ص51.

(22) سيف الدين عبد الفتاح، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 383.

(23) بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص 98.

(24)نفس المرجع السابق، ص ص 99 - 120.

(*) العلاقة الفرعونية أو الفرعونية السياسية، اصطلاح سياسي يشير إلى النمط الاستبدادي والتسلطي في ممارسة الحكم، ويقدم الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، الرابطة السياسية الإيمانية في مواجهة الرابطة السياسية الفرعونية، في إطار تحليله لسمات وخصائص الواقع العربي والإسلامي المعاصر. يراجع في هذا الشأن: سيف الدين عبد الفتاح، النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي. مرجع سابق، ص 253- 314.

(25) حامد عبد الماجد قويسي، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص 36.

(26) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التحديات السياسية الحضارية للعالم الإسلامي مع إشارة للتحديات السياسية الداخلية"، في مركز الحضارة للدراسات السياسية، أمتي في العالم. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص 101.

(27) حامد عبد الماجد قويسي، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية، القاهرة: مركز الإعلام العربي، ط1، 1995، ص ص 36- 38.

(28) عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص 19.

(29) نفس المرجع السابق، ص ص 20- 25.

(30) نفس المرجع السابق، ص 26.

(31) جلال عبد الله عوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، في علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 1998، ص 64.

(32)Michael c. Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy. London: New Haven, CT: Yale University Press, 1977, P 2.

(33) برهان غليون، "في الدولة الحديثة، القطرية والقومية، وعناصر نقدها"، جريدة الحياة، 1997/8/28. في حسنين توفيق، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 3.

(34) حسنين توفيق ، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 3.

(35)نفس المرجع السابق، ص 58.

(36)نفس المرجع السابق، ص 59

(37) نفس المرجع السابق، ص 60.

(38)نفس المرجع السابق، ص 64.

(39)نفس المرجع السابق، ص 68.

(40)نفس المرجع السابق، ص 62.

(41)خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص 74.

(42) حامد عبد الماجد قويسي، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية، مرجع سابق، ص 39- 43.

(43)خميس حزام والي ، مرجع سابق، ص 87.

(44) نفس المرجع السابق، ص ص 94، 95.

(45) علي الدين هلال و نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، 2008، ص 125.

(46) برهان غليون، "الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو"، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي. مرجع سابق، ص 119.

(47) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي. مرجع سابق، ص ص 303، 304.

(48)علي الدين هلال و نيفين مسعد ، مرجع سابق، ص 128..

(49) برهان غليون، "الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو"، مرجع سابق، ص 129.

(50) نفس المرجع السابق، ص 131.

(51) نفس المرجع السابق، ص 136.

(52) بسيوني إبراهيم حمادة، استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية.مرجع سابق، ص ص 25، 26.

(53) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 28.

(*) يعود تفضيل بعض الباحثين استخدام مفهوم المجتمع الأهلي بدل مفهوم المجتمع المدني، إلى هذا السبب، باعتبار أن الأول لا يقيم تمييزا بين الريف والمدينة، ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة، وهو ما يتلاءم مع واقع المجتمعات العربية والإسلامية، ذات التكوين الاجتماعي التقليدي، وشيوع ظاهرة ترييف المدينة.

(54)حسنين توفيق، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 163.

(55) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 119.

(56) حسنين توفيق، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 167.

(57) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 134.

(58) نفس المرجع السابق، ص ص 136- 138.

(59) علي الدين هلال و نيفين مسعد ، مرجع سابق، ص 183.

(60) عبد الإله بلقزيز، المعرضة والسلطة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 27.

(61) حسنين توفيق، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص ص 187- 189.

(62)خالد الناصر، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في علي الدين هلال وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 49.

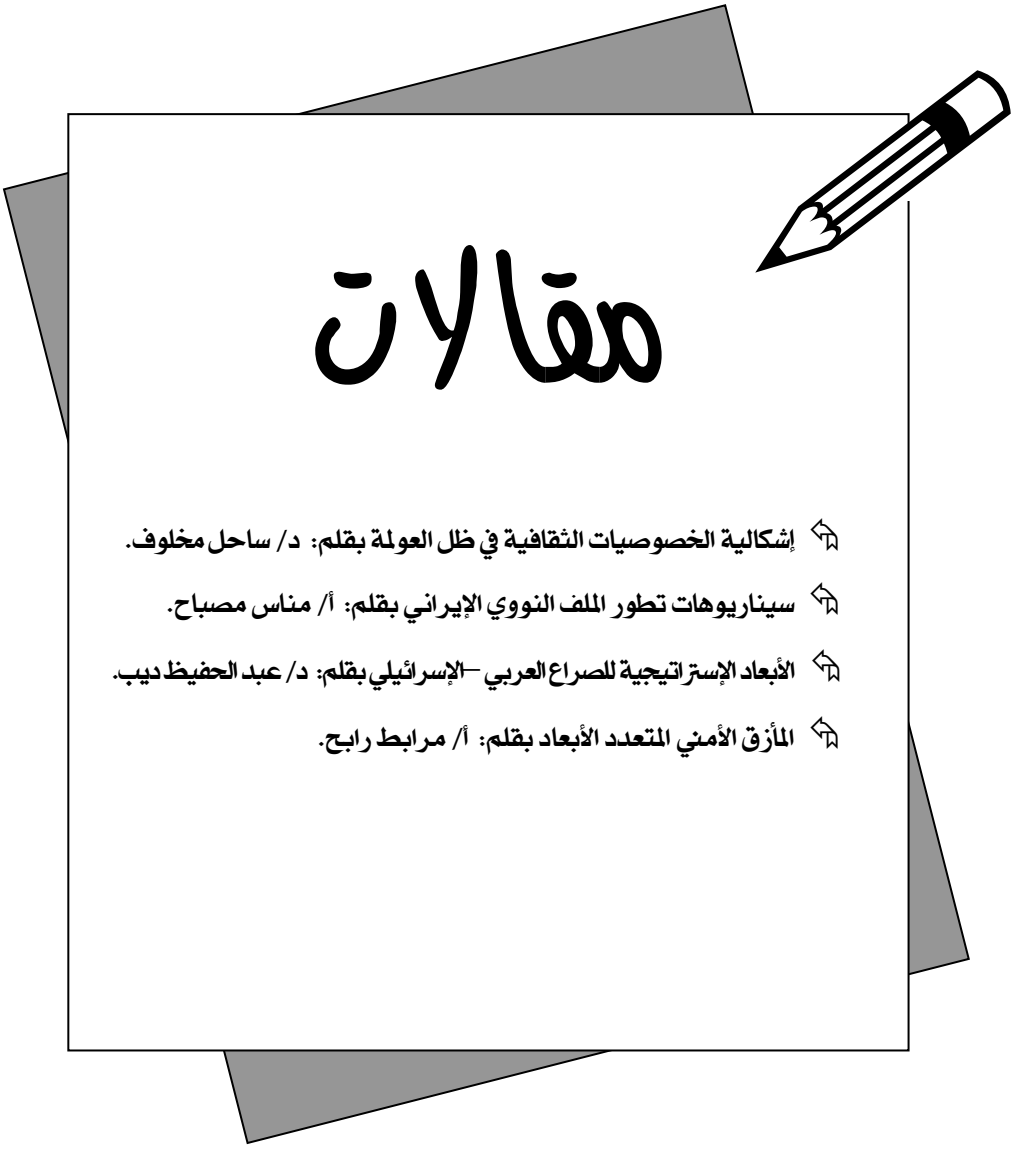

# مقالات

- إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة بقلم: د/ ساحل مخلوف.
- سيناريوهات تطور الملف النووي الإيراني بقلم: أ/ مناس مصباح.
- الأبعاد الإستراتيجية للصراع العربي –الإسرائيلي بقلم: د/ عبد الحفيظ ديب.
- المأزق الأمني المتعدد الأبعاد بقلم: أ/ مرابط رابح.

# إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة

د/ ساحل مخلوف

إن الحديث عن العلاقات الثقافية الدولية يعني بالضرورة الحديث عن جوهر وطبيعة النظام الثقافي الدولي (l'Ordre Culturel International)، الذي يشمل المجال الثقافي والإعلامي والمعرفي والتكنولوجي والحضاري.

كما أن الحديث عن العلاقات الثقافية الدولية أو النظام الثقافي الدولي لا يمكن أن يكون دون الإشارة إلى التداخل والتأثر الذي هو قائم مع النظام الاقتصادي الدولي والنظام السياسي الدولي، بحيث تشكل هذه الأبعاد الثلاثة الأساسية في العلاقات الدولية أهم المجالات التي برزت فيها بوضوح تداعيات مسارات العولمة الراهنة.

وتبعا لذلك فإن العلاقات الثقافية الدولية تتميز بصيغتها الجدلية القائمة بين الخصوصيات الثقافية والعولمة، وتبرز أيضا بشكل جلي في الشرخ الذي تعزز في ظل العولمة الثقافية بين الشمال والجنوب سواء من وجهة نظر ثقافية أو إعلامية أو تكنولوجية، وكل ذلك سوف نحاول إبرازه من خلال المحاور الموالية.

**المحور الأول: تفاقم الفجوة بين الشمال والجنوب**

شكل النقاش حول موضوع الفجوة والشرخ بين الشمال والجنوب إحدى أهم المواضيع التي استقطبت اهتمام الباحثين منذ السبعينات إلى يومنا هذا، علما وأن هذا النقاش انصب دوما حول طبيعة العلاقات الثقافية الدولية التي يميزها الجدل بين الصراع والحوار، وحول إشكالية إعادة بناء نظام إعلامي وثقافي دولي جديد قائم على أسس متوازنة في كل أبعاده المادية والمعنوية، ومدى إمكانية الاستفادة العادلة والمتوازنة بين الشمال والجنوب فيما يتصل بالثورة التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية التي شهدت تطورا مستمرا ومهما إلى غاية الوقت الراهن.

وإذا كانت ثورة الاتصال والمعلومات في ظل العولمة الراهنة قد حولت العالم إلى قرية إعلامية صغيرة فإنها أيضا لم تتمكن من تقليص حجم الفجوة والشرخ الذي كان قائما

بين الشمال والجنوب، بل تفاقم الوضع إلى درجة أن الأمر أضحى اليوم يشكل أحد التحديات الأساسية التي تواجه العولمة الثقافية. فالفجوة الفاصلة بين الضفتين أصبحت اليوم متعددة الأبعاد من حيث إنها مرتبطة بالنمطية القيمية النهائية التي تسعى الدول الغربية إلى فرضها على المستوى العالمي تبعا لتفوقها المادي والتقني ونظرا لغياب مشاركة الدول الجنوبية بحكم ظروفها المعبرة عن تخلفها، زد على ذلك فإن الفجوة أيضا أصبحت "فجوة رقمية" (Fossé numérique) كون أن القوى الشمالية الكبرى تعد المتحكمة في الثورة التكنولوجية والمعرفية مما سمح لها بتحقيق تطور تقني وعلمي كبير لم يسبق له مثيل في التاريخ.

كما كان أيضا للثورة التكنولوجية التي شهدتها وسائل الإعلام والاتصال أثرا مهما في تعزيز الهوة بين الشمال والجنوب من حيث امتلاك تلك التقنيات المتقدمة ومن حيث استخدامها، ومن المظاهر السلبية لتلك الفجوة أيضا نقل قيم وطرق حياة مغايرة تستمد أصولها من أوعية حضارية مختلفة، وانتشار مخاطر التشوه الثقافي خصوصا بالنسبة للمجتمعات التي تعيش أزمات في هوياتها الثقافية.

لكن ذلك لم يمنع من أن الثورة التكنولوجية كان لها مظاهر إيجابية مكنت الإنسان من تخطي الحدود الضيقة للإعلام المحلي، وتوسعت مسألة حرية تلقي البرامج والمنتوجات الإعلامية المختلفة التي تتدفق عبر القنوات القضائية الأجنبية، علاوة على ذلك فقد شهد قطاعيا الإعلام والاتصال نقلة نوعية وجذرية نتيجة للتمازج الذي وقع بين وسائل الإعلام والاتصال المكتوبة والمسموعة والمرئية من جهة وشبكة الانترنت من جهة أخرى، الأمر الذي أثر أيضا على نطاق الرسالة الإعلامية والاتصالية ونوعية إرسالها نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية[1].

إن العولمة الثقافية لم تقضي على الفجوة التي كانت تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فهي بذلك تكون بمثابة عولمة غير متوازنة وغير عادلة وبعيدة عن العولمة التضامنية (mondialisation solidaire) التي تنادي بها الحركات المناهضة للعولمة والدول الجنوبية وغيرها. كما أنها أدت إلى توسعها وتعميقها بين الضفتين، وأكثر من ذلك فقد ساهمت في تهميش الدول الجنوبية عن الحراك العالمي ثقافيا وتقنيا وعلميا نظرا لفقدانها قدرة التحكم في التكنولوجيات الحديثة المختلفة وعجزها عن الاستفادة من تلك الثورات بحكم البيئة الخارجية من جهة وبحكم قصورها كذلك في التكيف مع متطلبات العالم الراهن من جهة أخرى سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

إن الشمال الذي ينتج الثورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية يوظفها كمقومات مدعمة لمركزه القوي في الساحة الدولية يتفاعل بواسطتها إجابيا مع تداعيات العولمة سيما الثقافية منها، إلا أن الجنوب الذي يفتقد لتلك المقومات يصبح حتما مهمشا في الساحة الدولية، مما يؤثر على تفاعله مع مسارات العولمة بنسبة منعدمة، وتبعا لذلك فإن الفجوة بأبعادها المختلفة إعلاميا واتصاليا وتكنولوجيا توسع نطاقها بشكل كبير بين الشمال والجنوب في ظل العولمة الثقافية والثورات التكنولوجية الراهنة المختلفة[2] وهذه الفجوة تعزز بدورها الهيمنة الثقافية والإعلامية والاتصالية والتكنولوجية لدول المركز على دول المحيط وفق التحليل النيوماركسي.

وفي سياق متصل يلاحظ أن العولمة الثقافية قد ارتبطت بالمجتمع الكوني (Global Society) والفضاء المعلوماتي (Cyber Space) باعتبارها جزءا من التداعيات المتصلة بديناميكية العولمة الثقافية، حيث تعبر عن تدفق المعلومات وانتشارها الواسع والسريع، وكذلك النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري وظهور ملامح ما يصطلح عليه بمجتمع المعلومات (Société de l'information) وما إلى ذلك، إلا أن ما يمكن الوقوف عليه أمام هذا الانفجار المعلوماتي الذي أفرزته العولمة الثقافية والإعلامية والاتصالية هو تفاقم مظاهر الفجوة الرقمية (Fossé Numérique) بين الشمال والجنوب، الذي تعبر عن إشكالية نقل التكنولوجيا بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتبعية لذلك يطرح الحق الإنساني في المعرفة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وهذا الوضع لم يتغير بفعل تداعيات العولمة ولا بفعل الثورات التكنولوجية المختلفة لأن الموضوع يتصل بالسيطرة الكبيرة التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى في هذا المجال، ضف إلى ذلك ظهور طبقة جديدة تسمى النخبة المعلوماتية (information élitiste) يمثلها كبار رجال الأعمال في مجالات المعلوماتية والإعلام والاتصال من أمثال " بيل قيتس، (Bill Gates) و" روبرت ميردوخ (Robert Murockh) وغيرهم.

فهذه النخب تتمتع بنفوذ كبير وتمارس سيطرة فعلية على البيئة المعلوماتية والبينية التحتية للاتصالات، كما تسيطر على الوسائط المتعددة الخدمات، أي إنها تسيطر على المعرفة المعلوماتية، وتتحكم في نشرها وتوزيعها عالميا بناء على مصالحها المتطابقة في الغالب مع مصالح الدول التي تنتمي إليها، مما يساهم في تعميق ما يصطلح عليه بالفقر المعلوماتي في الجنوب الناتج مباشرة عن الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، و يجعل الدول الجنوبية[3] الفقيرة معلوماتيا تواجه تحديات

وصعوبات خطيرة تعقد من وضعيتها في الساحة الدولية وتقلل من فرص تعاملها بشكل فعال وإيجابي مع تداعيات العولمة الثقافية.

## المحور الثاني: الجدل بين الخصوصيات الثقافية والثقافة المعولمة

تنصب مسألة الخصوصيات الثقافية والثقافة المعولمة في إطار إشكالية واسعة النطاق والتداعيات، بحكم أن الأمر يصبح متصلا بإشكالية التوفيق بين ما تفرزه الثقافة المعولمة وفق النمطية والنمذجة الغربية من جهة وكيفية الحفاظ على الخصوصيات الثقافية المرتبطة بالمجتمعات الإنسانية المختلفة وضمان استمرارها من جهة أخرى.

فالحديث عن الثقافة المعولمة يعد مرتبطا بشكل وثيق بمسألة الكوننة القيمية للمبادئ والقيم الغربية وهذا ما يصطلح عليه بغربنة العالم (Occidentalisation du monde) تبعا للأمركة (Américanisation) التي تعني صدارة القيم والمعايير والمبادئ المعبرة عن الثقافة والحضارة الأمريكية باعتبارها جزءا مهما من الحضارة الغربية، وهذه الأخيرة تشكل الوعاء الحضاري المشترك بين الحضارات المسيحية واليهودية والتي تسعى القوى الغربية الكبرى إلى فرضه على العالم.

كما أن الحديث عن الجدل القائم بين الخصوصيات الثقافية و**الثقافة المعولمة** يصب أيضا في الخلاف القائم بين المدافعين عن الرؤية الأمريكية من جهة والمدافعين عن الخصوصيات الثقافية ضمن الحضارة الغربية ذاتها من جهة أخرى كما كان الحال بالنسبة للفرنسيين بزعامة "جاك لانغ" (Jack Lang)الذي طرح بقوة فكرة ضرورة الدفاع عن الخصوصية الثقافية "الفرنسية" (l'Exception Culturelle Française) . ويطرح هذا الجدل من جانب آخر مسألة الحوار بين الحضارات أو الصراع بينها، انطلاقا من أن البعد الثقافي يشكل مقوما جوهريا وتابعا للبعد الحضاري، وما يهمنا في هذا المقام هو البحث في كيفية التوفيق بين ما تطرحه الثقافة المعولمة من قيم ومبادئ وتصورات فكرية تعد مستنبطة بالأساس من الوعاء الحضاري الغربي، ثم الحفاظ على المكونات الأساسية التي تعبر عن الخصوصيات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع إنساني ثم كل ثقافة ثم كل حضارة. ومن هذا المنطلق تشكل فكرة " الآنا المركزي الغربي" (L'ego –Centrisme occidental) أحد أهم المظاهر التي تعبر عن ذلك الجدل القائم بين الثقافة المعولمة والخصوصيات الثقافية، حيث إن القوى العالمية والقوى الغربية الكبرى التي تقود وتسيطر على مسارات العولمة ،اتخذت أساليب هيمنية (Hégémonique) تقوم على الاعتقاد القوي بالتفوق الحضاري والقيمي الغربي على باقي الحضارات والثقافات وذلك استنادا إلى تفوقها المادي والتقني المعرفي،

مما يجعل قيمها ومبادئها الحضارية جديرة بالاتباع والانصياع لها وفق منطق التفوق والهيمنة والريادة المستحقة، وفي هذا الإطار توجد دراسات رائدة أهمها دراسة "فوكوياما" و"هنتغتون" وبريجنسكي وغيرهم.

إن فكرة الأنا المركزي الغربي تعبر عن المنطق التفوقي والريادي المنتشر لدى الأوساط الفكرية والسياسية الغربية وتعد تجسيدا فعليا للواقع العالمي الراهن الذي تتحكم فيه قوى العولمة والتي تحاول أن تكرس الكونية القيمية في العالم.

وعلى حد تعبير الأستاذ الدكتور برقوق أمحند: " يقصد بالكونية القيمية محاولات تطوير عدد من الأنساق المعيارية والقيمية التي يجب أو على الأقل يمكن أن تطبع العالم وتحكم باسمه ... ويكون مركزها الفرد –الإنسان– العواطف وأن تكون قيما غير معروفة بجنس أو بدين أو بعرق أو بلغة أو بثقافة...". [4] فهذا التصور النظري لفكرة الكونية القيمية يتعارض مع ما هو موجود فعليا في الواقع الدولي الراهن، على اعتبار أن القوى المؤثرة في العالم الغربي تهدف إلى ربطها بشكل وثيق مع فكرة الأنا المركزي الغربي أي "غربنة العالم الراهن" وتنميطه، أي جعله معالما وفق النمطية والنمذجة الغربية بهدف تكريس هيمنة الحضارة والثقافة الغربية على باقي الثقافات والحضارات.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصور الريادي والتفوقي المتصل بالأنا المركزي الغربي يشكل أيضا تواصلا فكريا وعقائديا مع دعاة الإيديولوجية النيو ليبرالية المتوافقة مع أطروحة نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية الغربية والتي نادى بها "فوكوياما" والمتطابقة أيضا مع أطروحة صدام الحضارات التي نادى بها "صامويل هانتغتون" ومفادها أن أساس الصراع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم على البعدين الحضاري والثقافي.

ومن هذه الزاوية تصبح الغربنة تعبر عن الكونية وفق منطق هيمني (Logique Hégémonique) وفي هذا السياق يرى أحد كبار المنظرين الاجتماعيين المعاصرين "جورج زمل" (George Simmel) "... أن الكونية في حقيقتها ليست إلا اصطلاحا جديدا لتوصيف التوسع شبه الاستعماري الذي تحققه المراكز الحضرية والمدنية في عالمنا، وذلك من باب إضفاء الشرعية على الزحف غير الشرعي لهذه المراكز على المناطق النائية الحساسة والمتفرعة جغرافيا وسياسيا في عالمنا..."[5].

وتبعا لما سبق فإن الثقافة المعولمة تهدف إلى فرض نمطية معيارية وقيمية غربية، من خلال قولبة القيم السياسية والثقافية والحضارية وفق هذه النمطية، وبذلك فالقوى المدافعة عن هذا التصور تسعى إلى

إعادة تشكيل السلوك السياسي للدول وتعمل أيضا على إعادة تشكيل المخيال السياسي والثقافي والحضاري للشعوب، مما يعني أن الثقافة المعولمة تطوع الموروث السياسي والثقافي والحضاري للشعوب وتعيد محورته حسب محددات الموروث والتراكم القيمي الغربي، مما يخلق مجالا خصبا للجدل بين هذه الثقافة المعولمة والخصوصيات الثقافية، ويطرح كذلك إشكالية التوفيق بين المكتسب (l'Acquis) والموروث (l'Inné).

إن كل ثقافة تتكون من بنيتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الموروث الذي ترثه من بيئتها ومجتمعها وثقافتها وحضارتها، أما الثانية فهي تخص المكتسب سواء ما يكتسبه الفرد من المنظومة التربوية أو من الحياة عامة، ثم إن طبيعة العلاقة الموجودة بين هاتين البنيتين هي التي تحدد وظيفة الثقافة والكيفية التصورية (la Conception) للأشياء، والإشكال الذي تطرحه الثقافة المعولمة (la Culture Globalisée) أو " العولمة الثقافية" (Mondialisation Culturelle) تتمثل في كون أن القوى المتحكمة في ديناميكية العولمة ومن خلالها القوى الكبرى الغربية المهيمنة، ا تهدف إلى التأثير على الكيفية التصورية للشعوب أي التأثير على خصوصياتها الثقافية والحضارية والقيمية، وذلك هو لب الجدل بين الثقافة المعولمة والخصوصيات الثقافية. والإشكال الذي يطرح بقوة في هذا الإطار هو: هل تصور الشعوب لخصوصيات الثقافات المحلية هو نفس التصور لدى الغرب؟

إن الاختلاف واضح في أكثر من مجال كما هو الحال مثلا في مجال الدفاع عن مكانة المرأة داخل المجتمع أو في مجال الحريات الأساسية للإنسان كحرية المعتقد وحرية التعبير وما إلى ذلك. فالخصوصيات الثقافية تطرح مسألة حرية الشعوب في التفكير بعمق من أجل إنشاء إطار مفاهيمي، يسمح لها في الأخير تحديد تصورها للأشياء وحتى تصورها للقيم والمبادئ الغربية المروج لها في ظل الثقافة المعولمة، أي أن يكون لهذه الشعوب حرية تقبل تلك القيم والمبادئ بعد تحديديها لها بنفسها وبصفة إرادية ووفق موروثها ومكتسباتها المختلفة، وذلك انطلاقا من أن ما يأتي من الخارج بإمكانه أن يكون مرجعية نسبية لكن ليست مطلقة، خاصة إذا علمنا أن العولمة تكرس نظاما قيميا يخدم أهداف وتوجهات المالية الدولية (la finance mondiale) والشركات المتعددة الجنسيات والقوى الكبرى.

فالأمر يتعلق بحرب ثقافية وحضارية حقيقية معلنة على كل ما هو غير غربي، وهي حرب ذكية ودقيقة وأسلحتها تستند إلى التكنولوجيا في المعلوماتية والإعلام والاتصال، مما يفرض على الشعوب المختلفة

أن تـزود نفسـها بـالعلم والمعرفـة والتحصـل بثقافاتها الوطنية.

ومن جانب آخر يظهر أن فكرة ما بين الثقافات (l'inter culturalisme) القائم على التعـايش السـلمي والتواصـل والحـوار بـين الثقافات المختلفة يعد خيارا وبديلا (6) لائقا لمجابهة إفرازات الصراع والتنافر التي تنتجها الثقافة المعلومة.

فالتفاعل الثقافي يعـزز الحوار والاتصال ما بين الثقافات ويجعل التواصل فيما بينها ممكنـا(7)، ممـا يشـكل ضمانا لاستمرار الخصوصيات الثقافية والحضارية، وبعيدا عن كل تنميط هيمني للثقافة المعولمة وفق المنظار الغربي.

وخلاصـة لمـا سـبق يتضـح جليـا أن التداعيات للعولمة الناتجة عن الثورة الإعلامية والاتصـالية والمعلوماتيـة والرقميـة لم تقـض على الفجوة التي كانت قائمة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف بل زادت من حدتها وعمقها، كما أن إفرازات العولمة الثقافية أو الثقافة المعولمة تقوم على فكرة فرض نمطية قيمية غربية في إطار مسار ثقافي وحضاري يعزز الجدل مع الخصوصيات الثقافية المعبرة عن عمق المجتمعات المختلفة.

وتبعا لذلك يظهر أن عالم اليوم يشهد في اعتقادنا إعادة طرح إشكالية المعادلة شمال - جنوب في ظل مرحلة ما بعد الاستعمار الجديد. وما يستنتج في هذا السياق أن مرحلة ما بعد الاستعمار الجديد تشكل المرحلة الرابعة التي وصلت إليها صيرورة النسق الاستعماري الذي تطور عبر مراحل متتالية، بحيث نجد أن الحقبة الاستعمارية التقليدية شكلت المرحلة الأولى من ذلك النسق، ثم جاءت بعدها مرحلة الاستعمار الجديد كمرحلة ثانية، لتأتي بعدها مرحلة ما بعد الاستعمار كمرحلة ثالثة وفق التصور الذي وضعه المفكر "المهدي المنجرة".

**الهوامش**

1- Interview de Francis balles, propos recueillis par Philipe, guerrier, le 12 décembre 2001 in : http://www.JDN,fr. / consulté le 27/01/2004.

2- ثـامرك، محمـد، "تكنولوجيـا المعلومات والدولة الوطنية"، شؤون الأوسط، العـدد 100، أكتـوبر– نـوفمبر، 2000، ص 26 وص 27.

3- أحمـد محمـد صـالح، الانترنـت والمعلومات بين الأغنياء والفقراء، القاهرة، مركـز البحـوث العربـي للدراسـات العربيـة والإفريقية والتوثيق، 2001، ص 36.

4- أ.د.برقوق أمحند: "الكونية القيمية وهندسـة عـالم مـا بعـد الحداثـة"، مجلـة دراسـات إسـتراتجية، العـدد السـادس (06)، جانفي 2009، ص 76.

5- تيموثي يرنان، " بين الكونية والدولية: نقد الفكر السياسي الكوني"، ترجمة: محمد علي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، العدد 113، يوليو 2002، ص 32.

6- Jose Carlos Garcia, Fajardo, «Dialogue interculturel versus multiculturalisme », traduit par Marcos Suka- UMA UKA in : Le quotidien d'Oran, jeudi 26 Mai 2005.

7- فؤاد السعيد، "العولمة والخصوصية"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، العدد 3، السنة الأولى، مارس 2005، ص 31 وما يليها.

# سيناريوهات تطور الملف النووي الإيراني

أ/ مناس مصباح

إن قيمة الدراسات السياسية لا تتحدد إلا بمدى قدرتها على التنبؤ أو ما يسمى بالإستشراف في علم المستقبليات ولعل من أهم المواضيع الراهنة والأكثر إثارة للجدل هي ما يسمى بالملف النووي الإيراني. والذي أحسب نفسي أحد متتبعيه. وأحاول من خلال هذه الدراسة أن أضع بعض السيناريوهات المحتملة لمسار الملف النووي الإيراني وهذا بترجيح كفة أحدها على الأخرى بالاعتماد على أدلة وبراهين وقناعات شخصية. قد أكون صائبا فيها كما قد أكون مخطئا. وعموما فإنني سأعتمد على الخطة التالية:

1- الخريطة النووية الإيرانية
2- معوقات البرنامج النووي الإيراني
3- السيناريوهات المحتملة
4- ماذا تستفيد الجزائر من التجربة الإيرانية ؟

إن كل المتتبعين لتطور الملف النووي الإيراني يدركون تماما حجم الجهود التي تبذلها إيران قصد التحكم في تقنية تخصيب اليورانيوم، والذي تمتلك منه خزانا كافيا لكن يبقى التساؤل مطروحا ما هي سيناريوهات تطور الملف النووي الإيراني ؟

**أولا: الخريطة النووية الإيرانية:**

إن المفارقة الكبيرة في البرنامج النووي الإيراني، هي أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي من شجعت إيران منذ خمسينيات القرن الماضي على بناء مركب نووي إيراني وهذا في فترة الشاه محمد رضا بهلوي، والذي كان حليفا للولايات المتحدة والدول الغربية لكن الوضع تغير مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وتحولها من دولة حليفة إلى دولة معادية. مما اضطرها لانتهاج دبلوماسية جديدة وفك الحصار على المساعي الإيرانية لامتلاك التقنية الذرية.

ويمكن تحديد الخريطة النووية الإيرانية كما هو موثق في النقاط التالية:

**1- مفاعل بوشهر:**

وهما عبارة عن مفاعلين ألمانيين، قامت شركة سيمانس بإنجاز85٪ من الأول بينما لم يتجاوز الثاني حدود 2 ٪ من الإنجاز

وهذا عام 1976في مدينة بوشهر التي تبعد عن العاصمة طهران 730ميلا.

**2- مركز طهران:**

و هو يضم مفاعلا نوويا بطاقة 5 ميغاوان، تم إنجازه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ويهتم بأبحاث الليزر المخصب ، ونقلت معظم أبحاثه إلى أصفهان عام 1987.

**3- منشأة أصفهان:**

بدأ العمل بها سنة 1984، وأصبحت المفاعل الرئيسي للأبحاث عام1987 وتم تصميمها لبناء مفاعل نووي بطاقة 27 ميقاوات من إنجاز صيني والتي زودت بها تكنولوجيات المفاعلات ودورة الوقود النووي واليورانيوم المخصب .

**4- مركز خرج:**

و هو مركز أبحاث طبي حصلت عليه من بلجيكا.

**5- موقع جورجان:**

وهو موقع مصمم لبناء محطة طاقة نووية بها مفاعلات بطاقة 440 ميقاوات ومن إنجاز روسي.

**6- معلم كيلاية:**

وهو موقع كان مخططا لإنجاز مفاعل أبحاث من طرف الهند وتم إلغاؤه فيما يعد. وتابع لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية .

**7- ساغهاند:**

يقع في إقليم يزد وهو مخطط لمنجم اليورانيوم الذي توجد به كميات تصل إلى 5000طن على الأقل. وقد بدأت الحكومة في عام 1989 ببناء مصنع لأكسيد اليورانيوم المشبع المعروف ب "الكعك الأصفر ".

**8- دار خوين:**

يضم محطة طاقة نووية بقوة 300 ميقاوات تقوم بإنجازه الصين.

**9- موقع آراك:**

أعلن خاتمي الرئيس الأسبق عن إتمام إنجازهما وهما عبارة عن منشأتين لتخصيب اليورانيوم، وهذا بتاريخ 09 فبراير 2003، وهو خاضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة .

**10- موقع قم:**

وهو الأكثر حداثة، وتم الكشف عنه سنة 2009 صمم لتخصيب اليورانيوم بنسبة قد تصل إلى 20٪.

هذا وتنوي إيران إنشاء 10مراكز أخرى جديدة وكل هذا دون الإفصاح عن أسرار نووية أخرى.

إن هذا المجهود الذي تقوم به إيران يصطدم بمعوقات محلية وإقليمية ودولية، تعمل كلها كتيار معاكس للطموح النووي الإيراني.

## ثانيا: معوقات البرنامج النووي الإيراني:

### 1-المعوقات المحلية:

يمكن أن نصنفها إلى ثلاثة أصناف، أولى سياسية و أخرى اقتصادية وثالثة طبيعية.

من الناحية السياسية يعتبر النظام السياسي الإيراني نظاما محافظا ومتطرفا من وجهة النظر الغربية والأمريكية بالأخص، فالمرجعية الدينية متمثلة في علي خامنئي ومن قبله الإمام الخميني. تعتبر اللبنة الرئيسية لهذا النظام وكي تضمن المشروعية والدعم الشعبي كان لزاما عليها أن تتخذ خطوات خاصة بأم القضايا من الناحية العقائدية وهي القضية الفلسطينية ،وضرورة تحرير أرض فلسطين ودحر الجيوش الغربية المتواجدة في العراق و الخليج فيما بعد.

إن هذا التوجه السياسي الإيراني يعتبر بحد ذاته عائقا لأن إسرائيل هي دولة حليفة لأمريكا و الدول الغربية ، ولها علاقات مع روسيا والصين والهند ،وكل هذه الأطراف هي المصادر الرئيسية للتقنية النووية . وخاصة روسيا التي بدأت منذ عام 1998 في استكمال إنجاز مفاعل بوشهر الذي بقيت روسيا تماطل في إتمام إنجازه حتى نهاية العام 2009 وهو يعتبر بمثابة القلب النابض للبرنامج النووي الإيراني.

وعموما فان طبيعة النظام الإيراني وتقاطع بقائه وشرعيته مع القضية الفلسطينية وحزب الله وسوريا كلها معوقات لتحقيق إيران أهدافها النووية أما من الناحية الاقتصادية فرغم ما تحويه إيران من ثروات طبيعية هائلة كالنفط والذي تعتبر الثانية في إنتاجه في دول الأوبك بحجم، إنتاج ما بين 3.5 إلى 6 ملايين برميل كأقصى طاقة إنتاجية والغاز الذي تمتلك منه ثاني احتياطي عالمي بعد روسيا. وهما يشكلان أكثر من 80٪ من دخل إيران من العملة الصعبة إلا أن هذا لا يخفي نقاط ضعف أخرى:

أ- إن خسائر حرب الخليج الأولى 80- 88 والمقدرة بأكثر من 300 مليار دولار مازالت تداعياتها مؤثرة على أداء الإقتصاد الإيراني الذي بلغ مستوى نموه في حدود 6٪ ولكن مع بطالة تتجاوز 11٪ وهذا قبل الأزمة الاقتصادية العالمية .

ب- إن البنى التحتية إما متقادمة أو متخلفة وزلزال بم الأخير لعام 2005 يؤكد مستوى الاختلال الذي تعانيه المقاطعات الإيرانية.

ج- إذا أخذنا بعين الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ 513 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات فإن متوسط دخل الفرد نسبة إلى هذا الناتج هي في حدود 7000 دولار وهذا على المستوى النظري،

بالمقابل فإن نسبة الفقر عالية وتتجاوز 30 ٪ في الكثير من المقاطعات وهذا راجع بالدرجة الأولى لنسبة الإنفاق العسكري العالية في مقابل ما تنفقه الحكومة على التنمية المحلية والشؤون الاجتماعية.

إن هذه النقاط تؤثر على المساعي الإيرانية النووية ضف إليها تكلفة هذا التوجه العالية التي دون شك ستثقل كاهل الحكومة الإيرانية رغم الإضافات الكبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

أما العوائق الطبيعية فلعل أكبر عامل هو الزلازل بحكم الموقع الإيراني في منطقة ذات نشاط زلزالي عنيف يكاد يشمل كل المناطق وطهران العاصمة مهددة بالزوال من الخريطة السياسية، وينصح الخبراء بنقلها إلى مكان أكثر أمنا. فإذا كانت الصين تتكبد خسائر في حدود 85 مليار دولار سنويا من الكوارث، فإن إيران أيضا تتكبد خسائر كبيرة تعد بالمليارات، وهو عامل ضاغط آخر على الطموح الإيراني، ضف إليه المخاوف من تأثير الزلزال على البنى التحتية الخاصة بالمنشآت النووية الإيرانية.

إن هذا المشهد الداخلي في أضلعه الثلاثة لا ينفصل عن ما يجري في الدائرة الإقليمية التي توجد فيها إيران، وهو ما يقودنا إلى التطرق إلى المعوقات الإقليمية

**2- المعوقات الإقليمية:**

رغم ما يعوق العمل الإيراني محليا إلا أنه تأكد أن لها مقومات قوة اقتصادية سبق الإشارة إليها وأخرى عسكرية بجيش يفوق تعداده بإضافة الاحتياط مليون جندي، وأكثر من 600 طائرة مقاتلة، إضافة إلى 4000 دبابة و2000 مدرعة والأهم من ذلك منظومة صواريخ متطورة يفوق مداها 2000 كلم، ناهيك عن تطوير طائرة استطلاع بدون طيار.

هذه المؤشرات العسكرية مع إضافة المؤشرات الاقتصادية تثير الخوف لدى الدول الإقليمية المحيطة بإيران والتي ترفض سواء علنا أو جهرا امتلاك إيران للترسانة النووية التي يختلف النظر إليها من طرف إلى آخر.

فالدول العربية بدءا من العراق ووصولا للدول الخليجية تخاف من تصدير الثورة الإيرانية وهذا بالتوسع الذي سيتعزز أكثر إذا امتلكت إيران هذه التقنية ولعل الطرف السعودي هو الطرف الأكثر قلقا من مزاحمة إيران لدور السعودية الإسلامي في المنطقة خاصة بعد التطورات الأخيرة في العراق، وتكريس سيطرة الشيعة مع الأكراد على مقاليد السلطة العراقية المقبلة. بينما تخشى دول الخليج الصغيرة من ابتلاع إيران لها خاصة وأن عددا كبيرا منها يحتوي على نسبة عالية من الشيعة

كالبحرين التي تصل إلى 80 بالمائة في حين نجد أن إسرائيل ترفض أن تكون هناك دولة تنافسها، وفي هذا الصدد تأتي لعبة الشك مع إسرائيل حول المعلومات الدقيقة لبرنامجها النووي الذي تقدره بعض المصادر بـ 200 رأس نووي مزودة بمنظومة صواريخ يصل مداها إلى باكستان شرقا والى دول المغرب العربي غربا.

مع منظومة أخرى من الصواريخ المضادة للصواريخ آخرها تجربة حيتس الناجحة وأيضا آرو 2 زائد القبة الفلاذية التي تعمل مع الرادار الكبير المنصوب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في صحراء النقب الذي بامكانه رصد جسم بحجم كرة البيزبول في مدى جغرافي يمتد إلى حوالي 3500 كلم مربع. ولقناعة إيران بأن الشك هو في حد ذاته ردع كما قالها شمعون بيريز فإنها ما تزال تؤكد على أن المنشآت النووية مصممة للأغراض السلمية بينما إسرائيل تؤكد أن هذه الدولة في طريقها لصناعة القنابل النووية ولذا يجب ردعها.

طرف مهم آخر يبدو أبعد نوعا ما جغرافيا ولكنه يبقى مؤثرا إقليميا وهو مصر التي وإن تحسنت علاقاتها مؤخرا مع إيران، فإنها تدعو إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا تستثني في ذلك إسرائيل.

إن هذه البيئة الإقليمية وإن اختلفت آراؤها فإنها تتفق جميعا على رفض المشروع النووي الإيراني.

هذه البيئة الإقليمية تتأثر بدورها بالبيئة الدولية ممثلة في النظام الدولي الذي تحركه الولايات المتحدة، والتي تصر على عدم امتلاك إيران لهذه التقنية.

**3- المعوقات الدولية:**

يعتبر زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي السابق في عهد كارتر وأحد العقول التي تخطط وتفكر لتحديد السبل والطرق والإستراتيجيات اللازمة لبقاء أمريكا القوة الأولى عالميا على الأقل حتى عام 2040، يعتبر أن إيران بحكم مقوماتها الاقتصادية والعسكرية إضافة إلى موقعها الجيوإستراتيجي وبمساحة تتجاوز 1.5 مليون كلم2، ومنافذ على بحر قزوين الذي توجد به احتياطات عالمية مؤكدة في حدود 12 بالمائة من البترول، وأخرى على الخليج العربي وسيطرة على مضيق هرمز يمكن لهذه الدولة أن تلعب دورا إقليميا مؤثرا، ولما أصبح النظام غير مرغوب فيه رغم التوجه البرغماتي، ومحاولات الانفتاح على العالم الخارجي خاصة بعد وصول خاتمي إلى الحكم، فإن الطموح الإيراني لامتلاك التقنية النووية، أصبح محل شك خاصة بعد اكتشاف منشأتي أراك

الخاصتين بتخصيب اليورانيوم ومصنع الماء الثقيل اللازم لتبريد المفاعلات، إضافة إلى موقع قم المكتشف حديثا. كل هذه العوامل جعلت الولايات المتحدة تتعامل مع الملف النووي الإيراني في ثلاثة محاور.

**المحور الأول :** الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والعمل على إنجاح هذه الخطوة بشتى الأساليب، وهو ما تحقق مؤخرا إضافة إلى العمل على تشديد العقوبات عليها باستصدار قرار جديد في مجلس الأمن يكون رادعا لإيران.

**المحور الثاني :** تشديد الضغط على الدول المساعدة لإيران والتي تعمل على إمدادها بالتكنولوجيا النووية والمعرفة الخاصة بهما. مثل روسيا والصين التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على كسب تأييدها لتشديد العقوبات وهذا باللجوء إلى خيارات صعبة كبيع أسلحة لطايوان واستقبال الدلاي لاما في البيت الأبيض.

**المحور الثالث :** المزاوجة بين الخيار الديبلوماسي والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد إيران.

بالنسبة للمحور الأول فإن آخر اجتماع لمجالس أمناء الوكالة الدولية للطاقة قرر عدم إحالة هذا الملف على مجلس الأمن وإعطاء فرصة لإيران لقبول المقترح الأوروبي الخاص بتحويل نشاطات التخصيب نحو روسيا، حتى تكون بمثابة صمام أمان للمجموعة الدولية في مواجهة الرغبة الإيرانية، وإيران قبلت أخيرا بتخصيب كمية من اليورانيوم في الخارج ولكن في نفس الوقت أعلنت عن زيادة التخصيب محليا بنسبة 20 بالمائة.

أما المحور الثاني، فإن أكثر ما تخافه هو التعاون الروسي الإيراني خاصة بعد صفقة أنظمة الصواريخ الـ 29 أس 300 وبقيمة 900 مليون دولار والتي أثارت استياء واشنطن وإسرائيل إضافة إلى الضغط الذي تمارسه عليها قصد عدم إكمال إنجاز مفاعل بوشهر فهو المشروع الإيراني الأهم، والذي انتهت روسيا مؤخرا من إتمام إنجازه.

إضافة إلى هذا استغلال التعاون مع الصين قصد تعطيل التعاون مع إيران وإفهام المجموعة الدولية بأنها خطر على العالم وليس على إسرائيل.

بينما نجد أن الطاغي الآن في المحور الثالث هو العمل الدبلوماسي لثني إيران عن الإستمرار في طموحاتها النووية ويبقى الخيار العسكري مرهونا بتطور الوضع العراقي، والتعامل الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة إضافة إلى تطور الأوضاع في الجبهة الأفغانية.

3- **السيناريوهات المحتملة: يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات:**

**أ- سيناريو الثبات :** وهذا يعني بقاء الأوضاع كما هي عليه: عدم تشديد العقوبات وعدم التوجه أيضا نحو العمل العسكري وهذا في اعتقادي يخدم إيران وعليه فإني أستبعد أن تبقى الأمور كما هي عليه الآن لأن كل المؤشرات الدولية توجيه الولايات المتحدة الأمريكية و من ورائها إسرائيل ودول إقليمية في المنطقة كالسعودية ومصر تعمل كلها لتشديد العقوبات الاقتصادية والمراهنة على الداخل الإيراني لإضعاف النظام من الداخل، وهذا أيضا يبقى مستبعدا رغم ما حدث بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها أحمدي نيجاد لأن غالبية السكان هم شيعة زيادة على أن التركيبة الإثنية يسيطر عليها الفرس بنسبة تتجاوز 52 بالمائة.

**ب- سيناريو تشديد العقوبات:** يبقى هذا السيناريو الأشد احتمالا في المستقبل القريب وهذا راجع إلى المشاكل الكبيرة التي تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان بالأخص إضافة إلى العراق وهذا كله يعطي إشارة أن أمريكا لا تريد أن تتورط في حرب جديدة في المنطقة مكلفة جدا بشريا وماديا لأن الاقتصاد الأمريكي يعاني اختلالات كبيرة بحجم ديون يفوق 11 تريليون دولار ومنافسة اقتصادية شديدة من الحلفاء الإستراتيجيين كدول الإتحاد الأوروبي واليابان وبدرجة أقل كوريا الجنوبية.

**ج- سيناريو الانفراج :** هذا يعني عقد صفقة بين إيران والولايات المتحدة يتم بمقتضاها القبول بإيران كدولة نووية في مقابل ضمان المصالح الكبرى لأمريكا في إيران وفي المنطقة بما فيها القبول بدور إيراني إقليمي وفي اعتقادي أن هذا مستبعد أيضا لأن المشكلة في إيران هي في طبيعة النظام المرفوض دوليا من طرف أمريكا وإقليميا من طرف إسرائيل بدرجة أخص وبالتالي فالمطلوب هو تغيير النظام والملف النووي هو المدخل لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي.

**د- سيناريو الحرب :** يبقى هذا واردا أيضا إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة الهدف الإستراتيجي كما أشرنا إليه سابقا وعليه فإن العمل العسكري وإن كانت كل المؤشرات تؤكد فداحة التكلفة لهذا الخيار فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد تلجأ إليه كآخر الخيارات الموضوعة على الطاولة لأنها لم تترك إيران تتعاظم في القوة العسكرية والاقتصادية زيادة على أمريكا تريد السيطرة على النفط الإيراني.

**4- ماذا تستفيد الجزائر من التجربة الإيرانية : يمكن الإشارة للنقاط التالية :**

أ- إن ما يحصل لإيران الآن من ضغوط وحملة شرسة من خلال البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يحصل للجزائر أيضا إذا كان لها نفس الطموح وهو تحقيق إنجازات علمية في هذا المجال أو مجالات أخرى وعليه فإننا يجب أن نستفيد من طريقة تعامل إيران مع المجموعة الدولية ومدى نجاعة هذه الطريقة.

ب- إن إيران بما تمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية وجيوإستراتيجية مؤهلة لأن تكون طرفا مهما في السياسات الإقليمية والدولية وطبيعي أن تكون طموحاتها كبيرة في لعب دور إقليمي ودولي يتناسب مع حجم القوة الإيرانية وهذا الوضع هو نفسه وضع الجزائر التي لها نفس المقومات أو أكثر وعليه فطموحنا أيضا يجب أن يبقى دائما في أن تكون الجزائر دولة مؤثرة إقليميا ودوليا نظرا لما تمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية وجيوإستراتيجية.

ج- إن ما يحصل لإيران ليس بعيدا عن الجزائر وإن كانت المسافات الجغرافية تتباعد ونقولها صراحة إن كون إيران نووية فيه فائدة للجزائر ولكل الدول العربية لأن هذا يبقى رادعا للطموحات الإسرائيلية في المنطقة العربية وهي في نهاية المطاف ليس لها حدود.

يبقى أن نشير في الأخير أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية لن يعدما الوسيلة لمنع إيران من أن تصبح دولة نووية لأن هذا السيناريو هو مقدمة لتقويض المشروع الصهيوني في المنطقة وأيضا مقدمة لتراجع النفوذ الغربي في المنطقة الإسلامية عموما والعربية خصوصا.

# الأبعاد الإستراتيجية للصراع العربي – الإسرائيلي

د.عبد الحفيظ ريب

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أطول الصراعات التاريخية في التاريخ الحديث - أي التي تزيد عن ستين عاما متواصلة- التي عرفها العالم المعاصر، حيث تمتد جذور ومصادر الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام 1948. ويتميز الصراع العربي الإسرائيلي عن غيره من الصراعات بأنه صراع حضاري يشمل في جوهره مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية و الدينية.

تنفرد إسرائيل بأنها تتبنى مفاهيم راسخة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود وسلامة الكيان الترابي أو مايسمى بمنطق الجغرافيا لإسرائيل، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصاديا وسياسيا تخضع لمقتضيات الأمن حيث تتبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائما من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي صار يشغل الإستراتيجية العليا بين شتى الاستراتيجيات الإسرائيلية الكبرى. ويزداد وضوحا هذا التصور خصوصا مع بداية القرن الحادي والعشرين الذي احتلت فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، وزادت عمليات وتفاعلات التكامل العالمي والإقليمي على أسس من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي والتقني، و هذا ما أصبح يعرف باسم الوظيفية الجديدة في عصر العولمة.

يضاف إلى ذلك، تكاد إسرائيل أن تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تصر على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي الرئيسي وللنظم الإقليمية الفرعية المحيطة بها، فهي تزعم أن هناك ضرورة قصوى لتفجير وإزالة النظام الإقليمي العربي بل ولتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي ليس ذلك فحسب وإنما أيضا تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني لكل قطر عربي على حدة..

يلاحظ أن جميع التسويات السياسية التي تمت حتى الآن بين إسرائيل من جهة وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى تعتبر تسويات ملغومة

ومتوترة وتتضمن في داخلها مصادر للتوتر لعودة الصراع أكثر من المصادر الخاصة بالتسوية الدائمة والشاملة والمستقرة. سوف تتطرق الدراسة للأبعاد التالية:

**1- البعد العسكري للصراع والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية:**

لا تزال مصادر التهديد العليا والمحتملة قائمة بين العرب وإسرائيل حيث تلعب اعتبارات الأمن والسياسة الدور الأعظم في تحديد اتجاهات مسار التفاعلات الإستراتيجية في المنطقة. وقد تميزت السياسات الخاصة بمعظم الدول العربية وإسرائيل بالتركيز على التسلح المكثف وما يتضمنه من بقاء المعدلات العالية من الإنفاق العسكري. وقد عرف الصراع العربي الإسرائيلي في معظم فتراته سباقا متواصلا للتسلح ينبع في الأساس من الدور الذي تؤديه إسرائيل في إشعال هذا السباق، فهي ترى أن عملية التحديث العسكري هي مسألة لا تتوقف بل تستمر بكثافة حتى في ظروف المفاوضات ومحاولات التسوية السلمية.

وتتأسس السياسة الدفاعية الإسرائيلية بصفة عامة على أهمية الأخذ في الاعتبار احتمال اندلاع حرب واسعة النطاق ليس فقط مع دول الطوق ولكن أيضا في مواجهة احتمال تحالف عسكري واسع من الدول العربية يضم حتى الدول التي وقعت معها معاهدات تسوية مثل مصر والأردن. والأكثر من ذلك، احتمال توسيع هذا التحالف بحيث يضم دولا إسلامية مثل إيران وباكستان.

ورغم الصعوبة العملية لإقامة مثل هذا التحالف، فإن إسرائيل تصر على ضمان تفوق الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية والإسلامية مجتمعة، إلى جانب السعي لضمان عدم حدوث مفاجأة، بمعنى أن تبادر إسرائيل لضرب من يخطط للهجوم عليها قبل أن يفعل ذلك، وذلك في إطار إعطاء الأولوية القصوى للتطوير المستمر لسلاح الجو الإسرائيلي لدوره المركزي المعتاد في الحروب التي تشنها إسرائيل(1).

استثمرت إسرائيل دروس الحرب الحديثة مثل حرب الخليج الثانية وحرب البلقان، كما تعمل على تدشين هيكل جديد للقوة العسكرية يستفيد من التغيرات المروعة في مجال التكنولوجيا العسكرية. وهكذا تسعى إسرائيل إلى تقليل حجم الجيش والاستغناء عن الحجم بتحسين نوعية التدريب والتسليح انطلاقا من أن الحجم الكبير للجيش يمثل عبئا ضخما على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد تجسد هذا المسعى عمليا في ظل حكومة حزب العمل (1992- 1996)، وذلك في الخطة العشرية (1992- 2002) التي صاغتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتحديث القوات المسلحة وتطويرها.

وتضمن التطوير أيضا في ظل حكومة

إيهود باراك (1999) مضاعفة الاهتمام بتطوير النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ قامت هذه النظرية تقليديا على أساس نقل الحرب إلى أراضي العدو واحتلال أراض حيوية تابعة له تمهيدا للتمسك بها كورقة مساومة لوقف إطلاق النار وضمان تسوية تمكن إسرائيل من فرض شروطها. وتشمل خطة التطوير نظرية العمليات الإسرائيلية للتعامل مع مقتضيات "ميدان القتال المستقبلي"، وفي ذلك شددت على ثلاثة أهداف رئيسية إستراتيجية وعسكرية هي(2):

1- ضرورة الحفاظ على الجيش الإسرائيلي كأقوى جيش في المنطقة بحيث يستطيع تحقيق النصر على أي دولة أو تحالف مستقبلا.

2- تحديث الرادع النووي الإسرائيلي بما يمكن إسرائيل من إدخال وسائل إيصال نووي منيعة مثل غواصات دولفين الجديدة.

3- إبطال مفعول التهديد الصاروخي العربي أو الإسلامي عن طريق الصواريخ "حيتس" (السد) المضادة للصواريخ والتي دخلت بالفعل في الخدمة العملياتية في الجيش الإسرائيلي.

وقد ازداد سلاح الجو الإسرائيلي إلى حد أن وصف بعض المحللين الإسرائيليين الجيش الإسرائيلي بأنه سوف يكون عبارة عن "جيش طائر"، ومن هنا أنفقت إسرائيل نحو عشرة مليارات دولار في سنوات التسعينيات من القرن العشرين على شراء طائرات القتال إلى جانب مليارات أخرى على الطائرات المروحية سواء كانت قتالية أو خاصة بأغراض النقل، وطائرات الشحن والتجسس.

وبينما تخصص إسرائيل غالبية ميزانيتها العسكرية لتعزيز الصناعات العسكرية والأبحاث في مجال تكنولوجيا السلاح، فإن الدول العربية توجه معظم ميزانياتها العسكرية لعقد صفقات عسكرية جديدة دون توظيفها في إستراتيجية التحرير التي حققت فيها انتصارا لمقاومة لبنان 2006 وصمود غزة 2008_2009.

والواقع أن الدول العربية حرمت من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة للغاية في ميادين الصناعة العسكرية وصناعة وتطوير الصواريخ واستخدام الفضاء للأغراض العسكرية، وذلك بفعل القيود الأمريكية والغربية الشديدة على نقل هذه التكنولوجيا إلى الدول العربية.

لا تزال الأقطار العربية وإسرائيل ودول الجوار الجغرافي من أكثر دول العالم إنفاقا على بناء وشراء السلاح، حتى إن اقتصاديات هذه الدول ما تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئا كبيرا، خصوصا إذا ما حددناه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضا من حيث مكانة ووزن دول "الشرق الأوسط" من زاوية استيراد الأسلحة ومستويات الإنفاق العسكري،

وكذلك من حيث قياس متوسط نصيب الفرد الواحد من الإنفاق العسكري، أي العبء الذي يتحمله كل فرد في الدولة من الإنفاق العسكري و الذي يعتبر عبئا ثقيلا على المواطن العربي دون جدوى.

لا تزال كل من الدول العربية وإسرائيل تسجل معدلات عالية من الإنفاق العسكري، ففي ما يتعلق بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن معظم هذه الدول توجه نسبا من دخلها القومي تتجاوز المعدل العالمي السائد الذي لا يزيد عن 5.5٪، ومن جانب آخر فإن المتوسط العام للإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 7.4٪ لعام 2000 بزيادة طفيفة عن عامي 1998/ 1999 و تعد إسرائيل والسعودية والكويت وقطر وعمان كبرى الدول من حيث هذه النسبة؛ عموما تفوق نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية وإسرائيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نفسه.

لا يتوقع أن ينخفض الإنفاق العسكري في المستقبل القريب، خاصة أن إسرائيل جرت معظم الدول العربية إلى الأخذ بسياسات تسليحية مكثفة هذا إلى جانب ما يحتاجه الإنفاق العسكري الهائل من مليارات الدولارات لمجرد صيانة القوات المسلحة الموجودة، مثال ذلك السعودية التي أنفقت أموالا طائلة على شراء السلاح في السنوات الماضية وتحتاج إلى ما بين 10- 13 مليار دولار سنويا بغرض صيانة القوات المسلحة القائمة فقط، كما يقلل من احتمال حدوث استقطاع في الإنفاق العسكري للسعودية وغيرها.

ومن ناحية أخرى تدل التقديرات نفسها على أن متوسط الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم الدول العربية وإسرائيل التي بلغت نسبتها 8.1٪ عام 1999، وبالنسبة لمصر تصل النسبة إلى 2.7 ٪، وبالنسبة لسوريا تبلغ 5.6 ٪ في حين سجلت السعودية أعلى نسبة حيث وصلت إلى 13.2٪، تلتها في ذلك سلطنة عمان بنسبة 10.1٪، بل إن بلدا صغيرا مثل الأردن وصلت هذه النسبة فيه إلى 10٪ للعام نفسه. ولا تزال غالبية الدول العربية وإسرائيل من أعلى الدول مكانة من حيث مشتريات السلاح(3).

تفوق دول الشرق الأوسط على مناطق أخرى بالنسبة لمشتريات السلاح. فقد بلغ حجم هذه الصفقات أكثر من 30 مليار دولار، حيث لم تزد مشتريات السلاح لأوروبا الغربية عن 19.4 مليار دولار، و قد بلغت مشتريات البلدان الأفريقية ما عدا الدول العربية الداخلة في الوطن العربي 3.2 مليارات دولار فقط. من جهة أخرى، تحتل إسرائيل المركز الثاني عشر من بين كبرى الدول

المصدرة للسلاح خلال الفترة 1996- 2000 وترتبط إسرائيل باتفاقيات سرية وعالمية للتعاون التقني في مجال تكنولوجيا الفضاء مع دول بما فيها الهند والصين.

**2- الاستيطان الإسرائيلي و أبعاده الإستراتيجية:**

يقترن الاستيطان الإسرائيلي بمفهوم الضرورة العقيدية الصهيونية وبإستراتيجية عسكرية مفادها ضمان سيطرة إسرائيل على المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن. ذكر موشي دايان، أحد المسؤولين الكبار عن سياسة الاستيطان، "أن هذه المستوطنات مهمة، ليس لأنها يمكن أن تضمن الأمن أكثر من الجيش، بل لأنه من دونها لن نتمكن من الاحتفاظ بالجيش في تلك المناطق. من دون تلك المستوطنات سيكون جيش الدفاع الإسرائيلي "جيشا أجنبيا" يحكم "شعبا أجنبيا" بدلا من جيش يدافع عن حق مواطنيه في العيش على أرضهم في سلام وأمن".

وبعد أكثر من ثلث قرن يكرر الإرهابي شارون، رئيس الوزراء مع بداية 2001، نفس المعنى بقوله إنه لولا وجود المستوطنات في الضفة الغربية، لغادر الجيش المكان منذ زمن بعيد. والواقع أن ياسر عرفات لم يصر على ضرورة إدخال الاستيطان في اتفاقات أوسلو وكان ذلك أحد أسباب استقالة الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني آنذاك. وقد توسعت المستوطنات كثيرا وزاد عدد سكانها زيادة عالية للغاية، ففي حين كان عدد المستوطنين الصهاينة عام 1978 في عهد مناحيم بيغين، لا يزيد عن 50.000 نسمة، فقد وصل مع أواخر عام 2001 إلى 400.000 إسرائيلي موزعين على 200 تجمع استيطاني أقيمت في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية(4)، ومن الجدير بالذكر أنه توجد وحدات شاغرة تكفي ثلاث أو أربع سنوات قادمة. كما لا يمكن إنكار أن مشروع توسيع المستوطنات هو مشروع "قومي لدى الإسرائيليين مما يعني صعوبة إجبار إسرائيل على تجميد الاستيطان عن طريق المفاوضات وحدها بل لا بد من مقاومة مسلحة تتصدى لهذا الاستيطان.

**3- الاستثمار في مجتمع المعرفة:**

تكشف التطورات الحديثة في مفاهيم وسياسات التنمية، وخصوصا التنمية المستديمة وتنمية الموارد البشرية عن تصاعد الفجوة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، هذا إلى جانب أن الاستثمار في التطوير والتكنولوجيا والإنفاق على البحث العلمي يشهد تراجعا ملحوظا في الجانب العربي بفعل سياسات التنمية التي اعتمدت على تصدير المواد الخام وتنمية الاستهلاك والترفيه وعدم الاهتمام بتنويع قاعدة الاقتصاد وجعلها أكثر تركيبا وتكاملا.

إلى جانب ذلك ، إن غالبية البلاد العربية لا تزال تعتمد على موارد خارجية بالأساس، أي لا تعتمد على قدرات محلية وموارد وطنية بل تتأثر بظروف البيئة الدولية مثل صادرات النفط والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية والممرات البحرية مثل قناة السويس، وأحد الأمثلة على النتائج السلبية لهذه السياسات هو الثبات النسبي أو التراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدل أرقام الجدول على الآتي(5):

1- التفاوت الكبير من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن مثلا بعدد السكان في حين يبلغ عدد سكان مصر ما لا يقل عن 67 مليون نسمة لم يزد الناتج المحلي الإجمالي لمصر مثلا كدولة عربية فاعلة لا يزيد دخلها عن 79 مليار دولار حسب إحصاءات عام 2000

2- لا يزيد عدد سكان إسرائيل عن ستة ملايين نسمة ويزيد الناتج المحلي الإجمالي لها عن 100 مليار دولار.

3- معدلات التنمية في إسرائيل والدول العربية: من المعروف أن مقياس التنمية البشرية يشتمل أساسا على ثلاثة مؤشرات رئيسية، حيث نجد سلم التنمية البشرية التالي:

تحتل إسرائيل المرتبة 36 في مقياس التنمية البشرية ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 16 ألف دولار تقريبا وتحتل المرتبة 32 على مستوى العالم في هذا الصدد. ومع الأخذ في الاعتبار دور التكنولوجيا فائق الأهمية في التقدم الاقتصادي، يلاحظ أن إسرائيل تتفوق مراحل على الأقطار العربية في هذا الصدد، فالتكنولوجيا لا تستغني عن البحث والتطوير كما أن البحوث هي أساس المعرفة والاكتشافات العلمية.

غير أن المسؤولين العرب في مختلف المستويات ما يزالون ينظرون إلى وظيفة البحث والتطوير كشيء ترفي وكمالي، كما لا تطلب الشركات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة خدمات مراكز البحث العلمي إلا في ما ندر، ولا تنشئ إدارة للبحوث والتطوير R & D بالهيكل التنظيمي لها. ولا تنفق الدول العربية إلا القليل على بند البحث والتطوير سواء على الموازنة العامة أو على المستوى القطاعي، مما يبين عدم الاستعداد لمواجهة الالتزامات التي تفرضها اتفاقية حماية الملكية الفكرية والفنية وكذلك القيود التي تضعها على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى هذه الأقطار.

وفي حين تصل إسرائيل إلى مصاف الدول المتقدمة في ما يتعلق بنسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالي (3٪، الولايات المتحدة 3٪، اليابان 3.5 ٪) لا تزيد النسبة في الدول العربية عن 0.55٪ بينما يتعين ألا يقل ما يخصص لهذا الغرض

عن 3٪ ، وتتوزع نسب الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة تكنولوجيا بين الحكومة والشركات، ففي الولايات المتحدة تتحمل الحكومة 40٪ والشركات 60٪ من هذا الإنفاق وفي اليابان تتحمل الحكومة 20٪ بينما تتحمل الشركات 80 ٪. وإذا كانت نسبة الأمية في مصر لا تقل عن 50٪ فإن نسبة الأمية التكنولوجية تزيد عن ذلك لتصل لحوالي 90٪. ويسيطر على الدول العربية نمط استيراد التكنولوجيا الجاهزة أو "تسليم المفتاح"، ويبلغ المتوسط العالمي لإنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات نحو180 دولارا سنويا للفرد في حين لا يتجاوز في مصر – مثلا - ثلاثة دولارات للفرد ، وفي إسرائيل نحو 1500 دولار ومن ثم تحتاج مصر لمضاعفة معدل إنتاج الفرد في هذا المجال نحو 60 مرة ليصل للمتوسط المذكور سابقا[6].

**الهوامش:**

(1) عبد الغفار دويك، "سياسة التسلح في إسرائيل" شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، العدد 106، عام 2002، ص ص. 65- 71

(2)James A. Bill, '' Post – Cold War Realities : Israeli's Strategy in the Middle Eat, Middle East Policy . Vol. 11, 2003. pp. 158-64.

(3)The Military Balance , IISS ( London 1999-2000), pp . 62-64.

(4)Daniel Lieberfeld ; ''Talking with the Enemy : Negotiation and Threat Perception in Israel and Palestine", ( Praeger Publishers, 2002), pp . 257-63.

(5)Middle East Economic Report, vol. 2, no. 1 (January/February2000) pp 42-47.

(6)Middle East Economic Report, Vol. 2 No. 1. (January/February2000), pp. 48-51

# المأزق الأمني المتعدد الأبعاد

أ/ مرابط رابع

**ملخص:**

تدخل هذه الورقة ضمن الدراسات الأمنية سواء على المستوى الدولي أو الداخلي للدولة. تتناول الورقة المحاور الآتية:

1- تعريف المأزق الأمني.

2- ظهور وأسباب المأزق الأمني الدولي.

3- المأزق الأمني الداخلي.

4- المأزق الأمني المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: المأزق- الأمن- الدولي- الفوضى- الأسلحة- انهيار.

Abstract: This study deals with security issues particularly interstate security, intrastate and societal security dilemma. It also examines the anarchy of international system, disintegration of states and identity of ethnic groups.

**مقدمة:**

تعتبر مسألة المأزق الأمني الدولي من المواضيع الهامة التي حظيت بالدراسة أثناء الحرب الباردة، وبعد انهيار المعسكر الشرقي ظهرت دراسات حول المأزق الأمني الداخلي نتيجة ظهور الفوضى، وانهيار الحكومة المركزية والحروب العرقية.

وتتطرق الدراسة إلى الهوية التي تعتبر لب المأزق الأمني المجتمعي. تحاول هذه الورقة الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هو مفهوم المأزق الأمني الدولي الداخلي والمجتمعي؟ ما هو دور الفوضى وانهيار الدولة ؟هل هناك تشابه أو اختلاف بين المأزق الأمني الدولي والداخلي والاجتماعي؟

يعتبر مصطلح المأزق الأمني Security Dilemma من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وخاصة المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة .ويعتبر جون هرتز (John Herz) أول من استعمله سنة 1950 واتبعه البريطاني هربرت باترفيلد (Herbert Butterfield) الذي أشار إلى المأزق الأمني واعتبره مأساة، ويشابه الحالة الطبيعية عند طوماس هوبز. وقام العديد من الباحثين بتقديم تفسيرات مختلفة للمأزق الأمني مثل روبرت جيرفيس (Robert Jervis) وباري بوزان (Barry Buzan) وستيوارت كوفمان ( Stuart Kauffman ).

أصبح مفهوم المأزق الأمني الميزة الأساسية للحوار بين التيار الهجومي

والدفاعي للواقعية، وعلى الرغم من انبثاق هذا المفهوم من طرف المدرسة الواقعية، لكنه يستخدم أيضا من طرف المدرسة البنائية.

كان المأزق الأمني في القرن 19، حسب آلان كولينس ( Alan Collins )عبارة عن منافسة استعمارية بين الدول الأوربية حول السلطة، النفوذ والأقاليم[1]. وظهر أيضا في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية مثل النزاعات العرقية في يوغسلافيا.وفي الوقت الراهن هناك عدة تفسيرات في العلاقات الدولية للمأزق الأمني مثل المأزق الأمني البنيوي، المأزق الأمني الامبريالي، المأزق الأمني العميق، المأزق الأمني الإدراكي والمأزق الأمني المعقد[2]. إن هذا التعدد في التفسيرات يدل على أهمية هذا الحقل في الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.

يمكن تصنيف المأزق الأمني إلى:

1- المأزق الأمني الدولي.

2- المأزق الأمني الداخلي أي داخل الدولة. وأول من استعمل هذا المصطلح هو باري بوزان الذي قام بتطبيقه على النزاع العرقي في يوغسلافيا.

ليس الغرض من هذه الدراسة التطرق إلى مختلف التعريفات لمصطلح الأمن، وعموما فالأمن من جانبه الموضوعي هو غياب تهديد اتجاه القيم المكتسبة، وأما الجانب الذاتي للأمن فهو يعني غياب الخوف[3].

يقصد بالمأزق الأمني وجود تهديد اتجاه القيم المكتسبة واقترانها بالمخاوف والمشاعر والشك ضد الآخر، يولد الشعور باللأمن فقدان الطمأنينة حتى وإن كانت نوايا الطرف الآخر حسنة يبقى خوف دائم يؤدي إلى مأساة يصعب التغلب والتخلص منه[4].

قبل التطرق إلى مفهوم المأزق الأمني، لا بد من الإشارة إلى النموذج الردعي والنموذج اللولبي أو الحلزوني. يكمن الفرق بين النموذج الردعي واللولبي في النوايا الشريرة للخصم (Malign Intention)، فمن خلال ردع الخصم يمكن لصناع القرار حماية أمن دولهم، ويصبح الحل الجوهري للتعامل مع الخصم، لأن علامة الضعف قد يستغلها الطرف الآخر. وفيما يتعلق بالنموذج اللولبي يقود صناع القرار دولهم في بيئة فوضوية على المستوى الدولي، مما يدفع الدولة إلى اتخاذ إجراءات لأغراض دفاعية، لكن تعتبرها الدولة الأخرى هجومية وتهدد أمنها. وحسب جون هرتز يعتبر هذا الوضع مأساويا للمأزق الأمني لأن هناك خوفا متبادلا.[5]

يقصد بالمأزق الأمني وجود فوضى في المجتمع الدولي، مما يجبر الدولة على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي، واتخاذ إجراءات لتقوية قدراتها العسكرية، وتصبح مصدر تهديد للآخرين الذين يقومون بدورهم

بزيادة التسلح مما ينقص من أمن الدول السابقة[6].

**أولا: ظهور وأسباب المأزق الأمني الدولي:**

إن أي إجراء تتخذه الدولة لتعزيز أمنها ينتج عنه رد فعل مماثل من طرف دولة أخرى، التي تعتقد بأنه تهديد لأمنها. وتظهر المعضلة الأمنية في الحالات التالية:

1- لا يمكن التمييز بين القوات الدفاعية والهجومية.

2- تتفوق القوات الهجومية على الدفاعية، وقد تختار الدولة الهجوم إذا أرادت أن تبقى على قيد الحياة مما يزيد من احتمال الحرب الوقائية.7 وحسب ويلر وبوث (Weeler and Booth) يمكن تقسيم المأزق الأمني إلى مرحلتين:

**المرحلة الأولى هي التفسير:** يحدث المأزق الأمني عندما تقرر الدولة الاستعداد والمناورة العسكرية التي يمكن تفسيرها، هل هي لأغراض دفاعية، أي تعزيز أمنها أو لأغراض هجومية؟ يمكن تفسير تلك الإجراءات على أساس أنها تهديد لأمن الدول الأخرى. إن زيادة أمن الدولة يتم عادة عن طريق التسلح . ومن ناحية أخرى، يمكن أن تستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية أو هجومية ونفس الشيء ينطبق على المناورات والاستعدادات العسكرية[8].

**المرحلة الثانية هي الاستجابة:** أي الرد على الاستعداد العسكري الذي اتخذته الدولة أو الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى:

1- غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف وطغيان النوايا السيئة بين الدول.

2- الفوضى التي تميز النظام الدولي.

3- تحقيق أمن الدولة يتم على حساب الدول الأخرى.

4- زيادة النفقات العسكرية وسباق التسلح على المستوى الدولي.

وحسب هرتز وبترفيلد يتصاعد المأزق الأمني من خلال التفاعلات الداخلية الثلاثة :

1- العنف الفطري أو المتأصل لدى الإنسان والتدمير المحتمل للقدرات العسكرية.

2- طبيعة الفوضى في النظام الدولي.

3- السياسة الذاتية والمصلحة للدول.

وانطلاقا من هذه التفاعلات يختبر الواقعيون الحالات الثلاثة التي تحدث من خلالها المأزق الأمني، ويميزون بين نوعين من المأزق الأمني الدولي.

**الصنف الأول:**

النظام المستمال للمأزق الأمني، هذا النوع مستوحى من النظرة الأرثوذكسية للمأزق الأمني الذي يركز على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وانعدام الثقة بين صناع القرار ومن ثم الشعور بالخوف والشك في نوايا الطرف الآخر ويركز هذا النوع على

ما هي طبيعة نوايا الخصم؟ هل الأطراف المتورطة لها نوايا حميدة ( benign intention ) أو نوايا شريرة؟ (malign intention ). وفي هذا الصدد يعتقد بيترفيلد أن صناع القرار يشعرون بالخوف الذي ينتاب الطرف الآخر ولا يمكن نزع الخوف في عقل الآخر(صانع القرار)، إذا كان الشخص الأول لا يقصد من فعله أي ضرر أو أذى، في المقابل لا يريد الشخص الثاني سوى ضمان أمنه. وبما أننا لا نعرف ما يدور في عقل الإنسان، فالشخص الثاني ليس له نفس النوايا الحميدة التي يملكها الأول. إن عدم الثقة لدى صناع القرار يؤدي إلى إثارة الخوف والشكوك ومن ثمة قد تقع الحرب، رغم أن كل طرف لا يريد هذا المخرج، ولا يريد أي طرف تغيير الوضع القائم ويندرج هذا الصنف ضمن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية[9].

نموذج الدولة المستمالة للمأزق الأمني: يسمي جاك سنايدر ( Jack Snyder ) هذا النوع المأزق الأمني الامبريالي بينما يعتبره بول رو ( Paul Roe ) بالمأزق الأمني المنتظم، وهو تحد للمفهوم الأرثوذكسي للمأزق الأمني، لأن حسب نموذج سنايدر، يظهر المأزق الأمني نتيجة الشكوك المتبادلة بين أطراف النظام الدولي الفوضوي ولا تريد الأطراف تغيير الوضع القائم، عندما تبحث عن الأمن. وفي الحقيقة، يتطلب هذا النموذج وجود دولة تصحيحية أو ثورية لتغيير الوضع القائم . ويتطلب من الدولة المستهدفة التنازل عن بعض مصادر القوة الهامة (الإقليم، السيادة ). إن الدولة الثورية تصبح خائفة من الوضع القائم ولتحقيق أهدافها التوسعية تبدأ في تطوير قدراتها العسكرية الهجومية بغرض الإخضاع والتخويف، وعندما تجد مقاومة تبدأ مرحلة سباق التسلح. ويعتقد كل طرف بأنه في وضعية أفضل ويمكن اللجوء إلى حرب وقائية[10].

وانطلاقا من هذه التفاعلات، يختبر المفكرون الواقعيون الحالات التي يحدث فيها المأزق الأمني ويحددون متغيرين أساسيين هما: أيهما يتمتع بالأفضلية الدفاع أم الهجوم ؟ بمعنى هل من السهل تدمير جيش الخصم والاستيلاء على إقليمه؟ أم من السهل الدفاع عن النفس؟. إذا كان الدفاع له الأفضلية، فالعدوان يصبح أمرا مستبعدا، ومن ثم يمكن التغلب على المأزق الأمني. وإذا أصبح الهجوم له الأفضلية، يصبح المأزق الأمني أكثر شيوعا، وتزداد احتمالات الحرب عندما يحقق الهجوم مزايا، مما يؤدي إلى سباق التسلح .

إن أحسن مخرج للمأزق الأمني الدفاعي والهجومي هو تلطيف المأزق.

**أساليب تلطيف المأزق الأمني:**

حسب روبرت جيرفيس، لا يمكن الإفلات من المأزق الأمني، ويؤكد أن المأزق الأمني لا يمكن القضاء عليه بل تحسينه،

والحلول المطروحة هي تلطيف المأزق الأمني. وفي بداية الثمانينات أدخل باري بوزان مفهوم الفوضى الناضجة، ويرى أنه يمكن التفكير في مرحلة تصبح فيها الفوضى ناضجة وقابلة للترويض وتصبح الظروف الدولية مواتية لتنظيم المجتمع الدولي[11].

وتطرح المدرسة البنائية مسألة ما يسمى بإجراءات بناء الثقة كوسيلة لتخفيف شكوك صناع القرار مما يؤدي إلى تلطيف المأزق طالما رجل الدولة يثق في النوايا الحميدة للآخرين، لأنهم ليسوا مصدر تهديد. ويعطي لنا الكسندر ويندت مثالا عن ميخائيل جورباتشيف وأفكاره الجديدة التي استطاعت تغيير صورة الاتحاد السوفيتي في الأوساط الغربية، بالرغم من عدم انتهاء الحرب الباردة. ويمكن من خلال إجراءات بناء الثقة خلق معايير التعاون بين الدول شرط عدم الإخلال بالمعايير والمصالح الجماعية[12].

## ثانيا: المأزق الأمني الداخلي:

(Intrastate security dilemma) لقد طبق كل من باري بوزان (Barry Buzan) وبريان جوب (Brian Joob) المأزق الأمني على النزاعات الداخلية في حين نجد كلا من باري بوزان (Barry Posen) وستوارت كوفمان (Kauffman Stuart) حللا مقاربة المأزق الأمني على النزاعات العرقية التي اندلعت عند نهاية الحرب الباردة في الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية والاتحاد السوفيتي. ويعتبر بوزان (Posen) أول من استعمل مصطلح المأزق الأمني داخل الدولة عندما عالج النزاعات العرقية.

اندلعت النزاعات العرقية عند انهيار الأنظمة الشيوعية في كل من يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي، وظهرت محاولة للتعامل ومعالجة تلك النزاعات وخاصة ظهور المأزق الأمني العرقي في داخل الدولة، وهو مشابه للفكر الواقعي على المستوى الدولي. وحسب بوزان يمكن تطبيق المأزق الأمني حينما تتوفر شروط خاصة، أي عندما تجد مجموعة من الأفراد نفسها مسئولة عن أمنها، ولتحقيق ذلك لا بد من توفر شرطين:

1- يجب أن تقطن المجموعتان العرقيتان أو أكثر في منطقة متجاورة مع بعضها البعض، أي متقاربتين.

2- يجب أن تكون السلطة الوطنية، الجهوية والدولية في وضعية منهارة وضعيفة ولا تستطيع السيطرة على المجموعة وعلى أمن أفراد المجموعة.

يتمثل المشكل في ظهور الفوضى الداخلية بسبب انهيار الدولة وتفكك الإمبراطوريات أين تجد المجموعة العرقية أرضية خصبة لظهور واندلاع النزاع.

ويرجع ظهور المأزق الأمني العرقي الداخلي إلى أربعة أسباب:

1- زيفت وحرفت الإمبراطورية المتعددة الأعراق الحقائق والوقائع لتقوية سلطتها.

2- لم ينس أعضاء المجموعة العرقية المختلفة سجل تاريخ العداوة.

3- بداية انهيار السلطة المركزية، إضافة إلى ذلك يتصارع السياسيون المحليون من أجل السلطة، ويبدؤون كتابة رواياتهم التاريخية في خطاباتهم السياسية[13].

وتحاول الأقلية العرقية الاستقلال عن النظام بسبب الخوف من ضياع هوياتها، مما يؤدي إلى تهديد وحدة الدولة المتعددة الأعراق .وحسب بوزان لا بد من توفر ثلاثة شروط لحدوث المأزق الأمني الداخلي:

1- نوايا سيئة بين المشاركين.

2- عدم اليقين فيما يتعلق بالنوايا التي يمكن أن تؤدي إلى سوء الإدراك والتهديد.

3- اتباع سياسة متناقضة تحدث غياب الأمن ومأساة للنزاع غير المرغوب[14].

تعتمد مقاربة المعضلة الأمنية في تحليلها وتطبيقها على النزاعات العرقية، خاصة انهيار الدولة مثل ما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي أين برزت المشكلات العرقية. لقد نتج عن انهيار الدول السابقة غياب السلطة وحدوث فوضى في المستوى الداخلي بسبب انهيار السلطة المركزية، وتحدث الفوضى ويغيب الأمن ما بين المجموعات العرقية، والنتيجة، كل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها من أجل البقاء على قيد الحياة. هذا الوضع مشابه للوضعية السابقة (النظام الدولي في حالة فوضى ). وتتمثل نظرية بوزان للمأزق الأمني الداخلي حينما تتوفر شروط مشابهة للمأزق الأمني على المستوى الدولي[15]. ويعني تطبيق حالة الفوضى التي تحدث في النظام الدولي على النظام الداخلي الذي يتميز بالفوضى وانعدام الأمن.

لا يمكن للمجموعة العرقية أن تعتمد على الدولة لحمايتها لأنها منهارة ومفككة على أسس عرقية، مما يجبر المجموعة العرقية على حماية أقاربها والدفاع عنهم، ويعتبر بمثابة تهديد حقيقي للمجموعات العرقية الأخرى، بسبب:

1- اتباع القوميين سياسة التجنيد والتعبئة والحشد، وهو دليل على النوايا الهجومية التي تعتبرها المجموعات الأخرى تهديدا لأمنها وسلامتها.

2- يمكن استعمال القدرات العسكرية الدفاعية لأغراض هجومية، لأن مزايا الهجوم أكبر من الدفاع في النزاع العرقي[16].

يترك انهيار الدولة فراغا وفجوة أمنية كبيرة يمكن استغلالها من طرف زعماء المجموعة العرقية لتجنيد أقاربهم وإنشاء وطن خاص على حساب الأقليات الأخرى، وخير دليل على ذلك هو محاولة الزعيم

الصربي إنشاء دولة صربيا على حساب المجموعات العرقية البوسنية والكرواتية.

وعند اندلاع الحرب في يوغسلافيا اعتمدت المجموعة العرقية على نفسها من أجل بقائها في محيط لا يمكن لها الاعتماد على الدولة لحمايتها، وتقوي الحرب الهوية العرقية وتسبب في نشر القومية وتزيد من الحقد، الكراهية، الخوف. والحرب تفقد ثقة الخصم مستقبل[17]. إن البوسني الذي عاش لعدة قرون مع جاره الكرواتي والصربي يصبح كل واحد منهما خائفا ولا يثق في الآخر، لأن الولاء العرقي هو أهم ميزة للمأزق الأمني. وكذلك الرجوع إلى الأساطير، الماضي، الذكريات التاريخية العدائية مثل الحروب السابقة بين المجموعات العرقية يتم استغلالها من طرف الزعماء القوميين وخاصة الصربية والكرواتية مما يزيد من الحقد والبغضاء والكراهية بين المجموعات العرقية، وهذا أدى إلى عدة نتائج أهمها:

1- نظرة الأطراف الأخرى إلى الهويات على أساس تهديد هجومي، إضافة إلى ذلك كان الجيش اليوغسلافي يتكون معظمه من الضباط الصربيين، الذين دربوا أفراد المجموعة العرقية الصربية ووزعوا عليهم الأسلحة في عدة مناطق من البلاد.

2- عدم التساوي في ميزان القوة بين الجمهوريات[18].

يمكن تفسير المجموعة العرقية التي تعزز أمنها على أساس إجراء عدائي يزيد من تصعيد حدة التوتر للمجموعات العرقية الأخرى. ونظرة المجموعة العرقية إلى السلطة قبل انهيار الأنظمة الشيوعية، كأهم مدافع عن مصالحها، وبعد انهيارها أصبحت المجموعة العرقية تتبع سياسة توسعية بغية حماية بعض الجيوب التي تقطنها أفراد نفس المجموعة العرقية، بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها، وأدى إلى الحرب الشاملة، وخير دليل على ذلك ما أبرزته تجربة ما بعد الحرب الباردة وخاصة في البوسنة.

وجهة نظر كوفمان: يفسر النزاعات العرقية بنزاعات بقيادة الجماهير والنخبة. يظهر النزاع بقيادة الجماهير نتيجة الخوف والعداوة ويترتب عنه المأزق الأمني وبداية اللأمن اللولبي. وفي دراسة النزاع لناجورني كاراباخ، سيطر خوف متبادل بين الأرمن والآذريين في سنة 1987- 1988، لأن الأقليات بدأت تشعر بأنها مهددة. إن العداوة التي أدت إلى تدهور العلاقات كانت متبادلة. وبدأت النخبة المتطرفة في الاستفزاز في سبيل تنشيط المأزق الأمني العرقي الذي بدوره يولد عنفا أكثر[19].

ولاحظ كوفمان في دراسته لصربيا في بداية التسعينات، أن المجموعتين العرقية الصربية والكرواتية عاشت في فترة سلام

مع بعضها البعض، وبسبب اشتعال فتيل الكراهية والخوف من طرف الزعيم الصربي ميلوسوفيتش وأفكاره المتعصبة اندلع العنف وظهر المأزق الأمني[20].

وتبين لنا من خلال تحليل كوفمان أن العنف بين الصرب والكروات سببه النوايا السيئة للنخبة التي استعملت الدعاية، التحريض والاتهامات. لقد بين كيف أن النخبة نشرت أخبارا مزيفة وخاطئة لشعوبها، لكي يتلاحموا معها وتصبح المجموعات الأخرى مهددة.

ومن جهة أخرى، يعتقد كوفمان أن المصطلح الذي استعمله للمأزق الأمني يختلف عن مفكري العلاقات الدولية، لأنه لا يمكن تطبيق مقاربة الواقعية الجديدة للمأزق الأمني على النزاع العرقي. إن الفوضى واحتمال التهديد الأمني ليسا كافيين لإنشاء المأزق الأمني بين المجموعات التي عاشت في أمن منذ عدة سنين. يتطلب المأزق الأمني العرقي خوفا متبادلا من الانقراض بين المجموعة، ولا يظهر الخوف إلا إذا هددت الجماهير المعادية لأمنها[21].

ورغم تحليله للنزاعات العرقية إلا أنه يرى من النادر أن نجد المجموعات العرقية المتنازعة داخل الدولة في حالة فوضى كاملة. يحدث عادة النزاع العرقي داخل المجتمع.

**الأمن المجتمعي:** تغيرت الدراسة الأمنية العسكرية بسبب نهاية الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي، وتعتبر مدرسة كوبنهاجن وعلى رأسها باري بوزان من الأوائل الذين وسعوا المفهوم الأمني ليشمل خمسة مجالات وهي:

الأمن العسكري، السياسي، الاقتصادي، المحيطي والاجتماعي.

رغم توسع مفهوم الأمني، إلا أن بوزان يصنف الأمن العسكري في المقام الأول. ويعتبر رائدا لنظرية الأمن الاجتماعي . ويتعلق الأمن الاجتماعي بالجماعات أو المجموعات التي تتميز عن باقي سكان الدولة بسبب اللغة، الثقافة، الدين، وخاصة الهوية.ويظهر التهديد الأمني الاجتماعي حينما يشعر المجتمع أن هويته أصبحت في خطر، وتتراوح خطورة التهديد من القمع لحرية التعبير، تحريم استعمال اللغة، الأسماء، اللباس، غلق المدارس، أماكن العبادة، النفي وقتل أعضاء المجموعة[21].

ويتعلق الأمن المجتمعي بالدرجة الأولى على التهديد لهوية المجتمع (إذا فقد المجتمع هويته فلن يستطيع البقاء ويندثر). ويشترط للفئات الاجتماعية أن تكون كبيرة لكي تصبح كمرجع أمني عندما تشعر المجتمعات بخطورة هويتها.

إن المأزق الأمني الاجتماعي هو بين المجموعة التي تواجه تهديدا لهويتها ويصبح الرد من خلال:

1- تكوين ميليشيات وقوات دفاعية كوسيلة للحماية من الأخطار.

2- الدفاع عن هوياتها باستعمال الوسائل الغير العسكرية[22].

تعني المعضلة الأمنية المجتمعية أن أي إجراء يتخذه المجتمع لزيادة أمنه (تعزيز الهوية الخاصة) يؤدي إلى رد الفعل لدى المجتمع الثاني، وهنا نجد أنفسنا أمام نفس الإشكالية السابقة للمأزق الأمني، وهي صعوبة التمييز بين الاستعداد الدفاعي والهجومي في المجتمع. ويمكن للمجتمع أن يدافع عن هويته بواسطة زيادة التسلح الذي يستخدم لحماية الهوية مما يؤدي بالمجتمع الآخر إلى فقدان أمنه العسكري وينتج المأزق الأمني المجتمعي.

هناك عدة كتاب حللوا المأزق الأمني الاجتماعي للدول الهشة والضعيفة وخاصة بريان جوب ( Brian Job ) وجون جلان ( John Glenn). إن الدول الضعيفة تتميز بالخصائص الآتية:

1- عدم قدرتها على تلبية الشروط الاقتصادية الأساسية لمواطنيها.

2- هوية ضعيفة ونقص في التناسق الاجتماعي.

3- ونتيجة للخصائص السابقة، يبرز التهديد الأمني الداخلي[23].

وطبق هذا النموذج على دول العالم الثالث حينما تصبح المجموعة تتصارع مع الدولة ولا تستطيع حمايتهم والنتيجة الاعتماد على النفس. وبعبارة أخرى، تحاول الدولة تحسين الوضع الأمني عن طريق قمع المجموعات التي تهدد شرعيتها، ويصبح الوضع أكثر تعقيدا من الناحية الأمنية بسبب اتخاذ إجراءات وتدابير تزيد من معارضة النظام[24].

وقام جون جلين ( John Glenn ) بدراسة لدول العالم الثالث الضعيفة، خاصة مشكل بناء الدولة الحديثة الذي يؤدي إلى تهديد الأمن المجتمعي. ويبرز ذلك من خلال مطالبة الأقليات التنازل عن كل أو جزء من هويتهم التي تختلف عن بقية السكان، أو عن طريق إجراءات تتخذها الدولة لطمس الهوية، وخاصة سياسة المنع والحرمان للمجموعة العرقية.

وقد تجبر الدولة الأقليات على الانضمام إلى هوية الأغلبية، والهدف من ذلك هو إنشاء هوية جديدة، أي دولة متجانسة عرقيا ولا يتحقق ذلك إلا على حساب هوية الأقليات. إن مشروع بناء الدولة بهذه الطريقة يمكن أن يحقق الأمن للنظام لكن يؤدي إلى عدم الأمن للأقليات داخل الدولة ويحدث المأزق الأمني[25].

ومن جهة أخرى يعتقد كوفمان أن هناك شروطا يجب توفرها لكي يزيد الخوف داخل المجموعة الاجتماعية وهي:

1- النظرة السلبية للمجموعة مثل التاريخ العدائي، متخلفة، قمعية...

2- تهديد رموز المجموعة مثل العلم والتماثل.

3- تهديد الوضع الديموغرافي.

4- تاريخ الهيمنة العرقية.26

**خاتمة:**

حاول الباحث من خلال هذا الدراسة أن يجيب على المحاور الأساسية للمأزق الأمني المتعدد الأبعاد. من خلال التحليل السابق يتبين لنا أن المأزق الأمني الداخلي مثل المأزق الأمني الدولي هو عبارة عن فعل ورد الفعل وغياب الأمن والفوضى سمة مشتركة وأساسية بينهما، في حين يعتقد كوفمان أنه من النادر حدوث فوضى في النزاعات الداخلية. إن الاعتماد على النفس خاصية تنطبق على دراسات المأزق الأمني الثلاثي الأبعاد نتيجة النوايا الشريرة للخصم. إن المأزق الأمني المجتمعي يتعلق بخوف المجموعة العرقية من فقدان هوياتها وثقافتها من الاندثار التي تسبب في ظهور المأزق المجتمعي وظهور النزاع بين المجموعة العرقية والدولة. إن المأزق الأمني المجتمعي قضية بين الأغلبية والأقلية التي تسعى وتصارع من أجل عدم الانصهار داخل المجتمع. إن الواقعيين الذين أهملوا العامل الداخلي (فصل السياسة الداخلية عن الدولية نموذج كرة البليار ( billiard balls model ) في تحليل النزاعات أعاد لها الاعتبار باري بوزان عندما عالج النزاعات العرقية عقب انهيار يوغسلافيا واندلاع الحروب العرقية.

**الهوامش**

(1)Alan Collins,State Induced Security Dilemma ;Maintaining the Tragedy,Journal of the Nordic International Studies Association,Vol 39(1)2004,p.27.

(2)Ibid,p .28.

(3)Ibid,p.28.

(4)عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع2005)، ص، 13 .

(5)Paul Roe, The Societal Security Dilemma,www.ciaonet.org/wps/ropo

(6)John M Cotter, Cultural Security Dilemma and Ethnic Conflict in Georgia, The Journal of Conflict Studies Vol21.spring 1999,p.

(7)Barry R Posen, The Security Dilemma and Ethnic Conflict, Survival 35 spring 1993, p28-.

(8)Paul Roe, op. cit, P29.

(9)John M Cotter, p.30.

(10)Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, World Politics, Vol N°30 2 January, 1978. p147.

(11)Robert Jervis,Security Regimes, International Organisation(36) 2,1982, p.378.

(12)Andre Buffoy,Ameliorating the Security Dilemma,Structural and Perceptual Approaches to Strategic Reform (Canbera 1996) p.45.

(13)Barry posen,The Security Dilemma and Ethnic Conflict,In Ethnic Conflict and International Security,Edited by M.E.Brown,(Princeton.N.JM Princeton University Press),p.107.

Ibid P.107.

(14)Allan Collins,op.cit.p.34

(15)Paul Roe,The Intrastate Security Dilemma,Journal of Peace Research Vol 36 N°2,1999,p.185.

(16)Chaim Kauffman,Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars,International Security Vol 2 N°4,Spring 1996)p.147.

(17)Paul B.Downes,The Holy Land Divided ,Defending Partition as a Solution to Ethnic Wars,Security Studies,Vol 10 N° 4 Summer 2001)p.62.

(18)Barry Posen,The Security Dilemma and Ethnic Conflict in Essential Reading in World Politics,Edited by Karen Mingst and Jack Snyder .(Norton and Company2001)p.387.

(19)Stuart J.Kauffman,Spiralling to Ethnic War,International Security 21/2 fall 1996p.109

19Ibid,162.

(20)ibid,p.113.

(21)Paul Roe,Ethnic Violence Societal Security Dilemma(London :Routledge 2005)p.48.

(22)Ibid,p.58 .

(23)Ibid,p.66.

(24)Ibid,p.67.

(25)Ibid,p.68.

(26)S.G. Kauffman, Spiralling to Ethnic War Elites, Masses and Moscow in Moldavia's Civil War,International Security, Vo.21, N°2 Fall, p.113.